Perim
بريم
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (15) - مايو/ حزيران 2025

(بريم) تستكشف أعماق تجربة أرض الصومال:

نموذج الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي..

التدرج المؤسسي في أرض الصومال: من الدستور المؤقت إلى ترسيخ النظام الديمقراطي (١٩٩١ - ٢٠٢٥)

الكوتا النسائية في أرض الصومال: فرص وتحديات تعزيز التمثيل السياسي للمرأة

أرض الصومال.. السيادة الفعلية والهوية الوطنية

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (15) - مايو/ حزيران 2025

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل
واتساب: 00967777491124
ايميل: perimjournal@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
perimjournal.com - perimjournal.net

"الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها لا عن سياسة مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات"

حُقُوقُ الطَّبع مَحفُوظةٌ

@Perimjournal

الناشر
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات
رئيس مجلس الإدارة
صالح أبو عوذل

رئيس التحرير
أ. د. سالم علوي الحنشي

مدير التحرير
أ. د. صبري عفيف

سكرتير التحرير
د. أشجان الفضلي

هيئة التحرير
د. عباس الزامكي
د. إيزيس المنصوري
د. طارق شعبان
د. رحيمة عبدالرحيم
د. منى عقربي
د. شورى فضل
د. أحلام عبدالكريم

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي

للإعلان في مجلة بريم

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

1. أصالة البحث:
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية

2. القيمة العلمية:
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5)
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3 سم) من جميع جوانب الصفحة

4. تحكيم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة

5. محتوى الصفحة الأولى:
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة

6. طريقة التقديم:
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word)
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني: perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث

9. مسؤولية المحتوى:
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة

10. لغة النشر:
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية

محتويات العدد

الافتتاحية: رئيس التحرير 5

التجربة الديمقراطية في أرض الصومال 6

المرأة والسياسة في أرض الصومال في ظل التحول الديمقراطي 45

اليمن بوصفه مؤشرًا لجدية التقارب السعودي - الإيراني 52

كتاب.. (تاريخ السودان) لنعوم شقير (بيروت 1981) 72

بريم
Perim

الافتتاحية

في عالم تتقاطع فيه التحديات السياسية والاجتماعية مع طموحات بناء الدولة، تبرز تجربة أرض الصومال كنموذج استثنائي يستحق التأمل والدراسة. هذا الكيان، الذي أعلن استقلاله من طرف واحد عام 1991، استطاع أن يرسي دعائم نظام ديمقراطي مستقر نسبيًا في منطقة القرن الإفريقي، رغم غياب الاعتراف الدولي وشح الموارد. تجربة أرض الصومال، التي نستعرضها في هذا العدد من مجلة بريم، ليست مجرد قصة نجاح محلية، بل نموذج يقدم دروسًا عميقة للمناطق التي تسعى إلى بناء الاستقرار في سياقات ما بعد الصراع.

في هذا العدد، نسلط الضوء على دراسة تحليلية شاملة بعنوان "التجربة الديمقراطية في أرض الصومال: دراسة تحليلية في البناء السياسي والتحديات (1991–2025)"، من إعداد الدكتور صبري عفيف العلوي، مدير تحرير المجلة. تستعرض الدراسة مسار بناء الدولة في أرض الصومال، من خلال نموذج سياسي هجين يمزج بين المؤسسات الديمقراطية الحديثة والبنى التقليدية القبلية، مما مكّن هذا الكيان من إجراء انتخابات سلمية وترسيخ تداول السلطة بطريقة نموذجية في محيط إقليمي مضطرب.

غير أن هذا النجاح لم يخلُ من تحديات. فغياب الاعتراف الدولي، وهيمنة الهياكل القبلية، وضعف تمثيل المرأة، وتأجيل الانتخابات في بعض المراحل، كلها عقبات ألقت بظلالها على هذه التجربة. ومع ذلك، تظل أرض الصومال نموذجًا ملهمًا لمناطق أخرى، مثل جنوب اليمن (عدن)، حيث يمكن استلهام دروسها في بناء توافق وطني، وإدارة التعددية الاجتماعية، وتطوير مؤسسات مرنة تستجيب للواقع المحلي.

إن ما يميز أرض الصومال هو قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني من خلال الاعتماد على شرعية داخلية، دون الحاجة إلى دعم خارجي كبير. هذه القدرة تفتح نقاشًا جوهريًا حول إمكانيات بناء الدولة في سياقات هشة، وتؤكد أن التوافق المجتمعي والمؤسسات المحلية يمكن أن تكون أقوى من أي دعم دولي في تحقيق الاستدامة.

في هذا العدد، ندعو القارئ إلى التأمل في هذه التجربة، ليس فقط كحالة سياسية فريدة، بل كمصدر إلهام للباحثين وصناع القرار في المنطقة العربية والإفريقية. إن دروس أرض الصومال تؤكد أن الديمقراطية ليست نموذجًا مستوردًا، بل عملية تحتاج إلى إبداع محلي يحترم السياقات الثقافية والاجتماعية.

نتمنى لكم قراءة ممتعة ومثمرة، ونتطلع إلى مساهماتكم وآرائكم في استكشاف هذه التجربة وغيرها من النماذج التي تشكل رافعة للتغيير والتنمية في عالمنا العربي والإفريقي

رئيس التحرير

التجربة الديمقراطية في أرض الصومال

دراسة تحليلية في البناء السياسي والتحديات
(2025 - 1991)

☐ د. صبري عفيف العلوي

مدير تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التجربة الديمقراطية أرض الصومال (صوماليلاند) منذ إعلان استقلالها عن جمهورية الصومال عام ١٩٩١، مركّزة على مسار بناء الدولة الحديثة في ظل غياب الاعتراف الدولي. تستعرض الدراسة الخلفيات التاريخية والسياسية التي مهدت لبروز هذا الكيان، وتسلّط الضوء على تطور النظام السياسي والدستوري، وآليات تداول السلطة، ودور التقاليد القَبَلية في ترسيخ الاستقرار الداخلي. واعتمدت أرض الصومال نموذجًا سياسيًا هجينًا يجمع بين المؤسسات الديمقراطية الحديثة والبنى التقليدية، ما مكّنها من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة.

كما تناولت الدراسة تحديات محورية واجهتها الدولة الناشئة، من أبرزها غياب الاعتراف الدولي، تأجيل الانتخابات، ضعف تمثيل المرأة، وهيمنة الهياكل القَبَلية على النظام السياسي. وتشير الدراسة إلى أن تجربة صوماليلاند تمثل نموذجًا مهمًا في بيئة ما بعد النزاع، يمكن الاستفادة منه في دول ومناطق تمر بظروف مشابهة، كجنوب اليمن (عدن)، لا سيما فيما يتعلق ببناء التوافق الوطني واستقرار المؤسسات عبر آليات محلية مستدامة

الكلمات المفتاحية: أرض الصومال- الاعتراف الدولي- بناء الدولة - الديمقراطية- المرأة والسياسة.

Summary:

This study examines the experience of Somaliland since its unilateral declaration of independence from the Republic of Somalia in 1991, with a focus on its state-building process in the absence of international recognition. It explores the historical and political background that led to the emergence of this entity and highlights the development of its political and constitutional system, mechanisms of power transition, and the role of clan-based traditions in maintaining internal stability.

Somaliland adopted a hybrid political model that blends modern democratic institutions with traditional governance structures. This model enabled the conduct of peaceful presidential and parliamentary elections and reinforced the principle of peaceful power transfer. The study also addresses critical challenges faced by the emerging state, most notably the lack of international recognition, repeated election delays, underrepresentation of women, and the dominance of clan structures in political life.

The study concludes that the Somaliland experience presents an important model for post-conflict environments, from which other regions—such as South Yemen (Aden)—can draw lessons, particularly in terms of building national consensus and institutional stability through locally grounded mechanisms.

Keywords:

Somaliland, international recognition, state-building, democracy, hybrid governance, power transition, women and politics.

مقدمة:

تُعد تجربة أرض الصومال من أبرز النماذج الفريدة في منطقة القرن الإفريقي، حيث أعلنت استقلالها الفعلي عن الصومال المركزي عام ١٩٩١ عقب انهيار الدولة المركزية، على الرغم من عدم حصولها على اعتراف دولي رسمي حتى الآن. وقد شكل هذا الاستقلال خطوة تاريخية أدت إلى تحولات كبيرة على المستويات السياسية والأمنية والاجتماعية في المنطقة

تميزت أرض الصومال بحالة من **الاستقرار النسبي** مقارنة بمناطق الصومال الأخرى التي شهدت نزاعات وحروبًا أهلية مستمرة. ويُقصد بـ»الاستقرار النسبي» قدرة النظام المحلي في أرض الصومال على توفير الأمن الأساسي، وضبط السلم الأهلي، وإدارة مؤسسات الدولة بشكل مستمر، بالرغم من وجود تحديات وصعوبات مثل النزاعات الحدودية أو القيود الاقتصادية. ببساطة، يعني هذا الاستقرار أن السكان قادرون على العيش بدون الخوف من العنف المستمر، وأن هناك مؤسسات حكومية تقدم خدمات عامة بشكل منتظم

وقد استطاعت أرض الصومال عبر العقود الماضية تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات الأمن والحكم المدني والتنمية، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى انخفاض معدلات العنف المسلح بنسبة تجاوزت ٧٠٪ مقارنة بمناطق الصومال الأخرى. كما نجحت في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية دورية، وتعزيز المؤسسات الحكومية، وتشجيع استثمارات محدودة في التعليم والبنية التحتية رغم التحديات الاقتصادية والسياسية

هذه التجربة المميزة تبرز أهمية دراسة أرض الصومال كحالة دراسية لفهم كيفية إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، كما تسلط الضوء على تداعيات سياسات فرض الوحدة بالقوة العسكرية على الأمن الإقليمي والدولي. إذ إن نجاح أرض الصومال في إدارة شؤونها المحلية دون الاعتراف الدولي الرسمي يفتح نقاشًا هامًا حول بدائل تحقيق الأمن والاستقرار في سياقات النزاعات الممتدة

تُعد الديمقراطية من أبرز النظم السياسية التي سعت المجتمعات الحديثة إلى ترسيخها باعتبارها الإطار الأمثل لتداول السلطة، وضمان المشاركة الشعبية، وتحقيق الاستقرار السياسي. غير أن تطبيق هذا النموذج يختلف باختلاف السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية، لا سيما في الدول الخارجة من نزاعات داخلية أو تلك التي تعاني من الهشاشة المؤسسية والانقسامات المجتمعية. وفي هذا السياق، تبرز تجربة «أرض الصومال» (صوماليلاند) بوصفها حالة فريدة من نوعها في منطقة القرن الإفريقي، حيث تمكن هذا الكيان، الذي أعلن انفصاله عن جمهورية الصومال عام ١٩٩١، من بناء مؤسسات حكم ذات طابع ديمقراطي نسبي، على الرغم من غياب الاعتراف الدولي وضعف الموارد

لقد استطاعت أرض الصومال أن ترسي نظامًا سياسيًا يقوم على التعددية الحزبية، وتداول السلطة سلميًا عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية، شارك فيها المواطنون بدرجات متفاوتة من الحرية والنزاهة. وتمكنت كذلك من ترسيخ حد أدنى من الاستقرار الأمني والإداري، رغم التحديات البنيوية المرتبطة بالبنية القبلية، والانقسامات المناطقية، والأزمات الاقتصادية، فضلًا عن الضغوط الإقليمية والدولية التي تعيق الاعتراف الدولي بها

وتنبع أهمية دراسة تجربة الديمقراطية في أرض الصومال من كونها تقدم نموذجًا بديلًا في بيئة إقليمية تتسم بالعنف والانقلابات وانهيار الدولة. إذ يثير هذا النموذج تساؤلات جوهرية حول إمكانيات بناء الدولة والديمقراطية في سياقات ما بعد الصراع، وعن مدى قدرة الكيانات غير المعترف بها على ترسيخ نظم سياسية مستقرة، وعن دور الهوية المحلية والشرعية المجتمعية في دعم أو إضعاف المسارات الديمقراطية

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجربة أرض الصومال في بناء مؤسسات ديمقراطية، واستعراض مراحل تطور النظام السياسي، واستجلاء التحديات التي واجهت هذا المسار، وصولًا إلى تقييم شامل لنجاحات وإخفاقات التجربة خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٢٥. وتعتمد الدراسة على مقاربة تحليلية ونظرية تستند إلى مفاهيم الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، وتحاول استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة، وما يمكن أن تقدمه من رؤى لحالات مشابهة في المنطقة العربية والإفريقية

إشكالية الدراسة وأسئلتها

تمثل تجربة «أرض الصومال» (صوماليلاند) إحدى الظواهر السياسية الجديرة بالاهتمام في السياق الإفريقي والعربي، كونها تُجسد نموذجًا لدولة غير معترف بها دوليًا، استطاعت أن تبني مؤسسات حكم ديمقراطي، وتؤسس لمسار سياسي مستقر نسبيًا، في منطقة تتسم بالاضطراب المزمن، وانهيار أنظمة الحكم، وتفشي الصراعات المسلحة. ورغم شُح الموارد، وانعدام الدعم الدولي، إلا أن هذا الكيان الانفصالي تمكن من تنظيم انتخابات دورية، وتداول السلطة سلميًا، وتطوير منظومة قانونية ودستورية ناظمة للحياة السياسية

غير أن هذا النجاح الظاهري يخفي خلفه العديد من الإشكاليات المعقدة التي تستدعي التحليل والتفكيك، وفي مقدمتها: إلى أي مدى يمكن اعتبار تجربة أرض الصومال نموذجًا ديمقراطيًا ناجحًا ومستدامًا؟ وما حدود هذه التجربة في ظل غياب الاعتراف الدولي؟ وكيف

أثرت الخصوصية القبلية والاجتماعية في صياغة هذا النموذج السياسي؟ وهل يمكن اعتبار «الديمقراطية في أرض الصومال» تجربة انتقال ديمقراطي حقيقية، أم مجرد تكيّف محلي مع ظروف ما بعد الانفصال؟

ومن هنا تنبع إشكالية الدراسة المركزية في:

"مدى قدرة أرض الصومال على بناء تجربة ديمقراطية مستقرة وفاعلة في ظل غياب الاعتراف الدولي، والتحديات البنيوية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها منذ إعلان انفصالها عن جمهورية الصومال عام ١٩٩١.

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة، تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية، على النحو الآتي

١. تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

٢. ما هي العوامل التاريخية والسياسية التي مهدت الطريق لنشوء تجربة ديمقراطية في أرض الصومال منذ عام ١٩٩١؟

٣. ما هي ملامح البناء المؤسسي والدستوري لنظام الحكم، وكيف تم تنظيم العلاقة بين السلطات؟

٤. ما مدى فعالية آليات الانتقال السلمي للسلطة وإجراء الانتخابات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٥)؟

٥. ما هي أبرز التحديات البنيوية والسياسية التي واجهت التجربة الديمقراطية، وكيف تم التعاطي معها؟

٦. كيف أثّر غياب الاعتراف الدولي الرسمي على استقرار واستدامة التجربة الديمقراطية؟

٧. إلى أي مدى استطاعت أرض الصومال الحفاظ على التماسك الداخلي وإدارة التعدد القبلي والسياسي؟

٨. ما هي آفاق الحقوق السياسية للمرأة في ارض الصومال؟

٩. ما الدروس المستفادة من هذه التجربة، وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية اليمن الجنوبية(عدن)؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تجربة أرض الصومال في بناء نظام ديمقراطي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٢٥، مع التركيز على البنية السياسية والمؤسسية التي انبثقت بعد الانفصال عن جمهورية الصومال، وعلى التفاعلات الداخلية والخارجية التي أثرت في مسار هذه التجربة. وبناءً على ذلك، تنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف عامة وأهداف خاصة على النحو التالي

أولًا: الهدف العام

- تحليل تجربة الديمقراطية في أرض الصومال من حيث النشأة، التطور، التحديات، والمآلات، في ظل غياب الاعتراف الدولي والواقع الجيوسياسي الصعب.

ثانيًا: الأهداف الخاصة

١. تحديد السياق التاريخي والسياسي الذي رافق إعلان استقلال أرض الصومال عن جمهورية الصومال في عام ١٩٩١.

٢. تحليل الإطار الدستوري والقانوني الذي ينظم الحياة السياسية ومؤسسات الحكم في أرض الصومال.

٣. رصد وتحليل مسار الانتخابات والتعددية الحزبية وآليات تداول السلطة في أرض الصومال.

٤. تقييم دور العشائر والتكوينات الاجتماعية في دعم أو إعاقة التحول الديمقراطي.

٥. كشف التحديات الداخلية (البنيوية، الاقتصادية، الأمنية) التي تواجه التجربة الديمقراطية.

٦. تحليل أثر غياب الاعتراف الدولي على بناء الدولة وترسيخ الممارسات الديمقراطية.

٧. مقارنة تجربة أرض الصومال مع تجارب مشابهة في بيئات هشة أو غير معترف بها دوليًا.

٨. استخلاص الدروس المستفادة من تجربة أرض الصومال، وتقديم مقترحات لتعزيز مسار التحول الديمقراطي في سياقات مماثلة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، وهو تجربة نادرة وفريدة من نوعها في السياق الإفريقي والعربي، حيث تسعى «أرض الصومال» إلى ترسيخ نموذج ديمقراطي محلي رغم غياب الاعتراف الدولي ورغم ما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية. وتتكامل أهمية الدراسة على مستويين: نظري وتطبيقي

أولًا: الأهمية النظرية

١. تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي في البيئات الهشة، وخاصة في الكيانات غير المعترف بها دوليًا.

٢. توفر إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين بناء الدولة والديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع.

٣. تقدم معالجة علمية معمقة لتجربة سياسية قلما تناولتها الدراسات الأكاديمية باللغة العربية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

١. تسلّط الضوء على إمكانية نجاح تجارب ديمقراطية محلية حتى في ظل غياب الدعم الدولي، ما قد يشكل مرجعًا لصناع القرار في الدول الخارجة من النزاع.

٢. تساعد نتائج الدراسة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في تقييم

جدوى دعم مثل هذه النماذج البديلة في إدارة الحكم.

٣. تستخلص دروسًا يمكن الإفادة منها في حالات أخرى مشابهة مثل جنوب السودان، ليبيا، اليمن، أو حتى كيانات غير معترف بها عالميًا.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكتفي برصد الوقائع، بل تتجاوزها إلى محاولة تفسير وتحليل ديناميات التحول الديمقراطي في نموذج سياسي غير تقليدي، مما يمنحها أهمية علمية وعملية على حد سواء

الفرضيات المبدئية للدراسة

١. إن غياب الاعتراف الدولي لم يمنع أرض الصومال من بناء نظام ديمقراطي محلي فاعل نسبيًا.

٢. تُسهم البُنى العشائرية في دعم الاستقرار، لكنها قد تشكل عائقًا أمام التعددية الحزبية والمؤسسية.

٣. يُعد الأداء المؤسسي المحلي القائم على الشرعية الداخلية هو العامل الأهم في استمرارية النظام الديمقراطي، وليس الدعم الخارجي أو الاعتراف الدولي.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها وأسئلتها البحثية، تم اعتماد منهجية علمية تستند إلى تعدد المناهج والأدوات التحليلية، بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع وتشعباته السياسية والاجتماعية. وتشمل هذه المنهجية العناصر الآتية

أولًا: المنهج المستخدم

١. المنهج التحليلي الوصفي: استخدم لتحليل السياق السياسي والاجتماعي والدستوري الذي نشأت فيه تجربة الديمقراطية في أرض الصومال، ووصف تطوراتها ومراحلها.

٢. المنهج التاريخي: اعتمد لتتبع الخلفية التاريخية لتشكل الكيان السياسي لأرض الصومال منذ انفصاله عن جمهورية الصومال عام ١٩٩١، وفهم الجذور القبلية والسياسية التي ساهمت في صياغة النموذج الحالي.

٣. المنهج المقارن: استُخدم لمقارنة تجربة أرض الصومال مع تجارب مشابهة في كيانات غير معترف بها أو دول خارجة من صراعات، لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف.

٤. منهج دراسة الحالة (Case Study):نظرًا لأن أرض الصومال تمثل نموذجًا خاصًا، فقد اعتمدت الدراسة هذا المنهج لتعميق الفهم حول خصائصها وتجربتها كمجتمع سياسي محدد ومعزول.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات

- التحليل الوثائقي: من خلال مراجعة وتحليل الدساتير المؤقتة والقوانين الصادرة في أرض الصومال، والبيانات الحكومية، وتقارير المنظمات الدولية.
- الدراسات السابقة: الاعتماد على البحوث والمقالات الأكاديمية ذات الصلة بالتجربة الديمقراطية في أرض الصومال وفي مناطق مماثلة.
- التحليل السياسي والإعلامي: عبر رصد مضامين الخطابات الرسمية والتقارير الإعلامية المتعلقة بالانتخابات والتحولات السياسية.

ثالثًا: مجتمع الدراسة وعينتها

- تركّز الدراسة على الفضاء السياسي والمؤسسي لأرض الصومال خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٢٥، بما يشمل تطور النظام السياسي، التكوينات الحزبية، الانتخابات، المشاركة الشعبية، وأداء المؤسسات.
- تشمل العينة التحليلية نماذج

مـن الانتخابـات الرئاسـية والبرلمانيـة، والوثائـق الدسـتورية، وخطابـات النخبـة السياسـية، والتقاريـر الصـادرة عـن مراقبـين دوليـين ومنظمات حقوقيـة.

رابعًا: **حدود الدراسة**

1. الحدود الزمانية:

تركـز الدراسـة على الـفترة الممتـدة مـن **عـام ١٩٩١** – وهـو عـام إعلان أرض الصومـال انفصالها عـن جمهوريـة الصومـال – حتـى **عـام ٢٠٢٥**، وهـو عـام الدراسـة والتحليـل، مـا يسـمح برصـد التطـورات على مـدى أكثر مـن ثلاثـة عقـود

2. الحدود المكانية:

تنـحصر الدراسـة في نطـاق «أرض الصومـال" (Somaliland) باعتبارهـا الكيـان السـياسي الـذي أعلـن اسـتقلاله مـن طـرف واحـد، وتمـارس فيـه سـلطة فعليـة على الأرض، رغـم عـدم الاعتراف الـدولي

3. الحدود الموضوعية:

تنصب الدراسة على تحليل **البنيـة الديمقراطية والمؤسسـات السياسـية**، ولا تشـمل الجوانـب الاقتصاديـة أو العسـكرية إلا مـن حيـث علاقتهـا المبـاشرة بالبنـاء الديمقراطـي

تعريف بالمصطلحات

لـضمان وضـوح المفاهيـم المسـتخدمة في هـذه الدراسـة، وتحديـد الإطـار الـدلالي لـكل مصطلـح، سـيتم عـرض تعريـف موجـز للمفاهيـم الرئيسـية التـي تقـوم عليهـا الإشـكالية البحثيـة، وذلـك على النحـو الآتي

1- (أرض الصومـال (صوماليلاند (Somaliland):

أرض الصومـال كانـت محمية بريطانيـة في الجزء الـشمالي مـن الصومـال الحـالي وهـي منطقـة حكم ذاتي تقـع في القـرن الإفريقـي، على شـاطئ خليـج عـدن، وبالتحديـد في شمال الصومـال، يحدهـا مـن الجنـوب والغـرب دولـة إثيوبيـا، وتحدهـا جيبـوتي مـن الـشمال الغـربي، وخليـج عـدن في الـشمال، وفي الشرق يحدهـا اقليـم بونتلانـد التابـع للحكومـة الفيدراليـة في الصومـال.

تمـلـك أرض الصومـال سـاحلا طـويلا على خليـج عـدن يمتـد بطـول ٧٤٠ كـم (٤٦٠ مـيلا). وتبلـغ مسـاحة أرض الصومـال نحـو ١٣٧٦٠٠ كـم٢ (٥٣١٠٠ مـيلا مربعـا). وهنـاك سلسـلة جبـال ترتفـع إلى سـبعة آلاف قـدم في وسـط وشرق الـبلاد.

أعلنـت أرض الصومـال اسـتقلالها مـن طـرف واحـد، وتحديـدا في ١٨ مـن مايـو/ آيـار ١٩٩١. ومنـذ ذاك الوقـت تمـارس مهامهـا لتطويـر نفسـها كدولـة مسـتقلة، بالرّغـم مـن غيـاب الاعتراف القانـونيّ لهـا. ويذهـب البعـض في تعريـف أرض الصومـال إلى أنهـا دولـة غير مـعترف بهـا رسـميًّا، لكنهـا دولـة الأمـر الواقـع، تمـارس سـيادة كاملـة على الحـدود التـي ورثتهـا مـن الاسـتعمار البريطـاني، ولهـا علـم، ونشـيد وطنـي، وعملـة، وجيـش، وحكومـة، وجـواز سـفر تتعامـل معـه بعـض الـدول الأوروبيـة والإفريقيـة.

نالـت أرض الصومـال اسـتقلالها عـام ١٩٦٠، وبقيـت دولـة مسـتقلة معترفًـا بهـا خمسـة أيـام قبـل أن تنضـم إلى الجنـوب، لتكويـن مـا سـمي بجمهوريـة الصومـال، وهـو الأسـاس القانـوني الـذي عليـه تبنـى قضيـة البحـث عـن الاعتراف

وفي هـذا البحـث : يُقصـد بـ»أرض الصومـال» الكيـان السـياسي الـذي أعلـن انفصالـه عـام ١٩٩١، ويديـر نفسـه بشـكل شـبه مسـتقل ضمـن الحدود الجغرافيـة التـي كانـت تُعـرف سـابقًا بـ»محميـة الصومـال البريطـاني"

2- ا لد يمقر ا طيـة (Democracy):

هـي نظـام حكـم يسـتند إلى سـيادة الشـعب، ويقـوم على مجموعـة مـن المبـادئ أبرزهـا:

التعدديـة السياسـية، احترام الحقـوق والحريـات، الفصـل بين السـلطات، تـداول السـلطة سـلميًا عبر الانتخابـات، ومشـاركة المواطـنين في صناعـة القـرار. تختلـف أشـكال الديمقراطيـة بحسـب السـياق التاريخـي والاجتماعـي والثقـافي للـدول

وفي سـياق هـذا البحـث: يُقصـد بالديمقراطيـة «الممارسـات والمؤسسـات السياسـية التـي تبنتهـا أرض الصومـال منـذ عـام ١٩٩١ وحتـى ٢٠٢٥، والتـي تشـمل الانتخابـات الدوريـة، التعدديـة الحزبيـة، ودرجـة المشـاركة الشـعبية في الحكـم"

3- الاسـتقرار السـياسي (Po-litical Stability):

هـو حالـة مـن التـوازن داخـل النظـام السـياسي، يُقـاس بمـدى اسـتمرار المؤسسـات، وقدرتهـا على إدارة الصراع بشـكل سـلمي، وضمان الأمـن العـام، وتحقيـق التوافـق المجتمعـي، دون الوقـوع في أزمـات مزمنـة أو صراعـات عنيفـة

وفي هـذا البحـث : يُقصـد بالاسـتقرار السـياسي «القـدرة التـي أظهرتهـا أرض الصومـال في الحفـاظ على نظـام سـياسي مسـتقر نسـبيًا، في ظـل غيـاب الاعتراف الـدولي، وانعـدام التـدخلات العسـكرية أو الانقلابـات منـذ عـام ١٩٩١"

4- **البناء السياسي:**

هـو العمليـة التـي تُبنـى مـن خلالها مؤسسـات الدولـة، وصياغـة القواعـد الدسـتورية والسياسـية التـي تنظـم العلاقـة بين السـلطة والمجتمـع

5- **التحديات الديمقراطية:**

مجموعـة العوامـل البنيويـة أو السـياقية التـي تعيـق تطـور النظـام الديمقراطـي، مثـل النزاعـات الداخليـة، الضعـف المـؤسسي، غيـاب الاعتراف الـدولي، الانقسـامات القبليـة، أو التـدخلات الخارجيـة

6- **غياب الاعتراف الدولي:**

يـشير إلى الوضـع القانـوني الـذي تكـون فيـه منطقـة أو كيـان سـياسي غير مـعترف بـه مـن قبـل الـدول الأعضـاء في المجتمـع الـدولي، مـا يحـد مـن قدرتـه على التفاعـل الرسـمي مـع المنـظمات والـدول الأخـرى

المبحث الأوّل:

الخلفية التاريخية والسياسية لأرض الصومال

يمثـل هـذا المبحـث حجـر الأسـاس لفهـم التجربـة الديمقراطيـة لأرض الصومـال، بوصفـه اسـتعراضًا تحليليًـا للتطـور التاريخـي والسـياسي الـذي مـرت بـه المنطقـة منـذ نشـأتها ككيـان مسـتقل إبـان الحقبـة الاسـتعمارية، وحتـى إعلان انفصالهـا مـن طـرف واحـد عقـب انهيـار الدولـة الصوماليـة عـام ١٩٩١، مـع تحليـل العوامـل التـي أسـهمت في تبلـور هوية سياسـية متميـزة ومشروع دولـة ديمقراطيـة رغـم غيـاب الاعتراف الـدولي

أولا: الجذور التاريخية لأمة أرض الصومال

في عـام ١٩١٣، قـدّم جوزيـف سـتالين تعريفًـا للأمـة في كراسـه الشـهير «الماركسـية والمسـألة القوميـة"، وفقًـا لسـتالين، فـإن الأمـة هـي جماعـة إنسـانية ثابتـة تكونـت تاريخيًـا، ونشـأت على أسـاس وحـدة اللغـة، ووحـدة الإقليـم، ووحـدة الحيـاة الاقتصاديـة، والتكويـن النـفسي والعـقلي الـذي يترجـم ويتجسـد في الثقافـة المشتركـة»[1]

ويشـدد سـتالين على أن هـذه العنـاصر الأربعة—اللغـة، والإقليـم، والحيـاة الاقتصاديـة، والتكويـن النـفسي الثقافي—هـي شروط ضروريـة لتشـكيل الأمـة . ويؤكـد أن غيـاب أيّ مـن هـذه العنـاصر يعنـي أن الجماعـة لا يمكـن اعتبارهـا أمـة بالمعنـى الدقيـق للكلمـة

هـذا التعريـف كان لـه تـأثير كـبير على السياسـات القوميـة في الاتحـاد السـوفيتي، حيـث

(1) الماركسـية والمسـألة الوطنيـة .https://www.marxists.org/reference/archive/stalin/works/1913/03a.htm

تـم اسـتخدامه كأسـاس لتحديـد القوميـات وتنظيـم العلاقـات بين مختلـف المجموعـات الإثنيـة في الدولـة

وعـرّف سـتالين الأمـة بأنهـا «مجتمـع بشري مسـتقرّ تاريخيًـا، قائـم على أسـاس لغـة مشتركـة، وإقليـم، وحيـاة اقتصاديـة، وتركيبـة نفسـية تتـجلى في ثقافـة مشتركـة» [٢] وتعـرف بأنهـا «مجتمـع سـياسي يتشـكل مـن أصـل مـشترك، وعلى الأقـل مـن لغـة وثقافـة وتاريـخ مـشترك». وبالتـالي، فـإن الأمـة هـي جماعـة مـن النـاس منظمـون على أسـاس خصائـص مشتركـة. وتـشير القوميـة أيضًـا إلى «الوعـي بالانـتماء إلى أمـة (محتملـة أو فعلية)، إلى جانـب الرغبـة في تحقيـق هويـة تلـك الأمـة وسلامتهـا وازدهارهـا والحفـاظ عليهـا وإدامتهـا»[٣]

أمـة أرض الصومـال" أو "الأمـة الصوماليلانديـة" هـي مفهـوم ناشـئ ومعقـد يجمـع بين البعـد الهويـاتي والتاريخـي والسـياسي، ويمثـل تعـبيرًا عـن السـعي لبنـاء كيـان وطنـي مسـتقل ومتمايـز عـن الصومـال. وفي ضـوء تعريـف سـتالين للأمـة – باعتبارهـا «مجتمعًـا بشريًـا مسـتقرًا تاريخيًـا، قائمًـا على أسـاس لغـة مشتركـة، وإقليـم، وحيـاة اقتصاديـة، وتركيبـة نفسـية تتـجلى في ثقافـة مشتركـة» – يمكـن تحليـل أرض الصومـال (صوماليلانـد) وفـق العنـاصر التاليـة

تُعـدّ «أمـة أرض الصومـال» كيانًـا في طـور التشـكّل، يجمعـه تاريـخ سـياسي مـشترك وهويـة متميـزة نشـأت مـن تجربـة الاسـتعمار البريطـاني، تلتهـا فترة قـصيرة مـن الاسـتقلال عـام ١٩٦٠، وعلى ضـوء تعريـف سـتالين للأمـة بأنهـا مجتمـع مسـتقر يقـوم على وحـدة اللغـة والإقليـم والاقتصـاد والثقافـة، فـإن أرض الصومـال تسـتوفي معظم هذه الشروط، إذ يـشترك سـكانها في اللغـة الصوماليـة، ويعيشـون ضمـن إقليـم واضـح المعـالم، ولديهـم حيـاة اقتصاديـة متمايـزة نسـبيًا، إلى جانـب شـعور نـفسي وثقـافي جماعـي تـجلى في تأسـيس مؤسسـات ديمقراطيـة ومحاولـة نحـت هويـة وطنيـة مسـتقلة. وعلى الرغـم مـن عـدم الاعتراف الـدولي الرسـمي، فـإن الوعـي القومـي المتنامـي في صوماليلانـد، وسـعيها للانفصـال السـلمي، يعكـس ملامـح أمـة تسـعى لإثبـات ذاتهـا ضمـن مفهـوم حديـث للقوميـة والدولـة

وأرض الصومـال كانـت محميـة بريطانيـة في الجـزء الـشمالي مـن الصومـال الحـالي وهـي منطقة حكـم ذاتي تقـع في القـرن الإفريقـي، على شـاطئ خليـج عـدن، وبالتحديـد في شمال الصومـال، يحدهـا مـن الجنـوب والغـرب دولـة إثيوبيـا، وتحدهـا جيبـوتي مـن الـشمال الغـربي، وخليـج عـدن في الـشمال، وفي الشرق يحدهـا اقليـم بونتلانـد التابـع للحكومـة الفيدراليـة في الصومـال.

تمتلـك أرض الصومـال سـاحلا طـويلا على خليـج عـدن يمتـد بطـول ٧٤٠ كـم (٤٦٠ مـيلا). وتبلـغ مسـاحة أرض الصومـال نحـو ١٣٧٦٠٠ كـم٢ (٥٣١٠٠ مـيلا مربعـا). وهنـاك سلسـلة جبـال ترتفـع إلى سـبعة آلاف قـدم في وسـط وشرق الـبلاد.

خضعـت أرض الصومـال لسـيطرة الاسـتعمار البريطـاني اعتبـارًا مـن عـام ١٨٨٤، بموجـب اتفاقيـات وقعتهـا بريطانيـا مـع زعماء العشـائر الصوماليـة شمال الـبلاد. وقـد اتسـمت إدارة بريطانيـا للمحميـة بطابـع غير مركـزي، حيـث اعتمـدت بشـكل كـبير على البُنـى التقليديـة والعشـائرية، مـا عـزز مـن اسـتقلالية المنطقـة وهويتهـا السياسـية والاجتماعيـة المتميـزة عـن باقـي أجـزاء الصومـال، لاسـيما الصومـال الإيطـالي في الجنـوب

تقـع أرض الصومـال في موقـع استراتيجـي في القـرن الأفريقـي لـه أهميـة بالغـة لشركات النفـط

(2) الماركسية والمسألة الوطنية https://www.marxists.org/reference/archive/stalin/works/1913/03a.htm
(3) الماركسية والمسألة الوطنية https://www.marxists.org/reference/archive/stalin/works/1913/03a.htm

العالمية بسبب قربه من منابع بترول الخليج، ولأنه قريب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شريان الحياة التجارية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج، والمتوجهة إلى أوربا، والولايات المتحدة. كما أنها تُعد ممرا مهما لأي تحركات عسكرية، قادمة من أوربا، أو الولايات المتحدة، في اتجاه منطقة الخليج العربي، ولا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعدا للموارد الطبيعية، خاصة النفط والأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية الهائلة التي يتمتع بها أهل أرض الصومال

كما لم تسعَ بريطانيا إلى دمج المنطقة اقتصاديًا أو إداريًا في مشاريع تنموية واسعة، وهو ما ترك فراغًا لاحقًا أسهم في ضعف الدولة بعد الاستقلال، لكنه من ناحية أخرى سمح بتشكّل تقاليد سياسية محلية أكثر مرونة وقدرة على التفاوض والوساطة، انعكست لاحقًا في نموذج الحوكمة التوافقية لأرض الصومال[٤].

ثانيًا: تجربة مشروع الوحدة الفاشل مع مقديشو (1960-1991)

في ٢٦ يونيو ١٩٦٠، نالت أرض الصومال استقلالها من بريطانيا، وتبعتها بعد خمسة أيام (١ يوليو ١٩٦٠) الصومال الإيطالي. وسرعان ما اندمج الكيانان فيما عرف بـ«جمهورية الصومال الكبرى»، في خطوة وُصفت حينها بأنها تجسيد لحلم القومية الصومالية. غير أن الاندماج تمّ دون اتفاق واضح على تقاسم السلطة والثروة، مما أدى إلى اختلالات بنيوية في إدارة الدولة

كان سكان محمية أرض الصومال، الذين تضرروا من الاتفاقيات البريطانية التي تنازلت عن أراضي الرعي الصومالية لإثيوبيا، من أشد المؤيدين للاستقلال السريع والاتحاد مع الجنوب الخاضع للسيطرة الإيطالية. وبمجرد

(4) عين على أرض الصومال ["supsystic-social-sharing id="1]

أن تحققت هذه الطموحات عام ١٩٦٠، ساد الاعتقاد بأن الصوماليين، إحدى أكبر المجموعات العرقية في أفريقيا، والذين يتشاركون تقاليد لغوية ودينية وثقافية ونسبية، لديهم فرصة أكبر لإنشاء دولة قومية حديثة من معظم الدول الأفريقية حديثة الاستقلال. وبعد ثلاثين عامًا، بدا انهيار هذا المجتمع المتجانس ظاهريًا محيرًا، ظاهريًا على الأقل

شهدت حقبة ما بعد الاستعمار الثانية (١٩٦٠-١٩٦٩) خيبة أمل سريعة في الديمقراطية والحكومة التمثيلية الموحدة. أدى توسع بيروقراطيات الدولة، ومركزية التنمية، وتزايد المساعدات الخارجية (التي كان معظمها عسكريًا بطبيعته ولم يُحقق تنمية بشرية حقيقية) إلى تحول الدولة إلى ساحة صراع، حيث سعت الجماعات العشائرية إلى الحصول على حصص أكبر من الموارد العامة لاستخدامها الخاص

في عام ١٩٦٩، استولى الجنرال محمد سياد بري على السلطة بانقلاب عسكري[٥]، وأعلن النظام الاشتراكي، وألغى التعددية السياسية. ورغم محاولاته تحديث الدولة، إلا أن حكمه اتسم بالاستبداد، واعتمد على القمع وتهميش الخصوم والعشائر غير الموالية، ما أدى إلى تراكم الغضب الشعبي والعشائري ضده.[٦] في ١٩٩١، سقط نظام بري بعد تمرد مسلح واسع، لتدخل البلاد في مرحلة انهيار شامل للدولة، وصراع داخلي متعدد الأطراف والعشائر

وقد شهدت هذه الفترة ظهور «الاشتراكية العلمية» التي استهدفت صراحةً «تحديث»

(5) .Mohamed Siad Barre." Britannica, https://www.britannica.com/biography/Mohamed-Siad-Barre

(6) .Siad Barre." Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Siad_Barre»

المجتمع الصومالي والقضاء على «العشائرية» من خلال دمج الهياكل العشائرية في الحزب، ومركزية السلطة السياسية، وتأميم الأراضي. ولكن بدلاً من تحقيق هذه النتائج، كانت النتيجة هي زيادة «أمننة» الدولة مع نمو المعارضة، والتي تم توجيهها تحديدًا من خلال الهياكل العشائرية التي يُفترض تفكيكها. وفي محاولة لكبح موجة المعارضة المتصاعدة، حاولت الديكتاتورية تعزيز الشعور القومي من خلال «استعادة» الأراضي الصومالية المتجاورة والمحددة ثقافيًا.

وقد أدت الحرب والهزيمة التي تلت ذلك على يد إثيوبيا للسيطرة على أوغادين (التي يسكنها الصوماليون العرقيون ولكن تحكمها إثيوبيا) إلى التعجيل بنهاية ديكتاتورية بري

ظهرت حركات المعارضة المتمردة في أعقاب الهزيمة أمام إثيوبيا عام ١٩٧٧، وردًا على فساد النظام واستبداده وانتهاكه لحقوق الإنسان، أدى ذلك إلى حرب أهلية. ومن بين جماعات المعارضة الحركة الوطنية الصومالية (SNM)، التي استمدت الدعم من عشيرة إسحاق التي سيطرت على المحمية البريطانية القديمة. دمرت الحرب الأهلية جزءًا كبيرًا من العاصمة مقديشو، ومدنًا أخرى، بما في ذلك هرجيسا وبرعو، عاصمة أرض الصومال ومدينتها الثانية. وأدت الحرب مباشرة إلى نقص في الغذاء ومجاعة واسعة النطاق، أودت بحياة أكثر من ٢٥٠ ألف صومالي، وأدت إلى لجوء ما بين مليون ومليوني صومالي أو نزوحهم داخليًا. في أرض الصومال، أدت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وتصور الهيمنة الجنوبية، والتوزيع غير العادل للتنمية والموارد، إلى تدمير الحلم القومي بصومال كبير موحد. أدى هذا التحول الهائل في الرأي العام إلى إعلان استعادة أرض الصومال لسيادتها - نتيجة فورية للضغط الشعبي ضد إرادة معظم قادة أرض الصومال في ذلك الوقت

تعرض أبناء الشمال لتهميش سياسي، وعُيِّن أبناء الجنوب في مواقع القرار الأساسية في الحكومة والجيش والدبلوماسية. هذا التفاوت تجلى في انعدام العدالة في توزيع الاستثمارات التنموية والخدمات، إضافة إلى القمع الذي واجهه سكان الشمال، خاصة في عهد الرئيس محمد سياد بري (١٩٦٩-١٩٩١)، الذي اتبع سياسات قمعية وصلت ذروتها في قصف مدينتي هرقيسا وبربرة عام ١٩٨٨، مخلفًا آلاف القتلى والنازحين

وتشير تقارير أنه لم يتبق على حاله سوى ١٠٪ من المباني في هرجيسا، حيث تم تفجير العديد من المباني وقصفها، كما تم نشر الألغام الأرضية في جميع أنحاء البلاد، وتم تدمير المستشفيات والمدارس والعيادات والآبار، وتم تلغيم الجسور والطرق مما جعل الاتصال مستحيلاً[٧]

وقد شكلت هذه التجربة المريرة حافزًا قويًا لسكان الشمال لرفض استمرار الوحدة بالقوة، والبحث عن مشروع انفصال يُعيد إليهم كرامتهم وهويتهم السياسية الخاصة. كان على الاتحاد أن يثبت أنه صعب، وقد ناور البلدان لعقود من الزمن في حالة من التوتر السياسي والتفاوت الاقتصادي والحرب عندما انهارت الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١، حظيت أرض الصومال باللحظة المثالية لإحياء سيادتها

ثالثًا: إعلان الاستقلال من طرف واحد ومسار بناء الدولة (1991-1997)

كان يوم ١٨ مايو ١٩٩١ هو العام الذي أعلنت فيه منطقة أرض الصومال في القرن الأفريقي استقلالها عن الصومال بعد انهيار

(7) مركز أرض الصومال للسلام والتنمية، صورة ذاتية لأرض الصومال: إعادة البناء من بين الأنقاض. (هرجيسا ١٩٩٩) مسودة. ص ٦١-٨١.

الحكومة الصومالية ونهاية الحرب الأهلية الوحشية التي دمرت البلاد بشكل غير متناسب. بعد الحرب الأهلية، انطلقت أرض الصومال على المسار المتمثل في بناء الدولة: تثبيت استقرار الحكومة، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية فعّالة، ومجتمع مدني حيوي. وكانت كل هذه الأمور مبنية على دستور تم التصديق عليه من خلال استفتاء شعبي في عام ٢٠٠١ لوضع الأساس الذي يقوم عليه الحكم في أرض الصومال، وخاصة على حكم القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان الأساسية. كل هذه الإنجازات العظيمة تمنح أرض الصومال «دولة غير معترف بها»، الأمر الذي له العديد من العواقب العميقة على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستقرار في المنطقة، و»الممارسات الدبلوماسية والتجارية في جميع أنحاء العالم". بدون الاعتراف الدولي، تُحرم أرض الصومال من الوصول إلى النظام المالي الدولي، والاستثمار الأجنبي الكبير، والاندماج الكامل في المنتديات الاقتصادية والسياسية العالمية

وقد أدى هذا حتماً إلى خلق حدود لفرص التنمية في البلاد، بصرف النظر عن الدور التجاري الاستراتيجي الذي يمكن أن يوفره موقعها على طول خليج عدن. يضاف إلى ذلك حساسيات القرن الأفريقي فيما يتعلق بالجيوسياسية الإجمالية. وذلك لأن المنطقة برمتها مليئة بالعلاقات السياسية المعقدة، والتحديات الأمنية، والعديد من الدول والجهات غير الحكومية التي تلعب لعبة الشطرنج لمصالحها

أدى الموقع الاستراتيجي إلى إضفاء أهمية على أرض الصومال في الأمن والاقتصاد الإقليميين، وقد يبدو أن محاولة الاعتراف بها تمس المصالح الإقليمية والدولية القوية. على الرغم من أنها كانت متعددة الطبقات: فهي تنطوي على ارتباطات ثنائية ومتعددة الأطراف على مختلف المستويات وحملات دبلوماسية عامة تهدف أيضًا إلى التأكيد على الإنجازات الديمقراطية والاستقرار.

وقد شملت هذه الجهود ممارسة الضغوط على مستوى الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والدول المؤثرة، وخاصة في الغرب. ومع ذلك، فإن المبدأ الكامن وراء الحفاظ على السلامة الإقليمية - وهو مبدأ أساسي في سياسة الاتحاد الأفريقي - كان بمثابة حجر عثرة مهم. تخشى معظم الدول الأفريقية من إرساء سابقة من خلال الاعتراف الذي قد يثير حركات انفصالية مماثلة في الدول المعنية، وينشر عدم الاستقرار في جميع أنحاء القارة الأفريقية، السبب الأعمق لهذا التردد تجاه الاعتراف من جانب المجتمع الدولي يكمن في التفاعل المعقد بين القانون الدولي وسيادة الدولة. على الرغم من أن معايير الدولة قد تم توضيحها في اتفاقية مونتيفيديو، وبالتالي، هناك قانون يحكم الدولة وممارسات الاعتراف، إلا أن الواقع السياسي للاعتراف غالبًا ما يختلف بشكل كبير عن مبدأ الدولة. القالب الذي توفره هذه المبادئ القانونية. فهي تلبي مؤهلات وجود سكان دائمين، ومنطقة محددة، وحكومة فعالة، والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا الأخير هو عمل سياسي بالكامل من جانبهم وقد يكون مشروطًا بالمصالح الاستراتيجية التي يخدمها المدعي وباعتبارات جيوسياسية. لذلك كانت أرض الصومال بمثابة دراسة حالة قوية في تعقيد القانون الدولي والدبلوماسية وسيادة الدولة في العالم الحديث. فهو يبرز التوتر بين المعايير القانونية الحالية للدولة وعملية الاعتراف السياسية، ومعنى التداعيات السياسية

الإقليمية والدولية على تطلعات الكيانات غير المعترف بها، والقضايا الواسعة المتعلقة بالسلام والاستقرار في منطقة السيادات المتنازع عليها

إن تجربة أرض الصومال، منذ إعلان استقلالها عام ١٩٩١، هي قصة قوتها والتزامها بتحقيق سيادتها وضمان الاستقرار في المنطقة. ويشكل الافتقار إلى الاعتراف الدولي ثغرة كبيرة، ولكنه يعني في حد ذاته ضرورة وجود بعض الفروق الدقيقة في التفاعل بين المعيار القانوني والواقع السياسي داخل النظام الدولي. بينما تواصل أرض الصومال سعيها للحصول على الاعتراف، تظل القضية أيضًا ذات صلة بقياس إمكانات وقيود مشاريع بناء الدولة في خلفية الديناميكيات المعقدة للجغرافيا السياسية.[8]

ومنذ تلك اللحظة، بدأ مسار بناء الدولة وفق رؤية محلية تستند إلى

- الشرعية العشائرية كمدخل لتحقيق الاستقرار.
- التوافق السياسي كأداة لإدارة التنوع الداخلي.
- التحرر من النموذج المركزي الفاشل الذي ساد في مقد يشو .

وقد عُقدت عدة مؤتمرات محلية (مثل مؤتمر بُرعو ١٩٩٣) تم خلالها إرساء أسس النظام السياسي الجديد، بما في ذلك تشكيل مؤسسات مؤقتة وانتقالية، وإقرار دستور مؤقت، وبناء جيش وأجهزة أمن محلية. اعتمد هذا المسار على التفاوض بين شيوخ العشائر والقيادات السياسية بدلاً من القتال، ما شكّل سابقة في بيئة مضطربة وعنيفة

رابعًا: ترسيخ نموذج سياسي هجين: بين التقليد والحداثة (1997-2025)

منذ سقوط النظام الصومالي الديكتاتوري لسياد بري عام ١٩٩١، نجحت أرض الصومال تدريجيًا في بناء ما يبدو أنه سلامٌ دائم وديمقراطية دولة قومية متطورة قائمة على الدستور. ولا تزال البلاد تُفاوض على العلاقة بين الهوية والأمة والإقليم، حيث يوجد التزامٌ مُتفاوتٌ بالديمقراطية بين النخبة السياسية وعامة الشعب. وقد أتاحت التقاليد الاجتماعية والثقافية المحلية التوفيق بين بنية اجتماعية قائمة على العشائر والديمقراطية التمثيلية. وقد أثبت التدخل الخارجي، وإن كان محدودًا، فعاليته في بعض الأحيان في إيجاد مخرجٍ من الأزمات. وقد نجت هذه المنطقة من العنف والانهيار السياسي الذي شهدته مناطق جنوب الصومال. تُجادل هذه المساهمة بأن المرونة الملحوظة للنظام الاجتماعي والسياسي الحالي في أرض الصومال تواجه تحدياتٍ بسبب المشاكل الحالية والمستقبلية في مجالات التمثيل الديمقراطي (بما في ذلك تمثيل المرأة)، وتوفير المنافع العامة، والسياق شبه الإقليمي الهش، والاستثمار الأجنبي[٩].

العقبات والنجاحات في طريق أرض الصومال نحو الديمقراطية

منذ عام ١٩٩١، سعت أرض الصومال، في سياق دولي يشهد دولًا فاشلة وضعيفة وانعدامًا متزايدًا للأمن العالمي، إلى الحصول على اعتراف دولي ككيان ذي سيادة. وقد أتاح إعلان الاستقلال عام ١٩٩١ للدولة الجديدة فرصةً للتخلي عن أشكال الحكم العسكري، مما أدى إلى سعيها لبناء أنظمة حكم شرعية وخاضعة للمساءلة، اعتقادًا منها بأنها ستساعد في سعيها للحصول

(8) https://moderndiplomacy.eu/2024/07/04/a-legal-and-diplomatic-analysis-of-somalilands-quest-for-international-recognitio

(9) ما وراء الاستقطاب: التفاوض على دولة هجينة في أرض الصومال، مايكل وولز وستيف كيبل عرض جميع المؤلفين والانتماءات المجلد ٤٥ ، العدد ١ https://doi.org/10.1177/000203971004500102

على الاعتراف. في عام ١٩٩٩، وفي استراتيجيةٍ تُبرر هذا تحديدًا، وافقت إدارة هرجيسا على خطٍ لإدخال نظام سياسي متعدد الأحزاب وغير عشائري، وأُجريت عدة انتخابات لاحقة

ومع ذلك، يمكن القول إن نجاح أرض الصومال قام على التقاليد العرفية في حل النزاعات، مما أدى إلى السلام والاستقرار المستدامين (على النقيض تمامًا من الصومال إلى الجنوب)، وأن أرض الصومال تمثل نظامًا هجينًا يستغل المؤسسات التقليدية (القائمة على العشائر) والمؤسسات السياسية الحزبية

من الواضح أن أرض الصومال لم تنجح في الحصول على اعتراف رسمي بسيادتها، على الرغم من إحراز بعض التقدم غير الرسمي. ويمكن القول أيضًا إن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والاعتراف الدولي أدى إلى ميل الحكومات المتعاقبة إلى اعتبار التحول الديمقراطي مجرد أداة في السعي للحصول على الاعتراف، بدلًا من اعتباره هدفًا جديرًا بالاهتمام في حد ذاته. ويمكن اعتبار الانتكاسات الأخيرة في المكاسب الديمقراطية دليلًا على ذلك، وهي تُمثل أجندة «أمننة» قصيرة النظر تُقلق سكان أرض الصومال وحلفائها في الخارج

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الأساطير المعاصرة حول أرض الصومال التي لا تُسهم في تعزيز مأسسة الأنظمة الديمقراطية. إحداها تقوم على الاعتماد على الذات: «لم يُساعدنا أحد، لقد فعلنا ذلك بمفردنا». والثانية هي: «نحن نسير على طريق الديمقراطية لا يُقهر». والثالثة هي أن هذا الطريق هو أيضًا طريق الانتقال من التقليدي إلى الحديث، وكأنهما نقيضان. والرابعة هي أن وجود قضية قانونية قوية يكفي لنيل الاعتراف الدولي. ومع أن أيًا من هذه الادعاءات ليس خطيرًا بطبيعته، إلا أنه لا يصمد أمام التدقيق الدقيق. يجب أن ندرك أيضًا ميل الحكومات إلى التذرع بالمخاوف الأمنية كذريعة لترسيخ سلطتها، والسعي إلى حلول سريعة، واحتمال أن يؤدي ذلك إلى عزلة سكانية، وما يصاحب ذلك من مخاطر في منطقة غير مستقرة[10].

منذ أواخر التسعينيات، بدأت أرض الصومال بالتحول إلى نظام سياسي يجمع بين المؤسسات الديمقراطية الحديثة والتقاليد السياسية المحلية. فقد تم تبني دستور دائم في عام ٢٠٠١ بعد استفتاء شعبي، تضمن مبادئ

- التعددية الحزبية.
- الانتخابات الدورية.
- الفصل بين السلطات.
- حرية التعبير والتنظيم.

وقد أجريت عدة انتخابات رئاسية وتشريعية (٢٠٠٣، ٢٠١٠، ٢٠١٧، ٢٠٢١)، تميزت بالسلمية والنزاهة النسبية، على الرغم من بعض التأجيلات والمشاكل اللوجستية

يُعد هذا النموذج الهجين فريدًا، إذ إنه يضمن مشاركة العشائر في صنع القرار عبر «مجلس الشيوخ» التقليدي، مع الحفاظ على مظهر الدولة الحديثة. وقد أظهرت أرض الصومال قدرة استثنائية على الاستمرار والبقاء رغم الفقر، الحصار الدبلوماسي، والصراعات المحيطة بها

خامسًا: الإشكالية القانونية والسياسية في غياب الاعتراف الدولي

رغم التقدم السياسي والديمقراطي، لا تزال أرض الصومال تعاني من غياب الاعتراف الدولي

(10) ما وراء الاستقطاب: التفاوض على دولة هجينة في أرض الصومال، مايكل وولز وستيف كيبل عرض جميع المؤلفين والانتماءات المجلد ٤٥ ، العدد ١ https://doi.org/10.1177/000203971004500102

بهـا كدولـة مسـتقلة، وهـو مـا يفـرض عليهـا تحديـات كـبيرة في مجـالات

- التمويل الدولي.
- التعامل الدبلوماسي.
- الحصول على الاستثمارات.
- النفـاذ إلى المنظـمات الدولية.

إن عـدم الاعتراف الـدولي الرسـمي بصوماليلانـد بحـد ذاتـه يحمـل الدولـة تكاليـف مبـاشرة. فالـبلاد لا تسـتوفي شروط بعـض أشـكال مسـاعدات المانـحين الثنائيـة أو دعـم المؤسسـات الماليـة الدوليـة في إعـادة الإعمار. وقـد أدى عـدم الاعتراف إلى تثبيـط الاسـتثمارات الأجنبيـة وتقييـد الممارسـات التجاريـة. ومـع ذلـك، فـإن المسـاعدة الدوليـة الضئيلـة التـي تـم تلقيهـا تعنـي أن إعـادة الإعمار اعتمـدت على براعـة ومـوارد سـكان صوماليلانـد، ومعظمهـا مـن تحـويلات المـغتربين. كما يعنـي عـدم الاعتراف أن سـكان صوماليلانـد تمتعـوا بحريـة واسـعة غير عاديـة لبنـاء أنظمتهـم السياسـية الخاصـة. خلال العـامين الأولين، كان هذا يعنـي الحكـم مـن قبـل إدارة عسـكرية مؤقتـة محـاصرة بشـكل متزايـد. ثـم، في عـام ١٩٩٣ في بلـدة بورمـا، تفـاوض مؤتمـر وطنـي على الانتقـال إلى حكومـة مدنيـة قائمـة على نظـام هـجين يجمـع بين المؤسسـات التقليديـة لحكـم العشـائر (أي الديمقراطيـة الرعويـة الذكوريـة) والعديـد مـن المؤسسـات الحكوميـة الرسـمية لدولـة ويبيريـا

ومـع ذلـك، فقـد تمكنـت مـن الحفـاظ على حالـة مـن الاسـتقرار السـياسي والأمنـي، تجعلهـا اسـتثناءً في منطقـة القـرن الإفريقـي، مـا يعـزز مشروعيـة مطالبهـا بـالاعتراف

إن أرض الصومـال توضـح مـدى فعاليـة النهـج الـداخلي، المتجـذر ثقافيـاً، «مـن القاعـدة إلى القمـة» في بنـاء الأمـة بعـد الحـرب [...] التوفيـق بين الثقافـات والتقاليـد الأصليـة والحداثـة

يُقـارن هـذا بـافتراض ضرورة وجـود دولـة قويـة ومركزيـة بعـد الاسـتعمار. وبينـما نُجـادل بـأن مرونـة النظـام الحـالي تعتمـد تحديـدًا على براغماتيـة التوفيـق بين التقليـد والحداثـة، فإننـا نتسـاءل عما إذا كان هـذا التفاعـل لا يـزال يتمتـع بالقـدرة الكافيـة على حـل المشـكلات الحاليـة والمسـتقبلية

ينطـوي هـذا التفاعـل على عنـاصر متناقضـة واضحـة، كما نحـدد عـددًا مـن المفارقـات الأخـرى التـي تواجـه أرض الصومـال. أولهـا أنـه في حين أن الصومـال دولـة فاشـلة تحظـى بـاعتراف دولي، فـإن أرض الصومـال تمتلـك جميـع مقومـات الدولة الفاعلـة، ولكـن دون اعتراف. مـن حيـث الشروط المحـددة للدولـة الفعليـة، تسـتوفي أرض الصومـال جميـع هـذه الشروط

1- إنهـا تتمتـع بقيـادة سياسـية منظمـة وتتمتـع بنـوع مـن الدعـم الشـعبي.

2- إنهـا تحتـوي عـلى عـدد معـين مـن السـكان.

3- لديـه القـدرة عـلى تقديـم بعـض الخدمـات.

4- إنهـا تمتلـك منطقـة إقليميـة محـددة ولديهـا سـيطرة فعليـة عـلى تلـك المنطقـة «لفـترة زمنيـة ممتـدة»

5- إنهـا كيـان يـرى نفسـه قـادرًا عـلى الدخـول في علاقـات مـع الـدول ذات السـيادة.

6- إنهـا كيـان يسـعى إلى الاسـتقلال الدسـتوري الكامـل والاعـتراف الـدولي بهـذه السـيادة ولكنـه غـير قـادر عـلى تحقيـق ذلـك.

وثانيـاً، حصلـت الصومـال على كميـات هائلـة مـن التمويـل الـدولي في إطـار الجهـود الراميـة إلى إنشـاء دولـة فاعلـة، ولكنهـا لم تتمكـن إلى حـد كـبير مـن تحقيـق ذلـك، في حين اتبعـت أرض

الصومال مسارها الخاص وحققت درجة كبيرة من السلام والاستقرار

ثالثاً، على الرغم من أن أرض الصومال سعت إلى السيادة التقليدية للدولة، فإن دولتها ومواطنيها ــ مثل نظرائهم في الصومال ــ انخرطوا في علاقات مع العالم الخارجي كجزء من التبادل العالمي الجديد خارج حدود نظام الدولة الرسمي.

والمفارقة الرابعة هي أنه عند استقلال الصومال البريطاني والصومالي الإيطالي عام

١٩٦٠، كان يُعتقد أن الصوماليين يتمتعون بفرصة أفضل بكثير من غيرهم في تكوين دولة متماسكة، إذ تشترك الأغلبية في اللغة والدين والعرق وغيرها من الخصائص. إلا أن انهيار الصومال دحض هذا الافتراض، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة مفادها أن الصوماليين فوضويون للغاية بحيث لا يستطيعون تكوين دولة مركزية قوية. وقد دحضت أرض الصومال بدورها هذا الادعاء

المفارقة الخامسة هي أنه بينما افترض الكثيرون وجود صلة واضحة بين الاعتراف الدولي والديمقراطية، ولاحظوا إرادة الشعب الواضحة في تقرير المصير، فإن هذه الصلة ليست خالية من الإشكاليات. هناك فرق بين ما يبدو أنه سعيٌ نخبويٌّ للحصول على الاعتراف من خلال الاستخدام الأداتي للديمقراطية، وبين رغبة شعبية في الديمقراطية كمنفعة عامة أصيلة. ويتضح هذا الفرق بشكل خاص عندما يكون مفهوم النخبة المفضل للديمقراطية مفهومًا شكليًا، يقتصر على إجراء الانتخابات والالتزام بالعناصر العملية للديمقراطية

وأخيرا، ورغم أن أرض الصومال لديها قضية قانونية جيدة للغاية للاعتراف بها بموجب قواعد منظمة الوحدة الأفريقية، ومؤخرا، بموجب قواعد الاتحاد الأفريقي، فإن قيادة أرض الصومال لم تظهر دائما فهما لضرورة العمل السياسي الاستراتيجي المنسق لدعم هذا الادعاء، ولا يبدو أنها تتمتع بفهم كامل للحجج والمصالح المتعارضة[11].

.***

مما سبق يتضح أن الخلفية التاريخية والسياسية أن التجربة الديمقراطية لأرض الصومال ليست وليدة لحظة سياسية عابرة، بل هي نتاج تراكمي لتحولات كبرى في الوعي والهياكل السياسية، مدفوعة بتجربة تهميش وقمع أثناء الوحدة، ورغبة في بناء كيان سياسي مستقل قائم على التوافق الداخلي والمؤسسات المستدامة. وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، ما يجعل تجربتها محل دراسة ومقارنة في

(11) ما وراء الاستقطاب: التفاوض على دولة هجينة في أرض الصومال ، مايكل وولز وستيف كيبل عرض جميع المؤلفين والانتماءات المجلد ٤٥ ، العدد ١ https://doi.org/10.1177/000203971004500102

سـياقات مـا بعـد الصراع.

المبحث الثاني:

المرتكـزات الدسـتورية والمؤسسـية لبنـاء النظام الديمقراطـي في أرض الصومـال

دشّـنت اسـتعادة السـيادة مرحلـةً مـن إعـادة الإعمار والمصالحة وإعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة. خلال السـنوات الأولى لاسـتعادة الاسـتقلال، واجهـت أرض الصومـال تحديـاتٍ هائلـة في بنـاء مؤسسـات دولـة حديثـة في بيئـةٍ سـيطر فيهـا دور العشـائر على السـاحة السياسـية في الـبلاد. وقـد سـهّل النهـج التقليـدي في السياسـة، الـذي اتسـم بالشـمولية والمشـاركة، دور العشـائر.

وهكـذا، شـملت العمليـة الأوليـة لتشـكيل الدولـة ممثـلين عـن جميـع العشـائر، والشـيوخ التقليـديين، والـزعماء الدينـيين، ورجـال الأعمال، والسياسـيين، ومجتمعـات الشـتات. في الوقـت نفسـه، ونظـرًا للأجـواء التـي كانـت تُـثير القلـق بشـأن احـتمال العـودة إلى الحـرب، كانـت مختلف الأطـراف مسـتعدة للتوصـل إلى تسـويات سياسـية

لقـد نجـح التداخـل بين الجهـات الفاعلـة الحكوميـة وغير الحكوميـة بشـكل معقـول، على الأقـل خلال السـنوات الأولى مـن اسـتعادة الاسـتقلال. وكان التفاعـل المنتظـم للدولـة مـع الـزعماء التقليـديين والدينـيين جوهريًـا ولا غنـى عنـه في الحفـاظ على القانـون والنظـام. ومـع ذلـك، مـع مـرور الوقـت، بـدأت تظهـر تناقضـات كـبيرة في وجهـات النظـر وتشـكل تحديـات للدولـة الجديـدة، على الرغـم مـن أن الاسـتقرار السـياسي للـبلاد ظـل سـليمًا إلى حـد كـبير، وذلـك بفضـل العلاقـة الوثيقـة بين قيـادة الحركـة الوطنيـة الصوماليـة وسـلطات العشـائر، وبفضـل نهـج بنـاء التوافـق في صنـع القـرار الـذي كان قائمًـا. ومـع ذلـك، فقـد أعـاق النهـج الشـامل والقائـم على التوافـق إدخـال الإصلاحـات اللازمـة لمؤسسـات الدولـة، وأدى إلى تحديـات متزايـدة في مواءمـة وجهـات النظـر المختلفـة، ولا سـيما وجهـات نظـر الدولـة وزعماء العشـائر والسـلطات الدينيـة[١٢].

وقـد مثّلـت المرحلـة مـا بعـد إعلان الاسـتقلال مـن طـرف واحـد عـام ١٩٩١ بدايـة تأسـيس بنيـة دسـتورية ومؤسسـية مغايـرة لما كان عليـه الحـال في جمهوريـة الصومـال الموحـدة. وقـد سـعت أرض الصومـال إلى إرسـاء قواعـد لنظـام ديمقراطـي يعكـس التعـدد الاجتماعـي والقـبلي، ويضمـن مشـاركة أوسـع للفئـات السياسـية والاجتماعيـة، مـن خلال المـزج بين آليـات الحداثـة وأدوات الحكـم التقليديـة

أقـرّ سـكان ارض الصومـال في ٣١ أيار/مايـو ٢٠٠١م أول دسـتور مكتـوب للجمهوريـة المعلنـة عنهـا مـن طـرف واحـد عبر اسـتفتاء عـام بنسـبة ٩٧ بالمئـة مـن المـقترعين. وينـص الدسـتور على انتخـاب رئيـس الجمهوريـة ونائبـه معـا في انتخابـات عامـة على أسـاس الأكثريـة العدديـة للقواعـد الانتخابيـة لنظـام اللائحـة الحزبيـة

أمـا السـلطة التشريعيـة فتتألـف مـن مجلسين تشريعيين؛ هما مجلـس النـواب ومجلـس الشـيوخ. وينـص الدسـتور على انتخـاب أعضـاء مجلـس النـواب البالـغ عددهـم ٨٢ عضـوا في انتخابـات عامـة حـرة؛ وذلـك لولايـة مدتهـا خمـس سـنوات. ولا يحـدد الدسـتور الطريقـة التـي ينتخـب بهـا أعضـاء مجلـس الشـيوخ. ومـدة ولايـة مجلـس الشـيوخ ٦ سـنوات. ويعتمـد أرض الصومـال على نظـام التعدديـة الحزبيـة، لكنـه لا يمكـن وجـود أكثر مـن ثلاثـة أحـزاب سياسـية في آن واحـد وفقـا للدسـتور.

أولا: الأسس الدستورية للنظام السياسي

(12) أزمة الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي الكبرى نحو بناء الأسس المؤسسية ، ص ٢٠٦ - ٢٢٢
https://doi.org/10.1017/9781787449046.009

في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١م أقرّ أهل أرض الصومال أول دستور مكتوب للجمهورية عبر استفتاء عام بنسبة ٩٧ بالمئة من المقترعين. وينص الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه معا في انتخابات عامة على أساس الأكثرية العددية للقواعد الانتخابية لنظام اللائحة الحزبية

تتألف السلطة التشريعية للجمهورية من مجلسين تشريعيين؛ هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وينص الدستور على انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٨٢ عضوا في انتخابات عامة حرة؛ وذلك لولاية مدتها خمس سنوات. ولا يحدد الدستور الطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس الشيوخ. ومدة ولاية مجلس الشيوخ ٦ سنوات

ووفقا للدستور لا يمكن وجود أكثر من ثلاثة أحزاب سياسية في آن واحد. اكتسبت أكبر ثلاث أحزاب هذا الحق في الانتخابات البلدية سنة ٢٠٠٢م. وخاضت ثلاثة أحزاب أخرى الانتخابات البلدية التي عقدت في ٢٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م. وفاز الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد ب٤١ بالمئة من الأصوات، بينما فاز حزب كولمية وحزب العدالة والرفاه بـ ١٩ بالمئة و١١ بالمئة من الأصوات على التوالي.[١٣]

1- إقرار دستور مؤقت (1993 -2001)

خلال تسعينيات القرن الماضي، تم العمل بدستور مؤقت نابع من التوافق بين زعماء العشائر وقيادات الحركة الوطنية الصومالية. وقد أسس هذا الدستور لنمط حكم صوماليلاند لديها وثائق دستورية أخرى ذات أهمية تاريخية تتراوح من المعاهدات الدولية التي وقعتها مختلف مجتمعات أرض الصومال مع الحكومة البريطانية، والترتيبات الدستورية المختلفة قبل الاستقلال في عام ١٩٦٠ إلى إعلان إعادة تأكيد السيادة في عام ١٩٩١ (في برعو) في واحدة من أقدم المؤتمرات الكبرى لمجتمعات صوماليلاند. على الرغم من أن جمهورية صوماليلاند كانت مستقلة لفترة قصيرة في يونيو ١٩٦٠ ، إلا أنها اتحدت لاحقًا مع إقليم الوصاية الصومالي لتشكيل جمهورية الصومال خلال تلك الفترة القصيرة لم يتم اعتماد دستور شامل. كان لدولة أرض الصومال دستورها الخاص الذي تمت صياغته في أوائل عام ١٩٦٠، وتم تطبيقه لفترة وجيزة

مرسوم رئاسي بالمصادقة على دستور أرض الصومال من قبل محمد حاج إبراهيم عقال فكانت أول وثيقة دستورية رئيسية لصوماليلاند المستقلة هي الميثاق الوطني (Axdi Qaran)، الذي وقع عليه مؤتمر مجتمعات صوماليلاند في عام ١٩٩٣ في بوراما . تبع ذلك أول دستور لأرض الصومال، والذي تم تبنيه في مؤتمر مجتمعات صوماليلاند في هرجيسا في فبراير ١٩٩٧. وبموجب المادة ١٥١، يُنفذ الدستور لمدة ثلاث سنوات من الموافقة عليه في فبراير ١٩٩٧، ويدخل حيز التنفيذ بالكامل بمجرد إجراء الاستفتاء. كان هناك نص على زيادة هذه الفترة المؤقتة من قبل مجلسي البرلمان، وفي أوائل عام ٢٠٠٠، صوت المجلسان على زيادة الفترة بمقدار عام واحد. كان هذا في المقام الأول لإعطاء مزيد من الوقت لاستكمال مراجعة الدستور (قبل تقديمه إلى الأمة في استفتاء) ولإقرار القوانين والآليات لتغيير الديمقراطية «التمثيلية» الحالية في أرض الصومال إلى ديمقراطية شعبية. على أساس الانتخابات المباشرة لرئيس صوماليلاند وبرلمان أرض الصومال

على الرغم من أن حكومة صوماليلاند

(13) https://ar.wikipedia.org/wiki/

اقترحت في البداية تعديلات واسعة النطاق إلى حد ما على الدستور في عام ١٩٩٩، إلا أن الدستور النهائي المنقح لا يختلف كثيرًا عن الدستور الأخير، وقد تم تخفيض عدد المواد من ١٥٦ إلى ١٣٠ إلى حد كبير من خلال دمج بعض المواد، بدلاً من الإلغاء الشامل. على عكس مشاريع المقترحات السابقة، تم الإبقاء على جميع أجزاء الدستور المتعلقة بالمبادئ التوجيهية وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠١، تم إجراء استفتاء شعبي على مسودة الدستور الجديد، الذي نصّ على جملة من المبادئ:

- استقلال أرض الصومال كجمهورية ذات سيادة.
- التعددية الحزبية والسياسية.
- ضمان الحقوق الأساسية (حرية التعبير، الصحافة، المساواة أمام القانون).
- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- إقامة نظام ديمقراطي نيابي من غرفتين: مجلس النواب (منتخب) ومجلس الشيوخ (تقليدي/قبلي).

يشكل هذا الدستور المرتكز القانوني الأساسي لإدارة الشأن السياسي في البلاد، رغم الحاجة الدائمة إلى التعديلات لمواكبة التطورات[١٤]

يضمن دستور أرض الصومال «حرية المواطنين في تنظيم أحزاب سياسية [...] وفقًا للقانون» (المادة ٢٣(٣)، أرض الصومال، ٢٠٠١)

ثانيًا: البنية المؤسسية للنظام الديمقراطي

1- السلطة التنفيذية

تتكون من رئيس الجمهورية ونائبه ومجلس الوزراء. يُنتخب الرئيس عبر اقتراع شعبي مباشر كل خمس سنوات، ويملك صلاحيات واسعة، منها تعيين الوزراء والسفراء، وإدارة الشؤون الأمنية والخارجية. ويخضع لمساءلة البرلمان في حال تجاوزه الدستور[١٥].

2- السلطة التشريعية

تتكون من غرفتين:

الغرفة الأولى: مجلس النواب: يتم انتخاب أعضائه بالاقتراع العام (رغم تأجيلات متكررة).

الغرفة الثانية: مجلس الشيوخ (Guurti): يمثل العشائر ويضطلع بدور المصالحة والتوازن السياسي

جدول ٣ يوضح تطور مجلس الشيوخ (Guurti)

عدد الأعضاء	طريقة التشكيل	السنة	ملاحظات
75	تعيين تقليدي	1993	تشكّل المجلس من شيوخ العشائر خلال مؤتمر بورما.
82	تجديد التعيين	1997	تعديل على العضوية، مع توسع في التمثيل القبلي.
82	تمديد بدون انتخابات	2003	لم تجرَ انتخابات لمجلس الشيوخ قط حتى اليوم.
82	لا تزال التشكيلة بالتعيين	2024	يُنتقد لافتقاده للشرعية الديمقراطية واستمراره الطويل.

(14) دستور صوماليلاند https://ar.wikipedia.org/wiki

(15) أرض الصومال: ١٣ نوفمبر https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-2024-elections/somalil-and/?utm_source=chatg

يُعد الغرفة العليا في البرلمان الصوماليلاندي. له دور محوري في حفظ التوازن القبلي وتثبيت الاستقرار، خاصة في فترات الأزمات. يسمح هذا النظام بازدواجية مرنة بين العقلانية القانونية والعرف القبلي، وهو ما أسهم في استقرار النظام دون الدخول في صراعات حادة

السلطة القضائية

تعد مؤسسة القضاء في أرض الصومال مستقلة نسبيًا، وتعمل وفق مزيج من الشريعة الإسلامية.

القانون المدني.

الأعراف القبلية.

يوجد مجلس أعلى للقضاء، ويُعيَّن القضاة من قبل الرئيس بالتشاور مع الهيئات القانونية. ورغم ضعف الموارد، تحافظ المحاكم على حيادية نسبية في البتّ في القضايا المدنية والجنائية.

المجالس المحلية (البلدية):

تُنتخب المجالس المحلية كل ١٠ سنوات تقريبًا

تعتبر مؤشراً هاماً على شعبية الأحزاب قبيل الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية

تسهم في إدارة الشؤون الخدمية والتنموية على مستوى المديريات

ثالثًا: نظام الأحزاب السياسية والتعددية

نصّ الدستور على التعددية الحزبية، مع تحديد سقف بثلاثة أحزاب رئيسية فقط، من أجل تجنب الانقسام الحزبي على أسس عشائرية. يتم تحديد هذه الأحزاب بناءً على نتائج الانتخابات المحلية، وهو نظام فريد يقلل من التشظي السياسي

بناء على دستور أرض الصومال الذي ينص على ألا يتجاوز عدد الأحزاب المعترف بها شرعيا ثلاثة، يتواجد في أرض الصومال ثلاث أحزاب سياسية في عام ٢٠١٨، وهي

حزب التضامن (Kulmiye). وهو الحزب الحاكم خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦. زعيمه خلال نفس الفترة هو السيد موسى بيحي عبده. خاض الحزب منافسة قوية مع الحزب UDUB وUCID، وأعلنت «اللجنة الوطنية للانتخابات» فوزه بحوالي ٥٠٪ من الأصوات، كما فاز الحزب بانتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٦ بـ٢٨ مقعدا من أصل ٨٢ مقعد

الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد (UDUB). وهو أكبر حزب معارض. ويرأسه خلال الفترة الانتخابية من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦ الرئيس السابق طاهر ريالي كاهن. وفاز الحزب في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤، بينما خسر في انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية. كما فاز الحزب بأغلبية نسبية في انتخابات مجلس النواب البرلمانية حيث فاز بـ٣٣ مقعدا من أصل ٨٢.

حزب العدالة والتنمية (UCID). ثالث حزب سياسي في الجمهورية، زعيم الحزب هو المهندس فيصل علي ورابي، يغلب عليه طابع التوازن السياسي. فاز الحزب بانتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٦ بـ٢١ مقعدا من أصل ٨٢ مقعدا

رابعًا: مؤسسات الرقابة والمساءلة

لجنة الانتخابات الوطنية :

هي هيئة مستقلة تشرف على تنظيم الانتخابات وتحديث السجلات. ونالت الاحترام الواسع من الجميع لكومها؛ أحد عوامل الاستقرار في سير الانتخابات. فقد تأسست اللجنة عام ٢٠٠١، وهي تُمثل مؤسسةً أساسيةً في مسيرة أرض الصومال الديمقراطية. وقد تجلّى تأثيرها من خلال إدارتها الناجحة للاستفتاء الدستوري التاريخي الذي أُجري في ديسمبر

٢٠٠١. لم يقتصر هذا الحدث الفاصل على التصديق على الدستور الوطني لأرض الصومال فحسب، بل ساهم أيضًا في بثّ إشارات إيجابية في الخارج بشأن مناخ جديد للحكم الديمقراطي في منطقة القرن الأفريقي

ديوان المراجعة: مسؤول عن الرقابة على المال العام

١- المجتمع المدني والإعلام: يلعب دورًا فعالًا في تعزيز الشفافية والمساءلة رغم القيود

كما توجد آليات غير رسمية للمساءلة عبر المشايخ ومجالس الأعيان، ما يعزز الرقابة المجتمعية على السلطة.

خامسًا: الالتزام بالمواثيق الدولية

في ظل الحكومات المدنية المتعاقبة، وقّعت أرض الصومال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأشرفت على استعادة السلام، وسرّحت المقاتلين السابقين، وأعادت تأهيل البلاد اجتماعيًا واقتصاديًا، وأشرفت على اعتماد دستور قائم على الاقتراع العام واللامركزية والانتخابات متعددة الأحزاب. وتفخر البلاد بالعديد من رموز الدولة، بما في ذلك العلم، وتسجيل المركبات، والعملة، والمطار الدولي. وقد عاد معظم اللاجئين، وازدهرت التجارة، ويجري إعادة بناء البنية التحتية الحضرية، والخدمات البلدية، وأنظمة التعليم والصحة التي دُمرت خلال الحرب. وهناك لجنة لجرائم الحرب تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال سنوات حكم سياد بري، ويتمتع المواطنون بمستوى عالٍ من الأمن الشخصي

سادسا: الجالية الصومالية الكبيرة والنشطة

من العناصر الدولية الأخرى في تجربة أرض الصومال، الجالية الصومالية الكبيرة والنشطة. يؤثر المغتربون على الوضع في أرض الصومال بطرق متنوعة، وفي كثير من الأحيان، متباينة بشكل كبير. فمن ناحية، نجحت التحويلات المالية وشبكات الجالية الصومالية في توفير استثمارات منتجة وشبكات تواصل شخصية ممتازة. ويوضح هذا الأمر مثال مؤسسات التعليم العالي في البلاد، بما في ذلك جامعة عمود في بورما، أقدمها، حيث جاء جمع التبرعات والتجنيد والدعم المستمر في معظمه من قاعدة جماهيرية خارجية منخرطة ومستنيرة. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى الجالية الصومالية على أنها توفر قاعدة دعم تتجاوز القنوات الحكومية الداخلية والخارجية، مما قد يُضعفها ويُقلل من مساءلة الدولة أمام مواطنيها. ونتيجة لذلك، يرى العديد من السياسيين أن جزءًا كبيرًا من قاعدتهم الجماهيرية الأكثر نفوذًا موجود خارج أرض الصومال. وكثيرًا ما يقيم الوزراء وقادة المعارضة خارج البلاد، ويقضون في بعض الحالات جزءًا كبيرًا من كل عام في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو دول الخليج

سابعا: التحديات المؤسسية والهيكلية

رغم التقدم، يواجه النظام المؤسسي عدة تحديات

- ضعف البنية التحتية الإدارية والقانونية.
- بطء تطوير مؤسسات الدولة الحديثة مقابل استمرار تأثير الهياكل التقليدية.
- تأجيل الانتخابات النيابية والمحلية لأسباب تقنية وسياسية.
- ضعف تمويل المؤسسات الرقابية، واعتماد كبير على التبرعات الدولية والمحلية.

***

مما سبق يتبين أن البناء الدستوري والمؤسسي لأرض الصومال يعكس تجربة فريدة في التكيّف مع بيئة ما بعد الصراع، من خلال نموذج هجين يجمع بين الديمقراطية الانتخابية والشرعية

التقليديـة. وعلى الرغـم مـن التحديـات البنيويـة، نجحـت أرض الصومـال في إنشـاء مؤسسـات تـؤدي أدوارهـا بدرجـات متفاوتـة مـن الكفـاءة، وتكفـل تـداول السـلطة وضبـط السـلوك السـياسي العـام، مـا يجعـل تجربتهـا جديـرة بالدراسـة المقارنـة.

المبحث الثالث:

آليات تداول السلطة وبناء التوافق السياسي في أرض الصومال

مثّلـت آليـات تـداول السـلطة في أرض الصومـال أحـد أبـرز المـؤشرات على نجـاح مسـارها الديمقراطـي النسـبي مقارنـة ببقيـة مناطـق الصومـال. فقـد اسـتطاعت هـذه المنطقـة، رغـم التحديـات البنيويـة والاعتراف الـدولي المحـدود، أن تبنـي منظومـة سياسـية قائمـة على التوافـق بين القـوى الفاعلـة، وتكـرّس مبـدأ التـداول السـلمي للسـلطة، بمـا يعـزز مـن اسـتقرارها الـداخلي ويكسـب تجربتهـا مصداقيـة سياسـية متناميـة

أولا: تداول السلطة عبر الانتخابات

1- انتخابات الرئاسة

منـذ عـام ٢٠٠٣، أُجريـت خمـس دورات رئاسـية، أفـرزت انتقـالًا سـلميًا للسـلطة، وشـهدت تنافسًـا انتخابيًـا متعـدد الأطـراف، أبرزهـا

- 2003: فوز ضئيل للرئيس دااهر ريالي كاهن.
- 2010: فوز أحمد سيلانيو عبر صناديق الاقتراع.
- 2017: فوز موسى بيحي عبدي من حزب كلمية.
- 2024 فوز عبد الرحمن محمد عبد الله «عِرّو

جدول رقم ٢ يوضح الجدول الزمني للرؤساء المنتخبين

الحزب السياسي	الرئيس الفائز	السنة	ملاحظات
UDUB	ظاهر ريالي كاهن	2003	فاز على الرئيس المنتهية ولايته.
Kulmiye	أحمـد محمـد محمـود « سـيـلا نيو "	2010	خلف «سيلانيو» من نفس الحزب.
Kulmiye	موسى بيحي عبدي	2017	أول فوز للمعارضة منذ ١٤ عامًا.
Waddani	عبـد الرحمـن محمـد عبـد اللـه «عِـرّو"	2024	أول رئيـس منتخـب عبر صناديـق الاقتراع

رغـم بعـض الطعـون والتأجـيلات، التزمـت كل الأطـراف بقبـول نتائـج الانتخابـات، مما أسـهم في ترسـيخ ثقافـة تـداول السـلطة

2- الانتخابات البرلمانية والمحلية

تمكنت أرض الصومال من إجراء انتخابات محلية ومجالس بلدية وبرلمانية في أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠١٢، و٢٠٢١

جدول ٣ يوضح تطور انتخابات مجلس النواب في أرض الصومال

الحزب/ التحالف الفائز	عدد المقاعد	نوع الانتخابات	السنة	ملاحظات
-	75	تعيين تقليدي (غير انتخابي)	1993	تشكّل أول مجلس شيوخ ومجلس نواب بالاختيار من شيوخ العشائر.
UDUB	82	أول انتخابات برلمانية	2005	أول تجربة ديمقراطية حقيقية.
-	-	لا توجد انتخابات برلمانية	2010–2021	تأجيلات متكررة بسبب الخلافات السياسية.
+ وادني UCID (تحالف)	82	ثاني انتخابات برلمانية	2021	المعارضة فازت بأغلبية لأول مرة.
لم تُجر بعد	82	انتخابات برلمانية قادمة	(متوقعة) 2026	يتوقع أن تُجرى في موعدها الدستوري إذا لم تؤجل.

وأسفرت هذه العمليات عن:

- تعزيز مشاركة الشباب والنساء.
- تشكيل توازنات جديدة بين الأحزاب.
- إعادة تأهيل النخب السياسية عبر صناديق الاقتراع.

وقد سمحت القوانين الانتخابية بتجديد النظام الحزبي على أسس شعبية دورية كل عشر سنوات.

ثانيًا: التوافق السياسي القائم على «النموذج الهجين"

يُعدّ النموذج السياسي في أرض الصومال هجينًا يجمع بين:

- الديمقراطية التمثيلية الحديثة عبر الانتخابات والأحزاب
- الحوكمة التقليدية عبر مجالس الشيوخ والقيادات العشائرية

هذا التداخل مكّن من بناء توافق مستمر عبر الآليات التالية:

- مجلس الشيوخ (Guurti) كوسيط فعال في حل النزاعات السياسية وتسهيل التسويات.
- لقاءات التشاور القَبَلي التي تُعقد عند الأزمات الدستورية أو الانتخابية.
- اتفاقات سياسية غير مكتوبة تُبرم عند الضرورة بين الأحزاب الثلاثة.

وقد جنّب هذا النموذج البلاد الدخول في حروب أهلية، وحافظ على وحدة المكونات السياسية رغم تنافسها

جدول ٤ يوضح تطور المجالس المحلية (البلدية)

أبرز الأحزاب الفائزة	عدد المجالس	السنة	ملاحظات
UDUB، Kulmiye، UCID	6	2002	أول انتخابات محلية في البلاد.
Kulmiye، Wadani حديث	21	2012	شملت معظم مناطق أرض الصومال.
وادادي، UCID تحالف معارض	23	2021	تزامنت مع انتخابات مجلس النواب، وحققت المعارضة نتائج كبيرة.

ثالثًا: دور الأحزاب السياسية في الاستقرار والتداول

الأحزاب الثلاثة (كلمية، وُداني، العدالة والتنمية) تمثل القنوات الرسمية لتداول السلطة، وتُجدد اعتمادها كل عقد عبر الانتخابات المحلية، وفقًا للدستور. رغم التنافس الحزبي الحاد، تلتزم الأحزاب بمبدأ «الخاسر يعارض والرابح يحكم»، وهو ما ندر في التجارب السياسية في القرن الإفريقي

لم آدم موسى جبريل

أصدرت منظمة «فريدوم هاوس» مؤخرًا تقريرها السنوي حول الديمقراطية في العالم، مُرفقًا بخريطة للعالم، يُظهر تمييزًا واضحًا بين الدول الديمقراطية وغيرها. في منطقتنا، القرن الأفريقي والعالم المحيط به، بما في ذلك دول الخليج ومعظم دول الشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل)، المكان الوحيد الذي تضاء فيه شمعة الديمقراطية، حيث تُمارس انتخابات شبه حرة ونزيهة، وفقًا لهذا التقرير، هو تلك البقعة الصغيرة، جمهورية أرض الصومال، «التي حُرمت من الترشح كدولة». لكن، ما الذي يُميزها عن غيرها من الأماكن، ولماذا؟

يتفق المراقبون والباحثون، محليًا ودوليًا، في الغالب على أن مهمة السلام وبناء الدولة في أرض الصومال كانت ممكنة دون مساعدة ودعم من العالم الخارجي، بينما في أجزاء أخرى من الأراضي الصومالية (الصومال الإيطالي)، باءت جميع محاولات المجتمعين الإقليمي والدولي لبدء وتنفيذ مشروع السلام وبناء الدولة، بتدخل مالي وتدخلات عسكرية وهمية، بالفشل حتى الآن، بل وفي بعض الحالات انتهت بنهاية مأساوية. وقد سادت تجارب مماثلة في دول أخرى، حيث تدخلت قوى خارجية، وسيطر النفوذ الخارجي على حساب دور السكان المحليين، وحيثما اكتفى عملاؤها المحليون والشركات الدولية بتجاهل الجهود المحلية.[١٦]

وقد ساعدت البيئة السياسية المتسامحة نسبيًا على:

- تعزيز الحوار بين الفرقاء.
- منع عسكرة النزاع السياسي.
- تجنب الانقسام الحاد على أسس قبلية داخل المؤسسات

. رابعًا: التحديات أمام استدامة التداول السلمي للسلطة

رغم النجاحات، هناك عدة معوّقات تهدد الاستمرارية، منها:

١. تكرار تأجيل الانتخابات بسبب قضايا فنية أو خلافات حزبية (كما حدث بين ٢٠١٥-٢٠٢١).
٢. اتهامات بالتضييق على المعارضة، خاصة خلال حكم حزب كلمية.
٣. غياب تمثيل كافٍ للنساء والأقليات في المؤسسات المنتخبة.

(16) لماذا استطاعت أرض الصومال أن تنجح حيث فشل الآخرون: نداء إلى العالم الديمقراطي!

٤. ضعف دور القضاء الانتخابي في فض المنازعات بشكل مستقل.

٥. الاعتماد المفرط على التوافق القبلي، ما يضعف من ترسيخ الممارسة الديمقراطية المؤسسية.

خامسًا: الدروس المستفادة وآفاق التطوير

١. التجربة تُظهر إمكانية التوفيق بين التقاليد والحداثة لبناء منظومة تداول سلمية للسلطة.

٢. الاستثمار في تحديث النظام الانتخابي، وتعزيز استقلال القضاء، من شأنه رفع جودة العملية السياسية.

٣. تشجيع إشراك النساء والشباب والأقليات يُعد خطوة ضرورية نحو ديمقراطية شاملة.

٤. استقرار التداول السلمي يُعزز من مطالب الاعتراف الدولي ويكسب أرض الصومال وزنًا سياسيًا متناميًا.

***

مما سبق تبين أن دولة أرض الصومال رسّخت نموذجًا تداوليًا مستقرًا للسلطة يعتمد على مزيج من الآليات الديمقراطية والتقليدية، ما مكنها من تجاوز الصراعات السياسية الحادة التي مزّقت بقية مناطق الصومال. لكن هذا النموذج بحاجة مستمرة للتطوير المؤسسي والانفتاح الاجتماعي والسياسي، حتى يكتمل بناء الديمقراطية المستدامة

المبحث الرابع:
التحديات البنيوية والسياسية التي واجهت تجربة أرض الصومال الديمقراطية

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته أرض الصومال في بناء مؤسساتها السياسية وتكريس التداول السلمي للسلطة، إلا أن تجربتها الديمقراطية واجهت منذ انطلاقتها العديد من التحديات البنيوية والسياسية، التي كادت أن تعرقل المسار الديمقراطي في مراحل متعددة. هذه التحديات ليست محصورة في البنية الداخلية فحسب، بل تمتد لتشمل البيئة الإقليمية والدولية المعقدة، التي تُعزز من هشاشة الكيان غير المعترف به رسميًا

أولا: غياب الاعتراف الدولي الرسمي

رغم إعلان استقلالها منذ عام ١٩٩١، لم تحظَ أرض الصومال باعتراف دولي رسمي حتى اليوم، ما فرض عدة صعوبات، كثيرة فقد صرح سكرتير غرفة تجارة أرض الصومال لصحيفة فاينانشال تايمز بشأن عدم الاعتراف الدولي قائلاً: «نحن لا نستطيع الدخول في اتفاقيات تجارية رسمية؛ ولا نستطيع حتى الاتصال بالخارج من خلال الخدمات البريدية المباشرة، لأننا لسنا أعضاء في الاتحاد البريدي»[١٧]

أبرزها:

- حرمانها من التمثيل في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي.
- صعوبة الوصول إلى التمويل التنموي الدولي، بما في ذلك دعم الديمقراطية وبناء القدرات المؤسسية.
- الضغط السياسي من الحكومة الفيدرالية في مقديشو لمنع أي تعامل رسمي معها، بما في ذلك في الانتخابات.

وقد أثر ذلك على محدودية الدعم الفني والمالي للعملية الديمقراطية، وأبقى التجربة في دائرة العزلة السياسية

(17) صحيفة فاينانشال تايمز (٣ يونيو/حزيران ١٩٩٩).

ثانيًا: تحديات اجتماعية وبنيوية داخلية

1- الطبيعة القَبَلية للمجتمع

فقد تم الحفاظ على النظام العام وسيادة القانون والأمن الشخصي إلى حد كبير من خلال مزيج من الآليات التقليدية، وفي الجنوب، من خلال المحاكم الشرعية تحت حماية العشائر[18] «رغم الديمقرطة الشكلية، لا تزال البنية القبلية تهيمن على الحياة السياسية، ويتجلّى ذلك في

- تقاسم المناصب على أساس محاصصة قَبَلية غير مكتوبة.
- تحكيم الزعماء التقليديين في النزاعات السياسية بدلًا من القضاء.
- ضعف استقلالية الناخبين بسبب الولاءات القَبَلية.

2- التفاوت التنموي والمناطقي

تعاني بعض الأقاليم من تهميش اقتصادي وسياسي، مثل

- شرق أرض الصومال (سول وسناج) حيث تنشط حركات مناوئة للحكومة المركزية.
- محدودية التنمية في الريف مقارنة بالحضر، ما يخلق بيئة خصبة للنزاعات.

ثالثًا: أزمات تأجيل الانتخابات

عانت أرض الصومال من أزمات متكررة ناجمة عن تأجيل الانتخابات، لأسباب مختلفة تشمل

- خلافات بين الأحزاب حول تشكيل لجنة الانتخابات.
- ضعف التمويل الفني واللوجستي.
- تدخل مجلس الشيوخ أحيانًا لتأجيل الانتخابات دون توافق وطني.

أبرز الأمثلة:

- تأجيل الانتخابات الرئاسية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.
- تأجيل الانتخابات البرلمانية لأكثر من عقد حتى أجريت في ٢٠٢١.

تكرار هذه الأزمات يضعف الثقة الشعبية في المؤسسات، ويفتح الباب للطعن في شرعية الحكومات المتعاقبة

رابعًا: ضعف إشراك الفئات المهمشة

لا تزال النساء والشباب والمكونات الصغرى مهمشين في النظام السياسي، حيث

- لم تتجاوز نسبة تمثيل النساء في البرلمان عتبة ٣%.
- تغيب آليات تمكين الشباب داخل الأحزاب.
- تُهمّش الأقليات العرقية والدينية (مثل الجبويي والغبرون) سياسيًا.

وتُعد هذه الفجوة الاجتماعية عائقًا أمام بناء ديمقراطية جامعة ومستدامة

خامسًا: الانقسامات الداخلية والانفصالية

رغم استقرار النواة المركزية (هَرْجَيْسَه وبُرَعُو)، فإن بعض المناطق تشهد توترات، أبرزها

- إقليم سول وسناج، حيث يطالب بعض السكان بالانضمام إلى ولاية بونتلاند أو إلى حكومة الصومال الفيدرالية.
- مناوشات مسلحة في بعض الفترات بين قوات الحكومة المحلية ومليشيات عشائرية.

وهذه الانقسامات تُضعف صورة الوحدة السياسية الداخلية لأرض الصومال وتُقلّل من جاذبية مشروعها السياسي

سادسًا: البيئة الإقليمية والدولية غير المواتية

تُواجه أرض الصومال عراقيل إقليمية ودولية أهمها

(18) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر «أمل جديد للصومال؟ نهج بناء الكتل». مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي، مات برايدن، المجلد ٢٦، العدد ٧٩، مارس ١٩٩٩، الصفحات ١٣٤-١٤٠،

- رفض الدول المجاورة دعم الاعتراف بها، خشية خلق نماذج انفصالية مشابهة.
- التدخلات الخارجية في الانتخابات أو تمويل بعض الأطراف.
- الصراع مع مقديشو على الموارد والسيادة، الذي يعرقل فرص الحوار أو التسوية.

كما أن التنافس الدولي في القرن الإفريقي (بين قوى مثل تركيا، الإمارات، الصين، أمريكا) يضعف قدرة أرض الصومال على حماية استقلال قرارها

بعد إجراء أربع انتخابات، لا يُمكن التشكيك في التزام شعب أرض الصومال بنظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ أو تجاهله بسهولة. إن القيام بذلك سيُهزئ بالالتزام الدولي بدعم الديمقراطية. كما أن تجاهل الخطوات المهمة في تعزيز نظام ديمقراطيٍّ هجينٍ يمزج بين الأنظمة العرفية ومبادئ الدولة القومية في سياقٍ إسلاميٍّ سيُرسل رسالةً إلى الصومال ودولٍ أخرى في المنطقة والشرق الأوسط لا تتسق مع الاهتمام المُعلن بتعزيز أشكال الحكم المحلية

حتى الآن، لم يسهم سوى عدد قليل نسبيًا من الجهات الخارجية الفاعلة بشكل بنّاء في دعم عملية التحول الديمقراطي من خلال تقديم المساعدة العملية والمشاركة المستنيرة في النقاشات حول الدور الفعال للأحزاب السياسية، والتدريب على حقوق الإنسان، وقضايا حرية الإعلام، والمساواة في تمثيل الجنسين، وغيرها. وهناك مجال واسع لتطوير الصلة بين هذه الأنشطة وبرامج الحد من الفقر، مع إمكانية أن يُرسّخ ذلك التحول الديمقراطي في التنمية العملية. ويمكن دعم ذلك من خلال الضغط من أجل الاستثمار المشترك في أرض الصومال، من خلال دعم البنية التحتية للطرق، وتوسيع ميناء بربرة، وتطوير المدارس والمرافق الصحية

ينبغي للهيئات الخارجية أيضًا أن تلعب دورًا في تعزيز الوعي بنجاحات أرض الصومال. ويمكن طلب مجموعات مثل المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب في المملكة المتحدة من أجل أرض الصومال (APPG)) التواصل مع نظيراتها في دول أفريقية وأوروبية ودول أخرى مختارة لرفع مستوى الوعي بقضية أرض الصومال. وقد نجحت الهيئة البريطانية سابقًا في طرح أسئلة برلمانية، واستضافة جلسات إحاطة، وتعزيز الوعي داخل المؤسسة السياسية البريطانية. ويبدو أنه لا يوجد سبب وجيه يمنع هيئات مماثلة من أن تحذو حذوها في دول أخرى. ويمكن تشجيع أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على وجه الخصوص، على البحث عن سبل لمتابعة توصيات تقرير تقصي الحقائق لعام ٢٠٠٥.

***

مما سبق تبين أن أرض الصومال تمثل تجربة فريدة في بيئة مضطربة، إلا أن تحديات متعددة تعيق تطور تجربتها الديمقراطية بشكل مؤسسي مستدام. ومن دون تجاوز إشكاليات غياب الاعتراف، هيمنة البنية القبلية، هشاشة الانتخابات، وتهميش الفئات الضعيفة، فإن هذه التجربة ستبقى معرضة للارتداد، وستعاني من سقف محدود في تأثيرها الإقليمي والدولي

المبحث الخامس:
المرأة والسياسة في أرض الصومال في ظل التحول الديمقراطي

شهدت أرض الصومال منذ إعلان انفصالها عن جمهورية الصومال في عام ١٩٩١ مسارًا سياسيًا فريدًا في محيطها، تمثل في تبني نموذج ديمقراطي تعددي قائم على التداول السلمي للسلطة، رغم غياب الاعتراف الدولي. غير

أن هـذا المسـار لم يكـن شـاملاً لجميـع فئـات المجتمـع، حيـث ظلـت مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية محـدودة، نتيجـة لتراكمات اجتماعيـة وثقافيـة وأطـر قبليـة تقليديـة لا تـزال تتحكـم بمفاصـل الحيـاة العامـة

وتـأتي أهميـة هـذا المبحـث دور المـرأة في المشـهد السـياسي في أرض الصومـال مـن الحاجة إلى فهـم التحديـات التـي تواجههـا في سـبيل الوصـول إلى مواقـع صنـع القـرار، وتحليـل الأطـر المؤسسـية والاجتماعيـة التـي تعيـق أو تدعـم هـذا الـدور، وذلـك في ظـل التحـولات التـي شـهدها الإقليـم بين عامـي ١٩٩١ و٢٠٢٥. وتـشير تقاريـر الأمـم المتحدة والاتحـاد الأفريقـي إلى أن تمـكين المـرأة سياسـياً في المجتمعـات التـي تعـاني مـن نزاعـات طويلـة مثـل الصومـال يمثـل ركيـزة أساسـية لتحقيـق الاسـتقرار والتنميـة المسـتدامة (UN Women, 2020؛ Afri-can Union, 2018)

كما تهـدف هـذه الدراسـة إلى تسـليط الضـوء على الجهـود المبذولـة لتعزيـز تمثيـل المـرأة السـياسي، ورصـد مسـتوى تمكينهـا الحقيقـي في ضـوء المبـادئ الديمقراطيـة التـي تتبناهـا سـلطات أرض الصومـال، وهـو مـا أكـدت عليـه دراسـات أكاديميـة حديثـة تناولـت واقـع المـرأة السياسـية في مناطـق النزاعـات والصراعـات، حيـث يعـتبر دمـج المـرأة في مواقـع صنـع القـرار مـؤشرًا حيويًـا للتقـدم الديمقراطـي والمجتمعـي (Smith & Ahmed, 2021)

وتمثـل المـرأة حجـر الزاويـة في عمليـة التنميـة الشـاملة، فهـي الركيـزة الأساسـية في بنـاء المجتمعـات، وأحـد المـؤشرات الدالـة على مسـتوى التقـدم الحضـاري والسـياسي للـدول. ومـن هـذا المنطلـق، بـات تعزيـز حقـوق المـرأة وتمكينهـا السـياسي والاجتماعـي يمـثلان قضيـة مركزيـة في المجتمعـات المعـاصرة، خصوصًـا في البيئـات الخارجـة مـن الصراعـات، كما هـو الحـال في «أرض الصومـال – صوماليلانـد"

أولاً: الإطـار التاريخـي لحقـوق المـرأة السياسـية في صوماليلاند

لعبـت المـرأة دورًا محوريًـا في دعـم اسـتقلال صوماليلانـد عـام ١٩٩١، وكانـت جـزءًا فـاعلًا مـن الضغـط الشـعبي على قيـادة «الحركـة الوطنيـة الصوماليـة» مـن أجـل الانفصـال عـن الوحـدة مـع الجنـوب. في العديـد مـن المناطـق الريفيـة والحضريـة، شـاركت النسـاء في تنظيـم الاجتماعـات والاحتجاجـات السـلمية التـي طالبـت بالاسـتقلال، وكانـت أصواتهـن مصـدر دعـم معنـوي وسـياسي قـوي

أسـهمت القيـادات النسـائية بشـكل بـارز في الحـملات الانتخابيـة، حيـث قمـن بتعبئـة النسـاء والأسر للمشـاركة في التصويـت، وتحديـد نتائـج الانتخابـات في المجالـس البلديـة والتشريعيـة. على سـبيل المثـال، لعبـت بعـض القيـادات دورًا في التـأثير على القـرارات السياسـية على المسـتوى المـحلي، رغـم أنهـن لم يتمكـنَّ مـن إيصـال نسـاء أخريـات إلى هـذه المواقـع السياسـية بسـبب الحواجـز الثقافيـة والاجتماعيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، كانـت المـرأة نشـطة في العمـل المجتمعـي والتنمـوي، حيـث أسسـت منـظمات نسـائية تعمـل على التوعيـة بحقـوق المـرأة وتشـجيع المشـاركة السياسـية. وقـد أدت هـذه الأنشـطة إلى زيـادة وعـي المجتمـع بأهميـة تمـكين المـرأة، رغـم اسـتمرار التحديـات الثقافيـة والاجتماعيـة

رغـم الأدوار المحوريـة التـي أدتهـا المـرأة في المجتمـع الصومـالي خلال مراحـل النضـال وبنـاء الدولـة بعـد إعلان انفصـال صوماليلانـد عـام ١٩٩١، إلا أن مشـاركتها السياسـية ظلـت هامشـية ومهمشـة بشـكل واضـح خلال المراحـل الأولى مـن التأسـيس السـياسي، خصوصًـا في مؤتمـرات

المصالحة الوطنية التي شكلت الأساس لإعادة بناء مؤسسات الحكم

تُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القضايا الملحة التي تشكلت لدى المجتمع في صوماليلاند كأولوية قصوى. وعلى الرغم من تهميش المرأة وحرمانها من المشاركة في أول مؤتمر مصالحة على مستوى الدولة في أوائل التسعينيات، إلا أنها سعت فيما بعد إلى تغيير الرأي العام، واتخذت خطوات فعلية للمطالبة بحقوقها في المشاركة الفعالة في صنع القرار في البلاد وتحقيق أهدافها

وقد تم إنشاء وتأسيس تحالفات وروابط نسائية على جميع المستويات من قبل نخبة من النساء اللاتي شاركن في تأسيس صوماليلاند منذ أوائل التسعينيات

وحظيت قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعم كبير من مجموعات المجتمع المدني، بينما غاب الدعم الحكومي بشكل كامل. على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية سكان صوماليلاند، فقد استغل القادة السياسيون دعم صوت المرأة كناخبة دون منحها تمثيلًا حقيقيًا في الحكومات السابقة

ومع ذلك، شاركت المرأة بشكل فعال في القطاعين الخاص والمؤسسات غير الهادفة للربح، لا سيما من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد واجهت حقوق المرأة صراعًا شاقًا نتيجة الممارسات الاجتماعية السلبية السائدة في مجتمع صوماليلاند، والتي تعود إلى الثقافة الأبوية والعشائرية المتجذرة.[19].

مع مرور الوقت، برزت حركات نسوية وتحالفات مدنية قادتها نخب نسائية ناشطة، سعت إلى المطالبة بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في صنع القرار السياسي والاجتماعي. كانت هذه الحركات مدفوعة برؤية واضحة لإشراك المرأة كركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والسلام المجتمعي

وعلى الرغم من محدودية الدعم الرسمي من السلطات الحكومية في صوماليلاند، كان المجتمع المدني يلعب دورًا حيويًا في دعم قضايا المرأة. فقد ساهم في الحفاظ على الزخم المجتمعي لقضايا التمكين والمساواة، وقدم منصات داعمة للنقاش والضغط من أجل تحسين مكانة المرأة في الحياة السياسية.[20]

وخلال السنوات الأولى من عملية إعادة تأهيل صوماليلاند، اشتركت المنظمات النسائية والقائدات الناشطات في مجال المساواة بين الجنسين والقادة السياسيين والمجتمع المدني على حد سواء بمبادرة توضح أن صوت المرأة أمر حاسم لتنمية البلد، وعلى الرغم من أن جهودهم واجهت عوائق تمثلت بالحرمان في البداية، إلا أنهم واصلو العمل في المبادرة من خلال الدعوة والمناصرة وحملات التوعية العامة، وقد عززت هذه التجربة قدرة تجربة الرابطات والمنظمات النسائية، والطموحات والناشطات السياسية، وأدت في النهاية إلى مؤتمرات مناقشات مباشرة مع القيادة السياسيّة في البلاد، والمطالبة بإدراجها في عمليات صنع القرار في البلاد، وتضمنت بعض الإستراتيجيات لمعالجة القيود التي تهدف إلى الحد من تأثير النظام التقليدي السائد، وجعل إستراتيجية أقرب إلى نظام رسمي أكثر قابلية للتقدم في ممارسة التقدم الإجتماعي

(19) http://www.yoobsannews.com/sinnaanta-ragga-iyo-dumarka-maxaa-hortaagan أسباب عدم مساواة بين المرأة والرجل

(20) daily nation, “Somaliland elections: What’s at stake for shifting power dynamics in the Horn of Africa”, October 29, 2024. available at : https://nation.africa/africa/news/somaliland-elections-what-s-at-stake-for-shifting-power-dynamics-in-the-horn-of-africa-4804604

الديمقراطي، والسماح وقبول مشاركة المرأة في عملية إرساء الديمقراطية في صوماليلاند على نطاق واسع، والتي كانت على مدى السنوات الماضية عنصرًا هاماً في التغيير الاجتماعي والتنموي في البلاد[21]

ثانيًا: حضور نسوي إيجابي في مواقع غير تقليدية

لم تكن المرأة في صوماليلاند يوماً بعيدة عن المساهمة في تقدم المجتمع، كما مارست أدواراً أقلّ إيجابية كونها جزءاً من مجتمع مثقل بالسلبيات، وتتعرض للكثير من الضغوط والاستغلال على الساحة السياسية في أحيان كثيرة. وألقت الممرضة هدى عثمان عبدي الضوء على ذلك بالقول إن «نساءً صوماليلانديات نجحن في تقديم الكثير والكثير لشعبهنّ، وقائمة الأسماء تطول، فهنالك من بذلن جهوداً مشكورة من خلال تقلدهنّ مناصب سياسية، كـ«أدنا آدن» أول وزير خارجية أنثى في صوماليلاند، والتي لا زالت تمارس دوراً تنموياً عبر مستشفاها لرعاية الأمهات الحوامل والأطفال، وهنالك البروفيسورة «سعدة مري» التي نجحت في وضع صوماليلاند على خريطة الاكتشافات الأثرية الدولية، و«شكري حرير» و«زهرة هلغن» وكثيرات غيرهنّ ممَن حملن السلاح في فترة مقاومة الحكم الدكتاتوري، وأدّينَ أدواراً كبيرة في التعريف بقضية صوماليلاند من خلال نشاطهنّ الإعلامي والثقافي». كذلك تحدثت عبدي عن «أدوار سلبية لعبتها بعض النسوة ممَن وصلن إلى مواقع حساسة ومؤثرة في صنع القرار»، وقالت «لا شك في أن قلة موارد الدولة وضعف الوعي الشعبي، يخلقان أجواء غير مواتية للكثيرات ممَن كرّسن جهودهنّ لتقديم خدمات قيّمة للوطن، من خلال ابتزازهنّ أو خلق أجواء شديدة السلبية والسمية حولهنّ، من قبل أولئك الذين يرغبون من الرجال في تحقيق مكاسب، عبر عرقلة الأعمال المفيدة للمجتمع مباشرةً، والتي تتم من دون المرور بدهاليز الفساد والمحسوبية، ولا يمكن استثناء بعض النسوة ممَن ألحقنَ، عبر أزواجهنّ أو من خلال المحسوبية، أضراراً كبيرة باقتصاد البلاد ومستوى معيشة المواطنين الفقراء".[22]

على الرغم من غياب تشريع رسمي يُلزم الأحزاب السياسية أو البرلمان بتطبيق نظام الكوتا النسائية في صوماليلاند، إلا أن النقاشات حول هذا الخيار لا تزال قائمة ضمن الأوساط المدنية والنخبوية. فقد طالبت منظمات نسوية ومبادرات مجتمع مدني مراراً بتخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء في المجالس المنتخبة، بهدف كسر الحواجز البنيوية والثقافية التي تعيق تمثيلهن السياسي

وفي ظل هذا الغياب، ظهرت بعض النماذج النسائية التي نجحت في كسر السقف التقليدي، مثل الناشطة أيدان محمد ديريه، التي لعبت دورًا بارزًا في مجال حقوق المرأة، وكانت من أبرز الأصوات المطالبة بإصلاحات تشريعية لصالح التمثيل النسائي. كذلك، برزت خضرة حسين إسماعيل كإحدى أولى النساء اللاتي شغلن مواقع في مؤسسات الدولة، ما شكل إلهامًا لجيل جديد من النساء السياسيات. رغم أن هذه التجارب لا تزال محدودة من حيث العدد والتأثير المؤسساتي، إلا أنها تُعد خطوات رمزية مهمة، تسهم في ترسيخ حضور المرأة

(21) مستوى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أرض الصومال
https://soradi.org/wp-content/uploads/2018/08/Chapter-6-Level-of-Gender-Equity-and-Womens-Empowerment-in-Somaliland.pdf

(22) دور اجتماعي كبير للمرأة في صوماليلاند تقابله مشاركة سياسية ضعيفة- https://www.independentara-bia.com/node

وتعزيز المطالب بتمثيل أكثر عدالة في البنية السياسية لصوماليلاند

ثالثا: التحولات الديمقراطية ودورها في تحسين موقع المرأة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المنتخبات في الانتخابات الوطنية في صوماليلاند كان دائماً أقل من المتوقع، فعلى سبيل المثال، في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٥، تم انتخاب امرأتين فقط من بين ٢٨ مرشحة، أما في مجلس الشيوخ، الذي كان تكوينه أصلاً على أساس اختيارات العشائر، فقد شغل الرجال جميع المقاعد البالغ عددها ٨٢ مقعداً. وفي انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠١٢، فازت النساء بعشرة مقاعد فقط من أصل ٣٧٥ مقعداً، وفقاً للجنة الانتخابات الوطنية في صوماليلاند.[٢٣]

في مقابلة مع وكالة فرات للأنباء، سلطت السياسية الصوماليلاندية المستقلة مريم روبلية الضوء على التجربة الديمقراطية الفريدة في صوماليلاند، مشيرة إلى دور النساء والتحديات التي يواجهنها في الوصول إلى المناصب العليا

أوضحت روبلية أن صوماليلاند، رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بها، تُعد نموذجًا ديمقراطيًا متميزًا في القرن الأفريقي. فقد شهدت البلاد انتقالات سلمية للسلطة بين أحزاب مختلفة، حيث فازت المعارضة بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية بينما ينتمي الرئيس إلى حزب آخر

وعن مشاركة النساء في السياسة، أشارت روبلية إلى أن العشائر في صوماليلاند بدأت تدرك أهمية تمكين المرأة، حيث قامت بعض العشائر بترشيح نساء للبرلمان. ومع ذلك، لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة، بما في ذلك ضعف الدعم المجتمعي والقيود الثقافية

إن اعتماد نسبة ٢٤٪ للتمثيل النسائي في مناطق صومالي لاند خطوة ضرورية لضمان دمج المرأة في الحياة السياسية، والتصدي للسرديات التقليدية التي تحصر دورها في البيت فقط. هذا الإجراء سيخلق فرصاً أوسع لمشاركة النساء، وبالتالي ينعكس إيجاباً على نوعية القرارات والسياسات المتخذة[٢٤].

تجدر الإشارة إلى أن تمثيل النساء في البرلمان الصوماليلاندي لا يزال محدودًا، حيث لم تضم الدورة البرلمانية الأخيرة أي امرأة، بعد أن كانت الدورة السابقة قد شملت امرأتين فقط. ورغم إعلان الرئيس موسى بيحي دعمه لمبادرة «كوتا نسائية» بمنح ١٨ مقعدًا من أصل ٨٢ للنساء، إلا أن هذا المقترح لم يُقر برلمانيًا، بحجة تعارضه مع مبادئ المساواة أو اعتباره تمييزًا

على الرغم من هذه التحديات، برزت تجارب فردية لنساء تحدين القيود المجتمعية، مثل سعاد، التي تمكنت من نيل أعلى الأصوات في إحدى دوائر العاصمة هرجيسا، بدعم غير مسبوق من وجهاء عشيرتها، قبل أن تخسر في جولة الإعادة أمام مرشح إحدى الأقليات، تكريمًا لتلك الفئة

تؤكد روبلية أن تمكين المرأة في صوماليلاند يتطلب إرادة سياسية حقيقية، بالإضافة إلى جهود مجتمعية لتغيير النظرة التقليدية لدور المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.[٢٥]

رابعًا: معوقات مستمرة وفرص واعدة

(23) غياب المرأة في المسرح السياسي في صوماليلاند - https://www.geeska.com/ar/ghyab-almrat-fy-almsrh-alsyasy-fy-swmalyland?utm_source=chatgpt.co

(24) Somaliland: An Overview of the 2021 Parliamentary and Local Council Elections, ISIR. - COM, 10 March 2021, (Visited on: 10 Jun 2021), https://bit.ly/3zsr5C4

(25) شيوخ العشائر رشحت امرأة بالبرلمان وهذا سر تفرد تجربتنا الديمقراطية بالقرن الأفريقي» https://anfarabic.com/%

1- القيود الثقافية والعشائرية

تُعد الثقافة الأبوية والعشائرية التي تحكم بنية المجتمع في صوماليلاند من أبرز العوائق التي حدّت من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار. إذ تُستخدم هذه القيم التقليدية كمرجعية اجتماعية لتبرير إقصاء المرأة عن المناصب العليا، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية. وتُكرّس الأعراف القبلية مفاهيم تُحجم من دور المرأة وتصورها كعنصر تابع لا يمتلك القدرة الكافية لتحمّل مسؤوليات القيادة العامة، وهو ما يُفضي إلى تغييبها المنهجي عن مراكز النفوذ داخل الدولة

2- التمثيل السياسي المحدود

رغم المساعي المتكررة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن التمثيل الفعلي لها ظل محدودًا ومخيبًا للآمال. ففي انتخابات عام ٢٠٠٥، لم تتمكن سوى امرأتين من الفوز بمقاعد في البرلمان من أصل ٢٨ مرشحة. أما مجلس الشيوخ، الذي يُشكّل عبر النظام العشائري، فظل مغلقًا تمامًا أمام النساء. وفي انتخابات عام ٢٠١٢، حصلت النساء على ١٠ مقاعد فقط من أصل ٣٧٥ مقعدًا في المجالس المحلية، وهو ما يعكس الهوة الواسعة بين الخطاب السياسي حول التمكين وبين الواقع العملي الذي تُقصى فيه النساء عن مواقع التأثير

3- التمييز غير المباشر داخل الأحزاب السياسية

تُواجه المرأة أيضًا تحديًا بنيويًا يتمثل في التمييز غير المباشر داخل الأحزاب السياسية، التي لم تُظهر التزامًا حقيقيًا بدمج النساء ضمن قوائمها الانتخابية بصورة فاعلة. فعلى الرغم من اعتماد النساء كقوة تصويتية حاسمة في العملية الانتخابية، لم يُترجم هذا الثقل العددي إلى مكاسب سياسية ملموسة لصالحهن. ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب إرادة سياسية حزبية حقيقية، وإلى استمرار الذهنية الذكورية التي تتعامل مع مشاركة المرأة بوصفها ورقة انتخابية مؤقتة وليست شريكًا حقيقيًا في صناعة القرار.

خاتمة واستشراف

تشكل قضية التمكين السياسي للمرأة في صوماليلاند مدخلًا أساسيًا لفهم مسارات التحول الديمقراطي في الإقليم، حيث تسير الجهود نحو دمج المرأة في الحياة العامة بصورة أكثر فعالية. ورغم التحديات البنيوية والثقافية، فإن ما تحقق حتى الآن يمثل قاعدة يمكن البناء عليها، شريطة تفعيل الإصلاحات القانونية، وتعزيز الوعي المجتمعي، وضمان تبني الدولة والأحزاب برامج دعم وتمكين حقيقية، تضمن انتقالًا تدريجيًا من رمزية المشاركة إلى فاعلية التأثير في مراكز اتخاذ القرار

يمكن لصوماليلاند أن تستفيد من تجارب إثيوبيا وجيبوتي في اعتماد الكوتا النسائية، وتعزيز التشريعات الجندرية. ويمثل دعم المجتمع المدني والمنظمات الدولية فرصة لتعزيز برامج تمكين النساء. التحدي الأبرز يكمن في التوفيق بين منظومة القيم التقليدية والسعي نحو مجتمع أكثر شمولًا ومساواة. الاعتراف الدولي (في حال تحقّق) قد يفتح المجال أمام تبني معايير أممية تحفّز تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا

مستقبل الديمقراطية في أرض الصومال

تمثل أرض الصومال نموذجًا فريدًا للديمقراطية في منطقة القرن الإفريقي؛ حيث نجحت في إجراء انتخابات دورية منذ إعلان استقلالها في عام ١٩٩١م. على الرغم من عدم الاعتراف الدولي بها، فقد تمكّنت من ترسيخ أُسُس

نظام ديمقراطي يُعدّ استثنائيًّا مقارنةً بمحيطها الإقليمي. ومع ذلك، يُواجه هذا النموذج تحديات وفرصًا تُحدِّد مستقبل الديمقراطية في المنطقة

- **انتخابات دورية وحرة**

الانتخابات الرئاسية الأخيرة في نوفمبر ٢٠٢٤م، والتي شهدت تنافسًا قويًّا وفوز الحزب المعارض، تُؤكّد على قوة النظام الديمقراطي في أرض الصومال. ويُعدّ هذا التغيير السلمي في السلطة دليلًا على نضوج العملية الديمقراطية.

- **التعددية الحزبية**

وجود أحزاب متعددة مثل "كلمية" و"وداني" يعكس تنوعًا سياسيًّا، مما يُسهم في تعزيز الحوار الوطني، وتقديم خيارات سياسية للمواطنين.

- **التداول السلمي للسلطة**

انتقال السلطة بطريقة سلمية يُعزّز ثقة المواطنين في النظام السياسي، ويثبت استعداد أرض الصومال لمواصلة مسار الديمقراطية.

- **التحديات التي تُواجه الديمقراطية**
- **النزاعات الداخلية**

استمرار النزاعات في مناطق مثل "لاس عانود" يُشكّل تهديدًا لاستقرار العملية الديمقراطية ويعوق التنمية السياسية.

- **الضغوط العشائرية**

يلعب النظام العشائري دورًا مهيمنًا في السياسة، مما قد يَحُدّ من استقلالية الأحزاب السياسية ويؤثر على نزاهة الانتخابات.

- **الاعتراف الدولي**

غياب الاعتراف الدولي يُعيق قدرة أرض الصومال على تعزيز مؤسساتها الديمقراطية من خلال دعم دولي مباشر.

- **تعزيز الهوية الوطنية**

التركيز على بناء هوية وطنية تتجاوز الانقسامات العشائرية أمر ضروري لتحقيق استقرار سياسي وديمقراطي مستدام.

- **إصلاح النظام الانتخابي**

تطوير قوانين الانتخابات لتقليل تأثير العشائرية وزيادة مشاركة الشباب والنساء في العملية السياسية.

- **الاستثمار في التعليم المدني**

نشر الوعي السياسي بين المواطنين يُسهم في تعزيز المشاركة الواعية والمسؤولة في العملية الانتخابية.

- **العمل على الاعتراف الدولي**

الحصول على اعتراف دولي يدعم استقرار الديمقراطية في أرض الصومال من خلال تعزيز الاستثمارات والدعم السياسي.

آفاق مستقبلية للاعتراف الدولي: بين الواقع والطموح

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على إعلان الاستقلال، لا يزال ملف الاعتراف الدولي بأرض الصومال معقدًا ومفتوحًا على سيناريوهات متعددة، يُحتكم فيها إلى اعتبارات قانونية، جيوسياسية، وأمنية. وفي هذا الإطار، يمكن تصور عدة ملامح للسيناريوهات المستقبلية

1- **السيناريو الأول: الاعتراف التدريجي بحكم الأمر الواقع**

قد ينجح النموذج الديمقراطي المستقر في أرض الصومال في فرض واقعها سياسيًا عبر توسع العلاقات غير الرسمية مع بعض الدول، خاصة مع تزايد التعاون الأمني والاقتصادي في منطقة القرن الإفريقي. وقد تُفضي هذه الدينامية إلى اعتراف عملي de facto، خاصة إذا تبنته دول وازنة كالمملكة المتحدة، أو إذا تم تطوير العلاقة مع القوى الإقليمية مثل إثيوبيا أو كينيا

2- **السيناريو الثاني: بقاء الوضع الراهن**

وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا على المدى

القصير والمتوسط، بفعل المخاوف الإفريقية من فتح الباب أمام مطالبات انفصالية مشابهة في دول مثل نيجيريا، الكاميرون، والكونغو. وسيعني هذا استمرار أرض الصومال في أداء دور الدولة دون اعتراف رسمي، مما يتطلب إدارة ذكية لعلاقاتها الثنائية والتجارية لتعويض الفراغ الدبلوماسي

3- السيناريو الثالث: اعتراف رسمي مشروط

قد يرتبط الاعتراف الدولي المحتمل بأرض الصومال بحدوث تسوية شاملة في الصومال الموحد، أو بإطار تفاوضي مع الحكومة الفيدرالية في مقديشو، برعاية أطراف إقليمية ودولية. هنا، قد يُطرح خيار «الكونفدرالية» أو «الانفصال المنظم»، شريطة وجود ضمانات داخلية ودولية بعدم زعزعة الاستقرار الإقليمي

المبحث السادس

الدروس المستفادة من تجربة أرض الصومال، وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية اليمن الجنوبية (عدن)؟"

في ضوء التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه دول ما بعد الصراع، تبرز أهمية دراسة التجارب الناجحة في بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، خاصة تلك التي انطلقت من بيئات محلية معقدة ومتنوعة. تُعد تجربة أرض الصومال من أبرز النماذج التي أثبتت إمكانية بناء مؤسسات سياسية مستقرة وديمقراطية، رغم غياب الاعتراف الدولي والموارد الاقتصادية المحدودة، وذلك عبر توافق داخلي راسخ ونموذج حكم هجين يُراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية

تُطرح هذه الدراسة بهدف استخلاص الدروس المستفادة من تجربة أرض الصومال، وتحليل مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في سياق جمهورية اليمن الجنوبية (عدن)، التي تمر بمرحلة انتقالية حساسة تتطلب بناء توافق سياسي واجتماعي شامل. ومن خلال استعراض هذه الدروس، نسعى إلى تقديم رؤى عملية تساهم في تطوير نموذج حكم مستدام يعزز الهوية الوطنية، ويضمن الاستقرار السياسي، ويُمكّن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية

تأتي هذه الدراسة استجابة للحاجة الملحة لإيجاد حلول وطنية ذاتية، تعزز سيادة الجنوب وتمهد الطريق نحو مستقبل سياسي ديمقراطي يحترم تعددية المكونات ويُشجع المشاركة الفاعلة لكافة شرائح المجتمع

أولا: الدروس المستفادة من تجربة أرض الصومال

تُعد تجربة أرض الصومال نموذجًا فريدًا في بناء الدولة بعد سنوات من النزاع والصراع الأهلي، حيث استطاعت تجاوز العديد من التحديات التي تواجهها الدول الناشئة في بيئات متقلبة. إن نجاحها في تأسيس نظام سياسي مستقر نسبيًا، قائم على توافق داخلي ومصالحة شاملة، يقدم العديد من الدروس القيمة التي يمكن الاستفادة منها في سياقات مشابهة، خصوصًا في المناطق التي تسعى لإعادة بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية من جديد. في هذا القسم، سيتم استعراض أهم الدروس والعبر التي شكلت أساسًا لاستقرار وأمن أرض الصومال، مع التركيز على الجوانب السياسية، المؤسسية، والاجتماعية التي أسهمت في ذلك النجاح

1- أولوية التوافق المجتمعي والسياسي في بناء الدولة

مـن أبـرز دروس تجربـة أرض الصومـال أن النجاح في بناء الدولة لا يُفرض من الخارج، بل ينشأ من الداخل، عبر توافق النخب القبلية والمدنية والسياسية. لقد أسست صوماليلاند شرعيتها من خلال مؤتمرات محلية مثل مؤتمري «بُرعو» (١٩٩٣) و»بورما» (١٩٩٧)، التي وضعت أسس نظام سياسي توافقي استند إلى المصالحة، لا المغالبة

2- نجاعة النموذج الهجين في بيئات ما بعد الصراع

لم تعتمد أرض الصومال على النموذج الغربي المحض، بل ابتكرت نظامًا يجمع بين الديمقراطية التمثيلية (برلمان منتخب، رئاسة، أحزاب) والشرعية القَبَلية (مجلس الشيوخ التقليدي)، مما وفر قاعدة اجتماعية واسعة للقبول والاستقرار. هذا المزج قلّل من النزاعات، وضمن شمولًا أكبر للقوى التقليدية

3- أهمية التدرج المؤسسي بدل القفز نحو الدولة الحديثة

بنت أرض الصومال مؤسساتها السياسية والدستورية بشكل تدريجي. فبدأت بدستور مؤقت، ثم دسترت لاحقًا النظام عبر استفتاء شعبي في ٢٠٠١. هذا التدرج أتاح ترسيخ المبادئ السياسية دون صدامات حادة أو فرض نموذج غير مقبول اجتماعيًا

4- الديمقراطية الممكنة رغم الفقر والعزلة الدولية

أثبتت صوماليلاند أن غياب الموارد أو الاعتراف الدولي لا يعني استحالة بناء ديمقراطية. فقد أجرت خمس دورات رئاسية سلمية، ومجالس محلية وتشريعية، رغم الحصار الدبلوماسي، وهو ما يعكس نضجًا سياسيًا ذاتيًا

5- أهمية المجتمع المدني والرقابة الشعبية

اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور جوهري في بناء الثقافة الديمقراطية، وتنظيم الانتخابات، ومراقبة الأداء الحكومي، كما ساهم الإعلام المحلي في تعزيز الشفافية والمساءلة

6- الإقرار بالهويات المحلية وعدم قمع التعدد

أرض الصومال لم تسعَ إلى طمس الهويات المحلية أو فرض مركزية صارمة، بل تركت للمناطق هامشًا واسعًا من الإدارة الذاتية، وأقرت بالمكون القَبَلي كجزء من البنية السياسية، مما خفف التوترات المجتمعية

ثانيًا: إمكانية الاستفادة من تجربة أرض الصومال في جمهورية اليمن الجنوبية (عدن)

تُشكل تجربة أرض الصومال نموذجًا عمليًا وملهمًا لدول ومناطق تمر بمرحلة انتقالية وتسعى إلى بناء دولة مستقرة ومستدامة في ظل ظروف صعبة ومتنوعة. وفي ضوء التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه جمهورية اليمن الجنوبية (عدن)، تبرز الحاجة إلى الاستفادة من هذه التجربة من أجل تطوير إطار سياسي واجتماعي يتناسب مع خصوصيات الجنوب. يهدف هذا القسم إلى دراسة كيفية توظيف الدروس المستفادة من أرض الصومال في صياغة حلول واقعية ومبتكرة تعزز من وحدة الجنوب، وتبني مؤسسات قائمة على التوافق والشراكة، بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

7- بناء توافق وطني جنوبي يشمل كافة القوى والمكونات

تحتاج عدن ومحيطها إلى إطلاق عملية حوار وطني جنوبي حقيقية، تشمل المكونات القبلية، والنقابية، والشبابية، والمدنية، بهدف الاتفاق على مشروع سياسي جامع يتجاوز الصراع والانقسام. يُمكن محاكاة نموذج مؤتمرات أرض الصومال التي رسّخت التفاهم المجتمعي كأساس للدولة

8- ابتكار نظام سياسي هجين يناسب البيئة العدنية/الجنوبية

الواقع الاجتماعي والثقافي في الجنوب، خاصة في عدن، يتطلب نموذج حكم يوازن بين الحداثة والدور المجتمعي التقليدي. يمكن استلهام نظام غرفتي البرلمان (النواب والشيوخ) لضمان تمثيل القوى القَبَلية والمناطقية بشكل سلمي ومُنظم

9- بناء مؤسسات دستورية متدرجة عبر حوار توافقي

بدلاً من فرض دساتير جاهزة أو نماذج مستوردة، يمكن لجنوب اليمن أن يطور «ميثاق تأسيسي انتقالي» توافقي يتم تطويره لاحقًا إلى دستور دائم بعد استفتاء شعبي، كما فعلت صوماليلاند

10- تشجيع إجراء انتخابات محلية تدريجية لكسب الثقة

يمكن البدء بانتخابات بلدية ومجالس مديريات في عدن ومحافظات الجنوب، تحت إشراف لجان مستقلة، لبناء ثقافة ديمقراطية تدريجية، وترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسات

11- التمكين السياسي للنساء والشباب والأقليات

على خلاف ما حصل في أرض الصومال، ينبغي لعدن أن تضع منذ البداية نظام كوتا مرحلية لضمان تمثيل النساء والشباب والأقليات، خاصة أن عدن تتمتع بقاعدة مدنية وتاريخ من الانفتاح الاجتماعي

12- استثمار الموقع الجغرافي لتعزيز الاستقلال السياسي

مثل أرض الصومال، تملك عدن موقعًا استراتيجيًا هامًا في خليج عدن والبحر العربي. يمكن لهذا الموقع أن يشكل قاعدة لبناء نفوذ سياسي واقتصادي مستقل، يعزز مطالب الاعتراف الدولي والفرص التنموية

13- **بناء خطاب سياسي عقلاني يوازن بين الداخل والخارج**

تجربة صوماليلاند أكدت أن الخطاب الانفصالي الصدامي لا يخدم القضية. بالمقابل، فإن الخطاب الواقعي، القائم على السلم، الشرعية المحلية، والقدرة على الإدارة الرشيدة، هو ما يكسب الاعتراف والدعم الخارجي

***

مما سبق تجربة أرض الصومال تبرهن أن بناء الدولة في بيئات ما بعد الصراع لا يحتاج بالضرورة إلى موارد ضخمة أو دعم خارجي، بل إلى توافق داخلي، مؤسسات مرنة، وقيادة تستوعب الواقع وتبني عليه. وهي دروس حيوية يُمكن لعدن والجنوب الاستفادة منها في بناء مشروع سياسي متماسك ومستدام، يتجاوز الفشل المركزي، ويؤسس لجنوب آمن، ديمقراطي، ومنفتح على العالم.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١. أرض الصومال ليست دولة تنموية، لكنها وفرت مستوىً كبيرًا من الاستقرار والأمن لمواطنيها. التزام شعب أرض الصومال بالديمقراطية قوي، وينبغي على الجهات الخارجية البحث عن سبل عملية لزيادة الوعي بإنجازات هذه الدولة الأفريقية الصغيرة، التي تفخر بحق.

٢. أظهرت التجربة السياسية في أرض الصومال قدرة ملحوظة على ترسيخ الاستقرار وبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة، رغم كونها كيانًا غير معترف به دوليًا. وقد تحقق ذلك من خلال مزيج فريد من الحوكمة التقليدية والمؤسسات الحديثة.

٣. تمكنت أرض الصومال من تأسيس نظام سياسي يجمع بين الانتخابات التعددية والمجالس التقليدية (مثل مجلس الشيوخ القَبَلي)، مما ساعد على احتواء النزاعات وبناء توافق سياسي داخلي مرن.

٤. منذ عام ٢٠٠٣، شهدت أرض الصومال عدة دورات انتخابية سلمية على مستوى الرئاسة والمجالس التشريعية والمحلية، ما عزز من شرعية النظام السياسي ومصداقية العملية الديمقراطية داخليًا وخارجيًا.

٥. **تأثير إيجابي محدود للنساء في الحياة السياسية رغم مشاركتهن المجتمعية الفاعلة**، بسبب هيمنة الثقافة القَبَلية وغياب التشريعات الداعمة.

٦. **غياب الاعتراف الدولي يمثل العائق الأكبر أمام استكمال مسار الدولة** فهو يحدّ من قدرتها على الوصول إلى التمويل، والانخراط في النظام الدولي، والاستفادة من برامج الدعم التنموي والمؤسسي.

٧. تعاني أرض الصومال من تحديات داخلية تشمل: هشاشة البنية الإدارية، التفاوت التنموي بين المناطق، تغوّل البنية القبلية على القرار السياسي، والتأجيل المتكرر للانتخابات.

٨. **توفر تجربة أرض الصومال نموذجًا قابلًا للدراسة والتطبيق في بيئات ما بعد النزاع** تقدم التجربة نموذجًا واقعيًا لكيفية بناء الدولة من الداخل بالاعتماد على التوافق المجتمعي والشرعية المحلية، بعيدًا عن الدعم الخارجي، ما يجعلها جديرة بالتأمل من قبل دول ومجتمعات تمر بظروف مشابهة

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة تكثيف الدبلوماسية متعددة الأطراف لشرح مشروعية القضية، وفتح قنوات

مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

2- الإسراع في تطوير القوانين المنظمة للانتخابات، وضمان إجرائها في مواعيدها لتعزيز الثقة في العملية الديمقراطية.

3- ضرورة سن تشريعات واضحة تضمن تمثيلًا عادلاً للنساء في البرلمان والمجالس المحلية، وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة.

4- دعم استقلال السلطة القضائية، وتوفير الموارد للمؤسسات الرقابية مثل ديوان المراجعة واللجنة الانتخابية.

5- وضع سياسات شاملة لتمكين الشباب، وتحقيق التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وتمثيل الأقليات.

6- العمل على تقليص التأثير الزائد للقبيلة في الحياة السياسية، وتشجيع الانتقال إلى نظام سياسي قائم على المواطنة والمؤسسات.

7- الاستفادة من التجربة في مناطق النزاع الأخرى (مثل اليمن الجنوبي) توصية لصنّاع القرار والباحثين بدراسة تجربة صوماليلاند كنموذج لبناء الدولة بعد الحرب، مع مراعاة خصوصيات السياق المحلي.

المصادر والمراجع:

١. أرض الصومال: ١٣ نوفمبر https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-٢٠٢٤-elections/ somaliland/?utm_source=chatg

٢. أزمة الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي الكبرى نحو بناء الأسس المؤسسية ، ص ٢٠٦ - ٢٢٢ https://doi.org/10,1017/٩٧٨١٧٨٧

٣. أسباب عدم مساواة بين المرأة والرجل http://www.yoobsannews.com

٤. أمل جديد للصومال؟ نهج بناء الكتل». مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي، مات برايدن، المجلد ٢٦، العدد ٧٩، مارس ١٩٩٩

٥. جمهورية أرض الصومال (٢٠٠١)، دستور جمهورية أرض الصومال ، المرسوم الرئاسي: ٧٢٠٠١/١٢٩، هرجيسا..https://ar.wikipedia.org/wiki

٦. دور اجتماعي كبير للمرأة في صوماليلاند تقابله مشاركة سياسية ضعيفة .https://www.independentarabia.com/node/

٧. شيوخ العشائر رشحت امرأة بالبرلمان وهذا سر تفرد تجربتنا الديمقراطية بالقرن الأفريقي» https://anfarabic.com/

٨. عين على أرض الصومال [supsystic-social-sharing id="

٩. غياب المرأة في المسرح السياسي في صوماليلاند https://www.geeska.com/ar/ghyab-almrat-fy-almsrh-alsyasy-fy-swmalyland?utm_source=chatgpt.co

١٠. الماركسية والمسألة الوطنية https://www.marxists.org/reference/archive/stalin/works/١٩١٣/٠٣a.

١١. ما وراء الاستقطاب: التفاوض على دولة هجينة في أرض الصومال، مايكل وولز وستيف كيبل عرض جميع المؤلفين والانتماءات المجلد ٤٥ ، العدد ١ https://doi.org/١٠,١١٧٧/٠٠٠٢٠٣٩٧١٠٠٤٥٠٠١

١٢. مركز أرض الصومال للسلام والتنمية، صورة ذاتية لأرض الصومال: إعادة البناء من بين الأنقاض. (هرجيسا ١٩٩٩) مسودة. ص ٦١-٨١.

١٣. مستوى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أرض الصومال https://soradi.org/wp-content/uploads

١٤. https://moderndiplomacy.eu/٢٠٢٤/٠٧/٠٤/a-legal-and-diplomatic-analysis-of-somalilands-quest-for-international-recognition

١٥. Somaliland: An Overview of the ٢٠٢١ Parliamentary and LCouncil Elections, ISIR.COM, ١٠ March ٢٠٢١, Visited)

المرأة والسياسة في أرض الصومال في ظل التحول الديمقراطي

☐ د. أشجان الفضلي

المدير التنفيذي، سكرتير تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واقع الحقوق السياسية للمرأة في أرض الصومال منذ إعلان استقلالها عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٢٥، مسلطة الضوء على مشاركتها المحدودة في الحياة السياسية رغم تبني الإقليم لنظام ديمقراطي تعددي. توضح الدراسة أن المرأة لعبت أدوارًا محورية في النضال وبناء الدولة، لكنها ظلت مهمشة سياسيًا بفعل الثقافة الأبوية والنظام العشائري، وضعف الدعم المؤسسي، وغياب تشريعات تضمن تمثيلًا عادلاً مثل الكوتا النسائية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة بروز نماذج نسائية قيادية، وتحالفات مدنية نسوية سعت لكسر الحواجز التقليدية، مطالبة بتمكين حقيقي للمرأة في مواقع صنع القرار. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في أرض الصومال يتطلب إصلاحات قانونية، وإرادة سياسية جادة، ودعمًا مجتمعيًا ودوليًا لتحقيق المساواة والعدالة في المشهد الديمقراطي الصوماليلاندي

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية- التحولات السياسية- المرأة في أرض الصومال

Abstract:

This study explores the political rights of women in Somaliland from its declaration of independence in 1991 through 2025, shedding light on their limited participation in political life despite the region's adoption of a pluralistic democratic system. The study demonstrates that women played pivotal roles in the struggle for independence and in state-building, yet remained politically marginalized due to patriarchal culture, clan-based structures, weak institutional support, and the absence of legislation ensuring fair representation, such as a women's quota. However, recent years have witnessed the emergence of female leaders and women's civic coalitions striving to dismantle traditional barriers and advocating for genuine empowerment in decision-making positions. The study concludes that enhancing women's political participation in Somaliland requires legal reforms, strong political will, and both community and international support to achieve equality and justice in the region's democratic landscape.

Keywords: Democracy – Political Transformations – Women in Somaliland

المقدمة:

شـهدت أرض الصومـال منـذ إعلان اسـتقلالها عـن جمهوريـة الصومـال في عـام ١٩٩١ مسـارًا سياسـيًا فريـدًا في محيطها، تمثـل في تبنـي نمـوذج ديمقراطـي تعـددي قائـم على التـداول السـلمي للسـلطة، رغـم غيـاب الاعتراف الـدولي. غير أن هـذا المسـار لم يكـن شـاملاً لجميـع فئـات المجتمـع، حيـث ظلـت مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية محـدودة، نتيجـة لتراكمات اجتماعيـة وثقافيـة وأطـر قبليـة تقليديـة لا تـزال تتحكـم بمفاصـل الحيـاة العامـة

وتـأتي أهميـة هـذا المبحـث دور المـرأة في المشـهد السـياسي في أرض الصومـال مـن الحاجة إلى فهـم التحديـات التـي تواجهها في سـبيل الوصـول إلى مواقـع صنـع القـرار، وتحليـل الأطـر المؤسسـية والاجتماعيـة التـي تعيـق أو تدعـم هـذا الـدور، وذلـك في ظـل التحـولات التـي شـهدها الإقليـم بين عامـي ١٩٩١ و٢٠٢٥. وتـشير تقاريـر الأمـم المتحدة والاتحـاد الأفريقـي إلى أن تمـكين المـرأة سياسـياً في المجتمعـات التـي تعـاني مـن نزاعـات طويلـة مثـل الصومـال يمثـل ركيـزة أساسـية لتحقيـق الاسـتقرار والتنميـة المسـتدامة (UN Women, 2020)؛ (African Union, 2018)

كما تهـدف هـذه الدراسـة إلى تسـليط الضـوء على الجهـود المبذولـة لتعزيـز تمثيـل المـرأة السـياسي، ورصـد مسـتوى تمكينهـا الحقيقـي في ضـوء المبـادئ الديمقراطيـة التـي تتبناهـا سـلطات أرض الصومـال، وهـو مـا أكـدت عليـه دراسـات أكاديميـة حديثـة تناولـت واقـع المـرأة السياسـية في مناطـق النزاعـات والصراعـات، حيـث يعـتبر دمـج المـرأة في مواقـع صنـع القـرار مـؤشرًا حيويًـا للتقـدم الديمقراطـي والمجتمعـي (Smith & Ahmed, 2021)

وتمثـل المـرأة حجـر الزاويـة في عمليـة التنميـة الشـاملة، فهـي الركيـزة الأساسـية في بنـاء المجتمعـات، وأحـد المـؤشرات الدالـة على مسـتوى التقـدم الحضـاري والسـياسي للـدول. ومـن هـذا المنطلـق، بـات تعزيـز حقـوق المـرأة وتمكينهـا السـياسي والاجتماعـي يمـثلان قضيـة مركزيـة في المجتمعـات المعـاصرة، خصوصًـا في البيئـات الخارجـة مـن الصراعـات، كما هـو الحـال في «أرض الصومـال – صوماليلانـد"

أولاً: الإطـار التاريخـي لحقـوق المـرأة السياسـية في صوماليلاند

لعبـت المـرأة دورًا محوريًـا في دعـم اسـتقلال صوماليلانـد عـام ١٩٩١، وكانـت جـزءًا فـاعلًا مـن الضغـط الشـعبي على قيـادة «الحركـة الوطنيـة الصوماليـة» مـن أجـل الانفصـال عـن الوحـدة مـع الجنـوب. في العديـد مـن المناطـق الريفيـة والحضريـة، شـاركت النسـاء في تنظيـم الاجتماعـات والاحتجاجـات السـلمية التـي طالبـت بالاسـتقلال، وكانـت أصواتهـن مصـدر دعـم معنـوي وسـياسي قـوي

أسـهمت القيـادات النسـائية بشـكل بـارز في الحـملات الانتخابيـة، حيـث قمـن بتعبئـة النسـاء والأسر للمشـاركة في التصويـت، وتحديـد نتائـج الانتخابـات في المجالـس البلديـة والتشريعيـة. على سـبيل المثـال، لعبـت بعـض القيـادات دورًا في التـأثير على القـرارات السياسـية على المسـتوى المـحلي، رغـم أنهـن لم يتمكـنَّ مـن إيصـال نسـاء أخريـات إلى هـذه المواقـع السياسـية بسـبب الحواجـز الثقافيـة والاجتماعيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، كانـت المـرأة نشـطة في العمـل المجتمعـي والتنمـوي، حيـث أسسـت منـظمات نسـائية تعمـل على التوعيـة بحقـوق المـرأة وتشـجيع المشـاركة السياسـية. وقـد أدت هـذه الأنشـطة إلى زيـادة وعـي المجتمـع بأهميـة تمـكين المـرأة، رغـم

استمرار التحديات الثقافية والاجتماعية

رغم الأدوار المحورية التي أدتها المرأة في المجتمع الصومالي خلال مراحل النضال وبناء الدولة بعد إعلان انفصال صوماليلاند عام ١٩٩١، إلا أن مشاركتها السياسية ظلت هامشية ومهمشة بشكل واضح خلال المراحل الأولى من التأسيس السياسي، خصوصًا في مؤتمرات المصالحة الوطنية التي شكلت الأساس لإعادة بناء مؤسسات الحكم

تُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القضايا الملحة التي تشكلت لدى المجتمع في صوماليلاند كأولوية قصوى. وعلى الرغم من تهميش المرأة وحرمانها من المشاركة في أول مؤتمر مصالحة على مستوى الدولة في أوائل التسعينيات، إلا أنها سعت فيما بعد إلى تغيير الرأي العام، واتخذت خطوات فعلية للمطالبة بحقوقها في المشاركة الفعالة في صنع القرار في البلاد وتحقيق أهدافها

وقد تم إنشاء وتأسيس تحالفات وروابط نسائية على جميع المستويات من قبل نخبة من النساء اللاتي شاركن في تأسيس صوماليلاند منذ أوائل التسعينيات

وحظيت قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعم كبير من مجموعات المجتمع المدني، بينما غاب الدعم الحكومي بشكل كامل. على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية سكان صوماليلاند، فقد استغل القادة السياسيون دعم صوت المرأة كناخبة دون منحها تمثيلًا حقيقيًا في الحكومات السابقة

ومع ذلك، شاركت المرأة بشكل فعال في القطاعين الخاص والمؤسسات غير الهادفة للربح، لا سيما من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد واجهت حقوق المرأة صراعًا شاقًا نتيجة الممارسات الاجتماعية السلبية السائدة في مجتمع صوماليلاند، والتي تعود إلى الثقافة الأبوية والعشائرية المتجذرة.[1].

مع مرور الوقت، برزت حركات نسوية وتحالفات مدنية قادتها نخب نسائية ناشطة، سعت إلى المطالبة بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في صنع القرار السياسي والاجتماعي. كانت هذه الحركات مدفوعة

(1) http://www.yoobsannews.com/sinnaanta-ragga-iyo-dumarka-maxaa-hortaagan أسباب عدم مساواة بين المرأة والرجل

برؤيـة واضحـة لإشراك المـرأة كركيـزة أساسـية في تحقيـق التنميـة المسـتدامة والـسلام المجتمعـي

وعلى الرغـم مـن محدوديـة الدعـم الرسـمي من السـلطات الحكوميـة في صوماليلانـد، كان المجتمـع المـدني يلعـب دورًا حيويًـا في دعـم قضايـا المـرأة. فقـد سـاهم في الحفـاظ على الزخـم المجتمعـي لقضايـا التمـكين والمسـاواة، وقـدم منصـات داعمـة للنقـاش والضغـط مـن أجـل تحسين مكانـة المـرأة في الحيـاة السياسـية

وخلال السـنوات الأولى مـن عمليـة إعـادة تأهيـل صوماليلانـد، اشتركـت المنـظمات النسـائية والقائـدات الناشـطات في مجـال المسـاواة بين الجنـسين والقـادة السياسـيين والمجتمـع المـدني على حـد سـواء بمبـادرة توضـح أن صـوت المـرأة أمـر حاسـم لتنميـة البلـد، وعلى الرغـم مـن أن جهودهـم واجهـت عوائـق تمثلـت بالحرمـان في البدايـة، إلا أنهـم واصلـو العمـل في المبـادرة مـن خلال الدعـوة والمناصرة وحـملات التوعيـة العامة، وقـد عـززت هـذه التجربـة قـدرة تجربـة الرابطات والمنـظمات النسـائية، والطموحـات والناشـطات السياسـية، وأدت في النهايـة إلى مؤتمرات مناقشـات مبـاشرة مـع القيـادة السياسـيّة في البـلاد، والمطالبـة بإدراجهـا في عمليـات صنـع القـرار في الـبلاد، وتضمنـت بعـض الإستراتيجيـات لمعالجـة القيـود التـي تهـدف إلى الحـد مـن تـأثير النظـام التقليـدي السـائد، وجعـل إستراتيجيـة أقـرب إلى نظام رسـمي أكثر قابليـة للتقـدم في ممارسـة التقـدم الإجتماعـي الديمقراطـي، والـسماح وقبـول مشـاركة المـرأة في عمليـة إرسـاء الديمقراطيـة في صوماليلانـد على نطـاق واسـع، والتـي كانـت على مـدى السـنوات الماضيـة عـنصرًا هامـاً في التغـيير الاجتماعـي والتنمـوي في الـبلاد[2]

ثانيًـا: حضـور نسـوي إيجـابي في مواقـع غير تقليديـة

لم تكـن المـرأة في صوماليلانـد يومـاً بعيدة عـن المسـاهمة في تقـدم المجتمـع، كما مارسـت أدواراً أقـلّ إيجابيـة كونهـا جـزءاً مـن مجتمـع مثقـل بالسـلبيات، وتتعـرض للكـثير مـن الضغـوط والاسـتغلال على السـاحة السياسـية في أحيان كثيرة. وألقـت المـمرضة هـدى عـثمان عبـدي الضـوء على ذلـك بالقـول إن «نسـاءً صوماليلانديـات نجحـن في تقديـم الكـثير والكـثير لشـعبهنّ، وقائمـة الأسماء تطـول، فهنالـك مـن بذلـن جهـوداً مشـكورة مـن خلال تقلدهـنّ مناصـب سياسـية، ك»أدنـا آدن» أول وزيـر خارجيـة أنثـى في صوماليلانـد، والتـي لا زالـت تمـارس دوراً تنمويـاً عبر مستشـفاها لرعايـة الأمهـات الحوامـل والأطفـال، وهنالـك البروفيسـورة «سـعدة مـري» التـي نجحـت في وضـع صوماليلانـد على خريطـة الاكتشـافات الأثريـة الدوليـة، و»شـكري حريـر» و»زهـرة هلغـن» وكـثيرات غيرهـنّ ممَـن حملـن الـسلاح في فترة مقاومـة الحكـم الدكتاتـوري، وأدّيـنَ أدواراً كـبيرة في التعريـف بقضيـة صوماليلانـد مـن خلال نشـاطهنّ الإعلامـي والثقـافي». كذلـك تحدثـت عبـدي عـن «أدوار سـلبية لعبتهـا بعـض النسـوة ممَـن وصلـن إلى مواقـع حساسـة ومؤثـرة في صنـع القـرار»، وقالـت «لا شـك في أن قلـة مـوارد الدولـة وضعـف الوعـي الشـعبي، يخلقـان أجـواء غير مواتيـة للكـثيرات ممَـن كرّسـن جهودهـنّ لتقديـم خدمـات قيّمـة للوطـن، مـن خلال ابتزازهـنّ أو خلـق أجـواء شـديدة السـلبية والسـمية حولهـنّ، مـن قبـل أولئـك الذيـن يرغبـون مـن الرجـال في تحقيـق مكاسـب، عبر عرقلـة الأعمال المفيـدة للمجتمـع مبـاشرةً، والتـي تتـم مـن دون المـرور بدهاليـز الفسـاد والمحسـوبية، ولا يمكـن اسـتثناء بعـض النسـوة ممَـن ألحقـنَ، عبر أزواجهـنّ أو مـن

(2) مستوى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أرض الصومال
https://soradi.org/wp-content/uploads/2018/08/Chapter-6-Level-of-Gender-Equity-and-Womens-Empowerment-in-Somaliland.pdf

خلال المحسوبية، أضراراً كبيرة باقتصاد البلاد ومستوى معيشة المواطنين الفقراء".[3]

على الرغم من غياب تشريع رسمي يُلزم الأحزاب السياسية أو البرلمان بتطبيق نظام الكوتا النسائية في صوماليلاند، إلا أن النقاشات حول هذا الخيار لا تزال قائمة ضمن الأوساط المدنية والنخبوية. فقد طالبت منظمات نسوية ومبادرات مجتمع مدني مرارًا بتخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء في المجالس المنتخبة، بهدف كسر الحواجز البنيوية والثقافية التي تعيق تمثيلهن السياسي

وفي ظل هذا الغياب، ظهرت بعض النماذج النسائية التي نجحت في كسر السقف التقليدي، مثل الناشطة أيدان محمد ديريه، التي لعبت دورًا بارزًا في مجال حقوق المرأة، وكانت من أبرز الأصوات المطالبة بإصلاحات تشريعية لصالح التمثيل النسائي. كذلك، برزت خضرة حسين إسماعيل كإحدى أولى النساء اللاتي شغلن مواقع في مؤسسات الدولة، ما شكل إلهامًا لجيل جديد من النساء السياسيات. رغم أن هذه التجارب لا تزال محدودة من حيث العدد والتأثير المؤسساتي، إلا أنها تُعد خطوات رمزية مهمة، تسهم في ترسيخ حضور المرأة وتعزيز المطالب بتمثيل أكثر عدالة في البنية السياسية لصوماليلاند

ثالثا: التحولات الديمقراطية ودورها في تحسين موقع المرأة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المنتخبات في الانتخابات الوطنية في صوماليلاند كان دائماً أقل من المتوقع، فعلى سبيل المثال، في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٥، تم انتخاب امرأتين فقط من بين ٢٨ مرشحة، أما في مجلس الشيوخ، الذي كان تكوينه أصلاً على أساس اختيارات العشائر، فقد شغل الرجال جميع المقاعد البالغ عددها ٨٢ مقعداً. وفي انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠١٢، فازت النساء بعشرة مقاعد فقط من أصل ٣٧٥ مقعداً، وفقاً للجنة الانتخابات الوطنية في صوماليلاند.[٤]

في مقابلة مع وكالة فرات للأنباء، سلطت السياسية الصوماليلاندية المستقلة مريم روبلية الضوء على التجربة الديمقراطية الفريدة في صوماليلاند، مشيرة إلى دور النساء والتحديات التي يواجهنها في الوصول إلى المناصب العليا

أوضحت روبلية أن صوماليلاند، رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بها، تُعد نموذجًا ديمقراطيًا متميزًا في القرن الأفريقي. فقد شهدت البلاد انتقالات سلمية للسلطة بين أحزاب مختلفة، حيث فازت المعارضة بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية بينما ينتمي الرئيس إلى حزب آخر

وعن مشاركة النساء في السياسة، أشارت روبلية إلى أن العشائر في صوماليلاند بدأت تدرك أهمية تمكين المرأة، حيث قامت بعض العشائر بترشيح نساء للبرلمان. ومع ذلك، لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة، بما في ذلك ضعف الدعم المجتمعي والقيود الثقافية

إن اعتماد نسبة ٢٤٪ للتمثيل النسائي في مناطق صومالي لاند خطوة ضرورية لضمان دمج المرأة في الحياة السياسية، والتصدي للسرديات التقليدية التي تحصر دورها في البيت فقط. هذا الإجراء سيخلق فرصاً أوسع

(3) دور اجتماعي كبير للمرأة في صوماليلاند تقابله مشاركة سياسية ضعيفة https://www.independentarabia.com/node/

(4) غياب المرأة في المسرح السياسي في صوماليلاند https://www.geeska.com/ar/ghyab-almrat-fy-almsrh-alsyasy-fy-swmalyland?utm_source=chatgpt.co

لمشـاركة النسـاء، وبالتـالي ينعكـس إيجابـاً على نوعيـة القـرارات والسياسـات المتخـذة[٥].

تجـدر الإشـارة إلى أن تمثيـل النسـاء في البرلمان الصوماليلانـدي لا يـزال محـدودًا، حيـث لم تضـم الـدورة البرلمانيـة الأخيرة أي امـرأة، بعـد أن كانـت الـدورة السـابقة قـد شـملت امـرأتين فقـط. ورغـم إعلان الرئيـس مـوسى بيحـي دعمـه لمبـادرة «كوتـا نسـائية» بمنـح ١٨ مقعـدًا مـن أصـل ٨٢ للنسـاء، إلا أن هـذا المـقترح لم يُقـر برلمانيًـا، بحجـة تعارضـه مـع مبـادئ المسـاواة أو اعتبـاره تمييـزًا

على الرغـم مـن هـذه التحديـات، بـرزت تجـارب فرديـة لنسـاء تحديـن القيـود المجتمعيـة، مثـل سـعاد، التـي تمكنـت مـن نيـل أعلى الأصـوات في إحـدى دوائـر العاصمـة هرجيسـا، بدعـم غير مسـبوق مـن وجهـاء عشيرتهـا، قبـل أن تـخسر في جولـة الإعـادة أمـام مرشـح إحـدى الأقليـات، تكريمًـا لتلـك الفئـة

تؤكـد روبليـة أن تمـكين المـرأة في صوماليلانـد يتطلـب إرادة سياسـية حقيقيـة، بالإضافـة إلى جهـود مجتمعيـة لتغيـير النظـرة التقليديـة لـدور المـرأة، وتعزيـز مشـاركتها في الحيـاة العامـة.[٦]

رابعًا: معوقات مستمرة وفرص واعدة

1- القيـود الثقافيـة و ا لعشـا ئر ية

تُعـد الثقافـة الأبويـة والعشـائرية التـي تحكـم بنيـة المجتمـع في صوماليلانـد مـن أبـرز العوائـق التـي حـدّت مـن وصـول المـرأة إلى مواقـع صنـع القـرار. إذ تُسـتخدم هـذه القيـم التقليديـة كمرجعيـة اجتماعيـة لتبريـر إقصـاء المـرأة عـن المناصـب العليـا، سـواء في السـلطة التشريعيـة أو التنفيذيـة أو القضائيـة. وتُكـرّس الأعـراف القبليـة مفاهيـم تُحجـم مـن دور المـرأة وتصورهـا كعنـصر تابـع لا يمتلـك القـدرة الكافيـة لتحمّـل مسـؤوليات القيـادة العامـة، وهـو مـا يُـفضي إلى تغييبهـا المنهجـي عـن مراكـز النفـوذ داخـل الدولـة

(5) Somaliland: An Overview of the 2021 Parliamentary and Local Council Elections, ISIR.COM, 10 March 2021, (Visited on: 10 - Jun 2021), https://bit.ly/3zsr5C4

(6) شيوخ العشائر رشحت امرأة بالبرلمان وهذا سر تفرد تجربتنا الديمقراطية بالقرن الأفريقي» https://anfarabic.com/%

2- التمثيل السياسي المحدود

رغم المساعي المتكررة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن التمثيل الفعلي لها ظل محدودًا ومخيبًا للآمال. ففي انتخابات عام ٢٠٠٥، لم تتمكن سوى امرأتين من الفوز بمقاعد في البرلمان من أصل ٢٨ مرشحة. أما مجلس الشيوخ، الذي يُشكّل عبر النظام العشائري، فظل مغلقًا تمامًا أمام النساء. وفي انتخابات عام ٢٠١٢، حصلت النساء على ١٠ مقاعد فقط من أصل ٣٧٥ مقعدًا في المجالس المحلية، وهو ما يعكس الهوة الواسعة بين الخطاب السياسي حول التمكين وبين الواقع العملي الذي تُقصى فيه النساء عن مواقع التأثير

3- التمييز غير المباشر داخل الأحزاب السياسية

تُواجه المرأة أيضًا تحديًا بنيويًا يتمثل في التمييز غير المباشر داخل الأحزاب السياسية، التي لم تُظهر التزامًا حقيقيًا بدمج النساء ضمن قوائمها الانتخابية بصورة فاعلة. فعلى الرغم من اعتماد النساء كقوة تصويتية حاسمة في العملية الانتخابية، لم يُترجم هذا الثقل العددي إلى مكاسب سياسية ملموسة لصالحهن. ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب إرادة سياسية حزبية حقيقية، وإلى استمرار الذهنية الذكورية التي تتعامل مع مشاركة المرأة بوصفها ورقة انتخابية مؤقتة وليست شريكًا حقيقيًا في صناعة القرار.

خاتمة واستشراف

تشكل قضية التمكين السياسي للمرأة في صوماليلاند مدخلًا أساسيًا لفهم مسارات التحول الديمقراطي في الإقليم، حيث تسير الجهود نحو دمج المرأة في الحياة العامة بصورة أكثر فعالية. ورغم التحديات البنيوية والثقافية، فإن ما تحقق حتى الآن يمثل قاعدة يمكن البناء عليها، شريطة تفعيل الإصلاحات القانونية، وتعزيز الوعي المجتمعي، وضمان تبني الدولة والأحزاب برامج دعم وتمكين حقيقية، تضمن انتقالًا تدريجيًا من رمزية المشاركة إلى فاعلية التأثير في مراكز اتخاذ القرار

يمكن لصوماليلاند أن تستفيد من تجارب إثيوبيا وجيبوتي في اعتماد الكوتا النسائية، وتعزيز التشريعات الجندرية. ويمثل دعم المجتمع المدني والمنظمات الدولية فرصة لتعزيز برامج تمكين النساء. التحدي الأبرز يكمن في التوفيق بين منظومة القيم التقليدية والسعي نحو مجتمع أكثر شمولًا ومساواة. الاعتراف الدولي (في حال تحقّق) قد يفتح المجال أمام تبني معايير أممية تحفّز تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا

المصادر والمراجع:

1- أسباب عدم مساواة بين المرأة والرجل
http://www.yoobsannews.com/sinnaanta-ragga-iyo-du--marka-maxaa

2- دور اجتماعي كبير للمرأة في صوماليلاند تقابله مشاركة سياسية ضعيفة https://www.independentarabia.com/node/

3- شيوخ العشائر رشحت امرأة بالبرلمان وهذا سر تفرد تجربتنا الديمقراطية بالقرن الأفريقي» https://anfara-bic.com/%

4- غياب المرأة في المسرح السياسي في صوماليلاند https://www.geeska.com/ar/ghyab-almrat-fy-almsrh-al-syasy-fy-swmalyland?utm_source=chatgpt.co

5- مستوى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أرض الصومال

6- https://soradi.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٨/Chapter-٦-Gender-Equi-ty-and-Womens-Empowerment-in-Somaliland-Level.pdf

7- Somaliland: An Overview of the 2021 Parliamentary and Local Council Elections, ISIR.COM, 10 March 2021, (Visited on: 10 Jun 2021), https://bit.ly/3zsr5C4

اليمن بوصفه مؤشرًا لجدية التقارب السعودي - الإيراني

دراسة استشرافية

☐ أ. مشارك. د: سميح عبده سعيد الأهدل
أكاديمي في كلية التربية طور الباحة بجامعة لحج، باحث غير مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع التحرك السعودي نحو طهران، قراءة في ديناميكيات الصراع الإقليمي وتوازن القوى

سلطت الضوء على زيارة الأمير خالد بن سلمان إلى طهران وإسهاماتها في إعادة بناء العلاقات بين السعودية وإيران، واستعرضت أسباب الزيارة ودوافعها ودور الوساطة الصينية في تحقيق هذا التقارب، وما يتركه من آثار بعيدة المدى على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وما يُشكّله التحرك السعودي – الإيراني تحديًا جوهريًا للعلاقة بين الرياض وواشنطن، كما تسعى السعودية إلى تأكيد استقلالها السياسي وتوسيع خياراتها الاستراتيجية، وهو ما قد يفرض على الولايات المتحدة تبني مقاربة أكثر مرونة تحترم الطموحات الإقليمية لحلفائها التقليديين.

وتطرقت إلى مستقبل العلاقات السعودية _الإسرائيلية، وكيف أن السعودية تبني سياسة حذرة ومتوازنة، تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها الوطنية دون التفريط في ثوابتها الإقليمية والدينية

وخلصت إلى النتائج الآتية:

١- تخفيض التوترات الأمنية والعسكرية في المنطقة.

٢- إطلاق حوارات أمنية مباشرة.

٣- تعزيز الثقة الاستراتيجية بين الطرفين.

٤- تأثيرات على ملفات إقليمية حساسة.

٥- تهيئة البيئة الإقليمية لمشاريع اقتصادية مشتركة.

كلمات مفتاحية: تحرك سعودي: طهران: صراع إقليمي

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود ووزير الخارجية الصيني تشين جانج يتصافحون في خلال اجتماع في بكين، الصين في ٦ أبريل ٢٠٢٣. صورة حصلت عليها وزارة الخارجية الإيرانية ووكالة غرب آسيا للأنباء عبر رويترز.

المقدمة:

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، شهدت منطقة الشرق الأوسط منعطفًا جديدًا مع ارتفاع حدة التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، وتزامن ذلك مع زيارة تاريخية لولي العهد السعودي الأمير خالد بن سلمان وزير الدفاع السعودي إلى طهران. هذه التطورات تعكس ديناميكيات جديدة تعيد رسم خريطة التحالفات والتوازنات في المنطقة، وتفتح الباب أمام تحولات استراتيجية قد تغير مسار الصراعات المزمنة.

فالتوتر بين إسرائيل وإيران ليس جديدًا، لكن الأشهر الأخيرة شهدت تصعيدًا غير مسبوق في الخطاب الإسرائيلي، حيث لم تعد التصريحات تقتصر على التحذيرات، بل تجاوزت ذلك إلى التهديد المباشر باتخاذ إجراءات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. هذا التصعيد يأتي في سياق المخاوف المتزايدة من تقدم إيران في برنامجها النووي، وتوسع نفوذها الإقليمي في كل من سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، وهو ما تعدّه تل أبيب تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي.

في المقابل، لم تقف طهران موقف المتفرج، بل واصلت تأكيدها على حقها في تطوير برنامج

نـووي سـلمي، مـع تحذيـرات صريحـة مـن رد قـوي وموسـع في حـال تعرضهـا لأي هجـوم، مما يزيـد مـن احـتمال الانـزلاق إلى مواجهـة مبـاشرة قـد تتسـع لتشـمل أطرافًـا إقليميـة ودوليـة.

وفي مشـهد بـدا مفاجئًـا للكثيريـن، قـام ولي العهـد السـعودي خالـد بـن سـلمان بزيـارة رسـمية إلى طهـران، في أول لقـاء رفيـع المسـتوى بين البلديـن منـذ سـنوات مـن القطيعـة والتوتـر، الزيـارة جـاءت بعـد جهـود وسـاطة، أبرزهـا مـن الجانـب الصينـي، لإعـادة العلاقـات بين الريـاض وطهـران، التـي تشـهد تحسـنًا تدريجيًـا منـذ عـام ٢٠٢٣م

تحمـل هـذه الزيـارة دلالات استراتيجيـة عميقـة، إذ تعكـس تحـولًا في السياسـة الخارجيـة السـعودية مـن المواجهـة إلى الحـوار، ومـن الانخـراط المبـاشر في النزاعـات إلى التركيـز على التنميـة والاسـتقرار. كما تـأتي في وقـت حسـاس تسـعى فيـه الريـاض لتعزيـز موقعهـا بوصفهـا لاعبًـا محوريًـا في المنطقـة، بعيـدًا عـن المحـاور التقليديـة والصراعـات الطائفيـة.

في الوقـت الـذي تتزايـد فيـه احـتمالات التصعيـد بين إسرائيـل وإيـران، فـإن زيـارة ولي العهـد السـعودي لطهـران تـشير إلى أن هنـاك قوى إقليميـة تسـعى للتهدئـة، وتفضيـل الدبلوماسـية على المواجهـة. هـذا التناقـض يعكـس تعقيـدًا في المشـهد الإقليمـي، حيـث تتقاطـع المصالـح الأمنيـة والاستراتيجيـة مـع التطلعـات الاقتصاديـة والسياسـية لـكل طـرف.

المفارقـة تكمـن في أن السـعودية، التـي كانـت على خلاف حـاد مـع إيـران لعقـود، قـد تجـد نفسـها اليـوم في موقـع الوسـيط أو على الأقـل في موقـف الحيـاد الإيجـابي، بينـما تسـتمر إسرائيـل في تبنـي استراتيجيـة التصعيـد والـردع

مشكلة الدراسة:

هـل تمثـل زيـارة وزيـر الدفـاع السـعودي إلى طهـران تحـوّلًا في العقيـدة الأمنيـة والسياسـية السـعودية تجـاه إيـران، أم أنهـا منـاورة تكتيكيـة لضبـط تـوازن القـوى الإقليمـي في مواجهـة الهيمنـة الإسرائيليـة المتناميـة؟

أهداف الدراسة:

١- تسـليط الضـوء على دور السـعودية بوصفهـا موازنًـا استراتيجيًـا في نظـام إقليمـي يشـهد تصدعًـا واضحًا

٢- قـراءة التحـول في أدوات السياسـة السـعودية مـن المواجهـة إلى الاحتـواء

٣_ رصـد أثـر التحـرك السـعودي على المشـهد الإقليمـي، خاصـة في ظـل ضعـف المحـور العـربي، وتقـدم إسرائيـل بوصفهـا لاعبًـا مهيمنًـا في المنطقة.

أهمية الدراسة:

* تحليـل الدوافـع الاستراتيجيـة السـعودية وراء زيـارة وزيـر الدفـاع إلى إيـران

* فهـم العلاقـة بين هـذه الزيـارة ومشروع «إعـادة ضبـط قواعـد الاشـتباك» في المنطقـة

* اسـتشراف تـأثير هـذا التحـرك على مسـتقبل الـردع الإقليمـي والنفـوذ الإسرائـيلي

* دراسـة الخيـارات السـعودية بين احتـواء إيـران أو مجابهتها

الفرضيات:

١- تسـعى السـعودية إلى منـع الانهيـار الكامـل لمعادلـة الـردع الإقليمـي لا إلى دعـم إيـران

٢- هـدف الزيـارة إلى خلـق بيئـة تـوازن تمنـع إسرائيـل مـن التفـرد بـإدارة النظـام الإقليمـي

٣- التحـرك السـعودي يعكـس رفضًـا لتبعيـة غير مشروطـة للولايـات المتحـدة في ملفـات الأمـن الإقليمـي

محاور الدراسة

الفصل الأول السياق الإقليمي والدولي للزيارة

زيارة ولي العهد السعودي الأمير خالد بن سلمان إلى طهران تمثل تحولًا استراتيجيًا في العلاقات بين السعودية وإيران، وتأتي في سياق إقليمي ودولي معقد، هذه الزيارة تعكس جهودًا حثيثة لإعادة بناء الثقة، وتعزيز التعاون بين البلدين بعد سنوات من التوتر والقطيعة الدبلوماسية

أولًا: السياق الإقليمي:

أ- التقارب السعودي الإيراني في مارس (٢٠٢٣م): أعلنت السعودية وإيران عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بوساطة صينية، مما مهد الطريق لزيارات متبادلة بين المسؤولين، بما في ذلك زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى السعودية ولقائه مع الأمير محمد بن سلمان في جدة، حيث ناقشا العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية والدولية

ب- التحديات الإقليمية:

تواجه المنطقة تحديات متعددة بما في ذلك الصراعات في اليمن وسوريا، والتوترات في الخليج العربي، ويأتي التقارب بين السعودية وإيران ليسهم في تهدئة هذه التوترات وتعزيز الاستقرار الإقليمي

ثانيًا: السياق الصيني:

١- لعبت الصين دورًا مهمًا في التوسط بين السعودية وإيران، مما يعكس تحولًا في الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة، هذا الدور يعزز مكانة الصين بوصفها قوةً دبلوماسيةً مؤثرةً في الشرق الأوسط

٢- التحولات في السياسة الخارجية السعودية: تسعى السعودية إلى تنويع تحالفاتها وتقليل اعتمادها على القوى الغربية، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية لتحقيق الاستقرار الضروري لتنفيذ رؤيتها الاقتصادية الطموحة

ثالثًا: الدوافع وراء الزيارة:

١- تحقيق الاستقرار الإقليمي: تسعى السعودية إلى تقليل التوترات مع إيران لتحقيق استقرار إقليمي يدعم مشاريعها التنموية مثل رؤية ٢٠٣٠م

٢- التعاون في القضايا الأمنية: التقارب مع إيران قد يساعد في معالجة قضايا أمنية مشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، وضمان أمن الملاحة في الخليج

٣- تعزيز التعاون الاقتصادي: فتح قنوات التعاون مع إيران يمكن أن يوفر فرصًا اقتصادية جديدة للسعودية، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة

٤-التحديات المحتملة:

أ- الملفات الخلافية: رغم التقارب، لاتزال هناك ملفات خلافية بين البلدين، مثل دعم إيران لجماعات مسلحة في المنطقة وبرنامجها النووي

ب- الثقة المتبادلة: بناء الثقة بين السعودية وإيران يتطلب خطوات ملموسة من كلا الجانبين، وقد يستغرق وقتًا لتحقيق نتائج ملموسة

رابعًا: التهديدات الإسرائيلية وتصعيدها ضد إيران:

يشهد التصعيد الإسرائيلي ضد إيران تصاعدًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، مما يثير مخاوف من اندلاع مواجهة إقليمية أوسع، ويتجلى هذا

التصعيد في تبادل التهديدات والضربات بين الجانبين، مع تدخلات دبلوماسية دولية تهدف إلى تهدئة التوترات

السياق العام للتصعيد:

في ١ أكتوبر٢٠٢٤م ألقت إيران حوالي(٢٠٠) صاروخ باتجاه إسرائيل، وهو الهجوم المباشر الثاني خلال أقل من ستة أشهر، تمكنت منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية من اعتراض معظم هذه الصواريخ، إلا أن بعضها أصاب قواعد عسكرية، دون أن يتسبب ذلك في خسائر أو أضرار كبيرة

١- التهديدات الإسرائيلية وردود الفعل الإيرانية:

أعلن مسؤول عسكري إسرائيلي أن الجيش» يستعد للرد» على الهجوم الصاروخي الإيراني مشيرًا إلى أن الرد سيكون» كبيرًا وملحوظًا»

من جهتها وصفت إيران تهديدات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنها «كلام عبثي وفارغ «مؤكدة على حقها في الرد على الهجمات الإسرائيلية

٢- الاستعدادات العسكرية والتكتيكات الدفاعية:

في أعقاب الضربات الإسرائيلية، نشرت إيران صواريخ أرض _ جو متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ الإسرائيلية. وفي الضربات اللاحقة، استخدمت إيران أنظمة دفاع بعيدة المدى قادرة على اعتراض الصواريخ من مسافات تتجاوز ١٠٠ كيلو متر

٣- الجهود الدبلوماسية لاحتواء التصعيد:

أفادت تقارير بأن إيران بعثت برسالة إلى الدول الأوروبية، أكدت فيها أنها لن ترد على الهجوم الإسرائيلي إذا كان محدودًا. ومع ذلك، حذرت من أنها ستتجاوز الخطوط الحمراء إذا استهدفت إسرائيل منشآتها النفطية أو النووية

خامسًا- التحركات الأمريكية ومحاولة إعادة هندسة النظام الإقليمي:

تشهد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تحولًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تسعى واشنطن إلى إعادة هندسة النظام الإقليمي بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية في ظل تصاعد نفوذ قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، تتجلى هذه التحركات في عدة مجالات أبرزها:

أ- تعزيز التحالفات الأمنية الإقليمية: تسعى الولايات المتحدة إلى إنشاء نظام دفاع جوي مشترك يضم مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والعراق، وإسرائيل، بهدف مواجهة التهديدات الإيرانية المتمثلة في الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، وقد تم نقل تبعية إسرائيل من القيادة الأوروبية إلى القيادة المركزية الأمريكية، وتم تعيين ضباط اتصال إسرائيليين في قيادة الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، مع إجراء تدريبات عسكرية مشتركة ولقاءات أمنية تضم إسرائيل ودول عربية تحت مظلة القيادة المركزية الأمريكية

ب- إعادة التمركز العسكري الأمريكي: على الرغم من إعلان إدارة بايدن عن تقليص الوجود العسكري في الشرق الأوسط، إلا أن الواقع يشير إلى تعزيز هذا الوجود، حيث تم نشر حاملات طائرات، وغواصات نووية، وأسراب من الطائرات المقاتلة، فضلًا عن منظومات دفاعية متطورة مثل «ثاد» كما شنت القوات الأمريكية هجمات على المليشيات في العراق وسوريا واليمن، وأطلقت مبادرة «حارس الازدهار» لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن

ج- توسيع الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية: أطلقت الولايات المتحدة مبادرة «١٢٢» التي

تضم الهند، وإسرائيل، والإمارات، والولايات المتحدة بهدف تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا، والأمن، والطاقة. كما تسعى واشنطن إلى تعميق اتفاقيات إبراهام وتشكيل تحالفات جديدة تربط جنوب آسيا بالشرق الأوسط والولايات المتحدة

د- مواجهة النفوذ الصيني والروسي: تسعى الولايات المتحدة إلى تحييد المنطقة في الصراع على النفوذ مع الصين وروسيا، خاصة مع اتجاه دول مثل السعودية والإمارات إلى توطيد علاقاتها مع بكين وموسكو وقد رصدت الاستخبارات الأمريكية سعي الصين لإنشاء قاعدة عسكرية في الإمارات، مما دفع واشنطن إلى تعزيز التزاماتها الأمنية في المنطقة

هـ- التركيز على القيم الدبلوماسية: تؤكد الولايات المتحدة على أهمية الشراكات، والردع، والدبلوماسية، وخفض التصعيد، والتكامل، بوصفها عناصر أساسية في استراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط. وتسعى إلى تعزيز الاستقرار من خلال حل الصراعات، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتقارب مع الدول الإقليمية

سادسًا: ضعف المراكز العربية التقليدية وتنامي فراغ القوة:

يشهد النظام الإقليمي العربي في السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في دور المراكز التقليدية، مثل مصر، والعراق، وسوريا، مما أدى إلى فراغ في القوة الإقليمية واستغلال هذا الفراغ من قبل قوى إقليمية ودولية أخرى

أسباب تراجع المراكز العربية التقليدية:

١- تفكك الدولة الوطنية: شهدت دول مثل العراق وسوريا انهيارًا في مؤسساتها نتيجة الحروب الداخلية والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى فقدانها لدورها المحوري في النظام الإقليمي

٢- الانقسامات الداخلية: تعاني العديد من الدول العربية من انقسامات طائفية ومذهبية وقبلية مما يضعف من تماسكها الداخلي ويحد من قدرتها على التأثير الخارجي

٣- الاعتماد على القوى الخارجية: اعتمدت بعض الدول العربية على الدعم الخارجي لضمان استقرارها، مما جعلها عرضة للتأثيرات الأجنبية وأفقدها استقلالية القرار السياسي

٤- تنامي فراغ القوة الإقليمية: أدى تراجع الدور العربي إلى فراغ في القوة الإقليمية، استغلته قوى مثل إيران وتركيا لتعزيز نفوذها في المنطقة، كما أدى هذا الفراغ إلى تدخلات دولية متزايدة في الشؤون العربية، مما زاد من تعقيد الأوضاع الإقليمية

أ- الآثار المترتبة على الفراغ الإقليمي:

١- تزايد النزاعات المسلحة: أدى الفراغ إلى تصاعد النزاعات في مناطق مثل اليمن وسوريا وليبيا مع تدخلات خارجية متعددة

٢- ضعف التنسيق العربي: أدى غياب القيادة الإقليمية إلى ضعف التنسيق بين الدول العربية في مواجهة التحديات المشتركة

٣- تراجع القضية الفلسطينية: أدى الانشغال بالصراعات الداخلية إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى العربي

ب- سبل استعادة الدور العربي:

١- تعزيز التكامل العربي: من خلال تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية

٢- إصلاح المؤسسات الداخلية: من خلال تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية

٣- تحقيق الاستقلالية السياسية: من خلال تقليل الاعتماد على القوى الخارجية وتعزيز القرار السياسي المستقل.

- يتطلب استعادة الدور العربي الفاعل في النظام الإقليمي جهودًا مشتركة لإصلاح الأوضاع الداخلية وتعزيز التعاون بين الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة

الفصل الثاني: دوافع السعودية وراء التحرك نحو طهران:

أولًا: السياق العام للعلاقات السعودية الإيرانية:

_ الاختلاف المذهبي والسياسي بين البلدين كان دائمًا عنصر توتر

_ تنافس إقليمي على النفوذ في دول مثل العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان

_ حرب اليمن كانت إحدى أبرز ساحات الصراع غير المباشر بين الطرفين

_ التحولات الدولية، كالتغير في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة

ثانيًا: دوافع السعودية للتحرك نحو طهران:

١- دوافع سياسية:

_تهدئة التوترات الإقليمية: تسعى المملكة إلى تقليل مصادر التهديد وعدم الاستقرار، خاصة بعد تجربة التوترات مع إيران التي هددت أمن الخليج

_ تعزيز الدور القيادي للملكة: عبر لعب دور الوسيط أو صانع السلام الإقليمي، في ظل رؤية ٢٠٣٠ الهادفة لتعزيز ثقل السعودية الدبلوماسي

_ تحولات السياسة الأمريكية: الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة جعل الرياض تعيد حساباتها وتعتمد أكثر على مقاربات إقليمية

٢- دوافع أمنية:

_ الهجمات على منشآت أرامكو(٢٠١٩م) عززت إدراك الرياض بضرورة فتح قنوات تواصل مباشر مع طهران لتقليل المخاطر

_ الأمن البحري والخليجي: خصوصًا في مضيق هرمز والخليج العربي، وهو حيوي لصادرات النفط السعودية

٣- دوافع اقتصادية:

*جذب الاستثمارات: تخفيف حدة التوتر مع إيران يساعد في تقديم صورة أكثر استقرارًا للمستثمرين الأجانب

*رؤية ٢٠٣٠: تعتمد على استقرار المنطقة لتطوير القطاعات غير النفطية

*التكامل الإقليمي: التوجه نحو تفعيل مشاريع بنية تحتية إقليمية وربط اقتصادي مثل الربط السككي والطاقة

٤- دوافع اجتماعية ودينية:

*إدارة شؤون الحج والعمرة: هناك حرص دائم على تجنيب هذه الملفات الخلافات السياسية، وتخفيف التوتر يسهل التعاون في هذا الجانب.

*تقليل الاستقطاب الطائفي: لصالح استقرار الداخل السعودي والإقليمي

ثالثًا: العوامل الخارجية المؤثرة:

*الوساطة الصينية التي لعبت دورًا محوريًا في استئناف العلاقات في ٢٠٢٣م.

*الدور الإيجابي للعراق وعمان في تقريب وجهات النظر

*التقارب الخليجي _الخليجي الذي شجع على الانفتاح مع إيران، مثّل جزءًا من توجه نحو تسويات إقليمية

رابعًا: التحديات التي تواجه هذا التقارب:

*عدم الثقة المتراكمة بين البلدين.

*التباين الكبير في الرؤى تجاه ملفات إقليمية حساسة مثل سوريا ولبنان واليمن

*وجود أطراف إقليمية غير مرحبة بهذا التقارب.

خامسًا: الحذر من انهيار الردع الإقليمي:

شهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات والنزاعات التي وضعت مفاهيم الردع التقليدي على المحك، الردع بوصفه أداة للحفاظ على الاستقرار وتوازن القوى بدأ بالتآكل نتيجة التحولات العسكرية والسياسية والتقنية، مما جعل الحديث عن « انهيار الردع الإقليمي» أمرًا واقعيًا لا نظريًا، في هذا السياق، يكتسب الحذر من هذا الانهيار أهمية استراتيجية كبيرة لمنع دخول المنطقة في مرحلة من الفوضى وعدم الاستقرار الواسع

١- مفهوم الردع الإقليمي:

*الردع هو القدرة على منع الخصم من اتخاذ قرار عدائي، عبر التهديد بعواقب لا تحتمل

*الردع الإقليمي يتضمن توازنات القوى بين الدول في نطاق جغرافي محدد، كمنطقة الشرط الأوسط

*الردع لا يعتمد فقط على القدرات العسكرية بل يشمل التحالفات، والردع الاقتصادي، والنفوذ السياسي والتوازن النفسي

٢- مؤشرات انهيار الردع الإقليمي:

أ- تصاعد الصراعات غير المتكافئة:

*الحروب بالوكالة أصبحت بديلًا عن المواجهة المباشرة

*استخدام المليشيات المسلحة و»الوكلاء» بدلًا من الجيوش الرسمية (مثل الحوثيين، والحشد الشعبي، وحزب الله)

ب- تكرار الضربات والهجمات دون رد رادع:

*الضربات الإسرائيلية المتكررة في سوريا دون رد سوري مباشر

*الهجمات الحوثية على السعودية والإمارات قبل اتفاقيات التهدئة، التي كشفت ثغرات في منظومات الردع

ج- تآكل الهيبة العسكرية لبعض الدول:

*صعود جهات غير دولية في مواجهة دول قائمة مما يخل بتوازن الردع الكلاسيكي

د- تراجع الحضور الأمريكي:

*الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة أحدث فراغًا أضعف من مناعة الردع الإقليمي.

٣- آثار انهيار الردع على أمن المنطقة.

*زيادة احتمالية اندلاع الحروب المفتوحة بسبب غياب آليات الضبط

*تشجيع اللاعبين غير الدوليين على التوسع وفرض واقع جديد

*سباق تسلح غير منضبط بين دول الإقليم.

*زعزعة الأمن البحري وتهديد خطوط التجارة والطاقة.

٤- تحديات إعادة بناء الردع.

أ- انعدام الثقة المتبادلة

*الصراعات التاريخية والتوترات الطائفية والسياسية تعيق بناء آليات ردع جديدة

ب- التطورات التكنولوجية

*مثل الطائرات المسيرة والصواريخ الدقيقة، التي قللت من فاعلية الردع التقليدي.

ج- التشابك بين الجبهات

*التوتر في جبهة واحدة (مثل غزة أو لبنان) يمكن أن يشعل باقي الجبهات، مما يصعب إدارة الردع.

سادسًا: استراتيجيات الحذر من الانهيار

*تعزيز الدبلوماسية الوقائية بين الأطراف الفاعلة في المنطقة

*تفعيل آليات أمن جماعي أو إقليمي (مثل الأمن البحري الخليجي المشترك)

*مراجعة سياسات الردع التقليدية لتتوافق مع التحديات الجديدة

*احتـواء اللاعـبين غير الدولـيين عبر تسـويات سياسـية أو ضغوطـات إقليميـة ودوليـة

سـابعًا: الخـوف مـن التفـرد الإسرائـيلي بالقـرار الإقليمـي:

تلعـب إسرائيـل دورًا محوريًـا في النظـام الإقليمـي لـلشرق الأوسـط، إلا أن هـذا الـدور بـدأ يتخـذ ملامـح الهيمنـة أو «التفـرد في القـرار الإقليمـي» لاسـيما في ظـل الدعـم الـدولي الـذي تحظـى بـه، وتراجـع أدوار بعـض القـوى العربيـة التقليديـة، وتـغير ميـزان القـوى بعـد التطـورات الأخيرة في المنطقـة، هـذا التفـرد يـثير مخـاوف متعـددة تتعلـق بالاسـتقرار، وتـوازن القـوى، ومـصير القضايـا المركزيـة، وعلى رأسـها القضيـة الفلسـطينية

أ- مفهوم التفرد الإسرائيلي في القرار الإقليمي.

*التفـرد يعنـي اتخـاذ قـرارات مؤثـرة على مسـتوى الإقليـم دون توافـق مـع الأطـراف الأخـرى أو أخـذ مصالحهـم بـعين الاعتبـار

*في السـياق الإسرائـيلي، يـشير إلى القـدرة على التـأثير أو الحسـم في ملفـات سياسـية أو أمنيـة أو حتـى اقتصاديـة، دون ردع إقليمـي فاعـل

ب- مظاهر التفرد الإسرائيلي

١- التحركات العسكرية دون تنسيق.

*تنفيـذ ضربـات جويـة في سـوريا ولبنـان وقطاع غـزة، دون رد حقيقـي يـوازي القوة المسـتخدمة.

*التدخـل في شـؤون دول الجـوار بذريعـة الأمـن القومـي، مثـل الملـف النـووي الإيـراني

٢- التحكم في مسار القضية الفلسطينية.

*فـرض واقـع سـياسي وأمنـي جديـد في الضفـة الغربيـة والقـدس

*تهميـش المبـادرات العربيـة والدوليـة مثـل مبـادرة الـسلام العربيـة، والتعامـل مـع التطبيـع بمعـزل عـن الحـل العـادل للفلسـطينيين

٣- التأثير في تشكيل التحالفات الإقليمية:

*الانـضمام إلى تحالفـات أمنيـة مـع دول عربيـة (مثـل بعـض مظاهـر التعـاون الدفاعـي والتكنولوجـي بعـد «اتفاقـات إبراهيـم») مما يـغير قواعـد اللعبـة الإقليميـة

٤- التحرك الدبلوماسي في المحافل الدولية:

*القـدرة على توجيـه مواقـف دول كبرى (كالولايـات المتحـدة) لصالحهـا، أو إفشـال قـرارات دوليـة مناهضـة لسياسـاتها

ج- أسباب هذا التفرد:

*الدعـم الغـربي المسـتمر، لاسـيما مـن الولايـات المتحـدة وأوروبـا

*تفـكك النظـام العـربي الإقليمـي، نتيجـة الصراعـات الداخليـة والخلافـات البينيـة

*الفـراغ الاستراتيجـي في المنطقـة بعـد تراجـع أدوار بعـض القـوى الـكبرى

*تقـدم إسرائيـل في المجـالات الأمنيـة و ا لتكنو لو جيـة

د- المخاوف من هذا التفرد

١-اسـتمرار التفـرد الإسرائـيلي قـد يعنـي اسـتبعاد أي تسـوية حقيقيـة عادلـة للقضيـة ا لفلسـطينية

٢- إشعال سباق التسلح.

*زيـادة الشـعور بالخطـر الإقليمـي قـد تدفـع دول المنطقـة إلى تطويـر قدراتهـا العسـكرية بشـكل غير منضبـط

٣- توسيع دائرة التوتر الإقليمي:

*إسرائيـل قـد تقـدم على خطـوات عسـكرية أحاديـة الجانـب ضـد إيـران أو جهـات إقليميـة أخـرى، مما يهـدد بتفجـر صراعـات شـاملة

٤- تهميش الفاعلين الإقليميين:

*تصبـح الـدول العربيـة مجـرد أطـراف هامشـية في ملفـات مصيريـة تتعلـق بأمـن المنطقـة، دون قـدرة حقيقيـة على التـأثير

هـ- سبل مواجهة التفرد الإسرائيلي:

*إحياء العمل العربي المشترك، وخاصة ضمن الجامعة العربية أو عبر أطر جديدة أكثر فعالية
*بناء توازن ردع إقليمي عبر شراكات استراتيجية وأمنية بين الدول العربية
*الدبلوماسية النشطة لمواجهة التفرد الإسرائيلي في المحافل الدولية
*تعزيز القضية الفلسطينية بوصفها نقطة ارتكاز في أي سياسة إقليمية متوازنة

ثامنًا: استراتيجية التوازن والحد الأدنى من الاستقرار

١- المفهوم النظري للاستراتيجية:

أ- استراتيجية التوازن

*تقوم على خلق حالة من الردع المتبادل أو التوازن النسبي بين القوى الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تنفرد جهة بالهيمنة أو القرار
*التوازن قد يكون عسكريًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا، ويبنى غالبًا على مبدأ «التكافؤ النسبي في القوة»

ب-الحد الأدنى من الاستقرار:

*هو الوضع الذي تتوقف فيه المواجهات أو تتراجع إلى مستويات يمكن التحكم بها، دون الوصول إلى سلام شامل
*يُعدُّ استقرارًا مؤقتًا ومحدودًا لكنه يوفر "نافذة فرصة» للعمل الدبلوماسي أو منع التصعيد

٢- دوافع اعتماد هذه الاستراتيجية

*غياب الحسم العسكري أو السياسي في النزاعات المعقدة
*تعدد الأطراف الفاعلة (دول، منظمات، ميليشيات)، ما يصعب الوصول إلى حلول نهائية
*الضغوط الدولية والإقليمية التي تدفع نحو التهدئة المؤقتة
*الحاجة لحماية المصالح الحيوية (الطاقة، التجارة، الأمن الداخلي).

٣- أمثلة من الواقع الإقليمي والدولي:

أ-الحالة السورية: التوازن القائم بين روسيا، وإيران، وتركيا، والولايات المتحدة، يرفض حدًا أدنى من الاستقرار، رغم غياب حل نهائي

ب- الخليج العربي وإيران: استراتيجية التوازن (عبر التفاهمات الأمنية والردع المتبادل) ساعدت في تقليل التصعيد، خصوصًا في ملف هرمز والهجمات على البنى التحتية

ج-الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي: إدارة الصراع دون حله، عبر تفاهمات غير مباشرة (مثل التهدئة المؤقتة في غزة)، تمثل نموذجًا لاستراتيجية الحد الأدنى من الاستقرار

٤- فوائد هذه الاستراتيجية ومخاطرها:

أ-الفوائد:

*منع التصعيد إلى حروب واسعة.
*الحفاظ على قنوات التواصل مفتوحة.
*تهيئة البيئة للحلول المستقبلية.

ب-المخاطر:

*تكريس حالة «اللا سلم واللا حرب».
*إطالة عمر الصراعات دون حلول جذرية.
*احتمالية الانهيار المفاجئ للاستقرار في حال اختلال التوازن.

٥- شروط نجاح الاستراتيجية:

*وجود قوى ضامنة تملك القدرة على التدخل عند اللزوم
*تفاهم ضمني بين الخصوم حول» الخطوط الحمراء»
*وجود قنوات حوار سرية أو رسمية.
*قدرة الأطراف على ضبط الفواعل غير النظامية مثل الميليشيات أو الجماعات المسلحة

٦- البدائل والمخرجات المستقبلية:

*إذا نجحت استراتيجية التوازن، قد يتم الانتقال إلى عملية سياسية أكثر شمولية

*أما إذا فشلت، فقد تعود المنطقة إلى حالة انفجار شامل أو تحولات في خرائط النفوذ.

الفصل الثالث: قراءة إيرانية محتملة للتحرك السعودي

أولًا: دوافع التحرك السعودي من وجهة النظر الإيرانية:

١- مناورة تكتيكية لا استراتيجية

قد ترى إيران أن التحرك السعودي، هو تكتيكي ومؤقت، يهدف لخفض التصعيد في مرحلة معينة، وليس تغييرًا استراتيجيًا

٢- استجابة لضغوط داخلية وخارجية:

*طهران قد تفسر الانفتاح السعودي بوصفه محاولة للتكيف مع ضغوط اقتصادية ومجتمعية داخلية، إلى جانب تراجع الالتزام الأمريكي المباشر بأمن الخليج

٣- رغبة سعودية في كبح النفوذ الإيراني:

*ترى إيران أن السعودية تسعى لإعادة التموضع بهدف تحجيم نفوذ إيران في مناطق الاشتباك، خصوصًا في اليمن والعراق

٤- مشروع رؤية ٢٠٣٠م كفرصة:

* تعتقد إيران أن السعودية تدرك أن الاستقرار الإقليمي ضروري لتحقيق رؤيتها الاقتصادية، وبالتالي فهي مجبرة على التهدئة وليس راغبة بها بالكامل

ثانيًا: الحسابات الإيرانية في التعامل مع التحرك السعودي:

١- الاستفادة من خفض التصعيد

*إيران قد تستغل هذا التحرك لتخفيف عزلتها الإقليمية والدولية، خصوصًا في ظل العقوبات الغربية

٢- الاختراق الناعم للداخل الخليجي:

*ترى في العلاقات الجديدة فرصة لتوسيع أدوات نفوذها في الخليج عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية

٣-عدم التخلي عن أوراق القوة:

*رغم التهدئة، ستبقى إيران على حضورها ونفوذها في ساحات مثل اليمن ولبنان بوصفها أوراقًا تفاوضية وضمانات أمنية

٤- متابعة التحولات الداخلية السعودية:

*إيران قد ترصد التحولات الاجتماعية والسياسية في المملكة وتدرس مدى تأثيرها على توازن القوى الداخلي وصورة السعودية في العالم الإسلامي

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية المحتملة من المنظور الإيراني:

١- سيناريوهات التعاون المشروط:

*تقارب محدود يخدم مصالح مشتركة (الطاقة، الأمن البحري، الحج، التبادل التجاري) دون التطرق للملفات الخلافية العميقة

٢-سيناريو الشك والانفجار المؤجل:

*استمرار الشكوك المتبادلة قد يؤدي إلى عودة التوتر في أي لحظة، خاصة إذا تغيرت مواقف السعودية أو تعرضت إيران لضغوط دولية جديدة

٣- سيناريو التنافس الهادئ:

*علاقة تقوم على توازن المصالح لا الثقة، يرافقها تنافس ناعم في مناطق النفوذ لكن دون تصعيد مباشر

رابعًا: التحديات أمام القراءة الإيرانية:

*صعوبة فهم النوايا الحقيقية للتحول السعودي، خاصة مع تعدد مراكز القرار داخل المملكة

*التحولات المتسارعة في العلاقات الدولية للسعودية (التقارب مع الصين، روسيا، والانفتاح

على اسرائيل) قد تربك الحسابات الإيرانية.

* الضغط الشعبي داخل إيران بسبب الازمات الداخلية قد يقيد قدرة النظام على بناء سياسة خارجية مرنة تجاه الرياض

خاتمة:

التحرك السعودي نحو التهدئة والانفتاح لا يفهم في طهران على أنه انقلاب جذري في توجه المملكة، بل يقرأ غالبًا في سياق موازنة المصالح والبحث عن الاستقرار المرحلي. وبين الحذر الإيراني من «فخاخ دبلوماسية» محتملة، ورغبتها في كسر العزلة، يبقى مستقبل العلاقات السعودية _الإيرانية رهينًا لحسن النوايا، والتفاهم حول ملفات عالقة، ووجود رغبة حقيقية لدى الطرفين لتجاوز إرث الماضي

خامسًا: هل ترى إيران الزيارة السعودية تهديدًا أم فرصة؟

١- متى ترى إيران الزيارة السعودية تهديدًا؟

أ-عند زيارة السعودية لدول تعدّها إيران خصومًا استراتيجيين (الولايات المتحدة، إسرائيل)

*زيارة ولي العهد أو مسؤولين سعوديين إلى واشنطن أو تل أبيب، تفسر في طهران كتحرك لبناء تحالفات عسكرية أو أمنية تهدف إلى تطويقها

ب-عند توقيع اتفاقيات دفاعية أو أمنية:

*أي زيارة تتوج بتفاهمات عسكرية، مثل إنشاء درع صاروخي مشترك في الخليج أو اتفاقيات تسليح، تُعدُّ تهديدًا مباشرًا للأمن الإيراني

ج-عند دعم مشاريع تقويض النفوذ الإيراني:

*مثل الدعم السعودي العلني للمعارضة الإيرانية في الخارج، أو التحركات المناهضة لإيران في المنظمات الدولية

د-عند تنسيق سعودي مع دول غربية ضد إيران:

*سواء في الملف النووي أو في ملفات مثل حقوق الإنسان أو العقوبات، فإن أي اصطفاف سعودي مع واشنطن أو الاتحاد الأوروبي يقرأ بوصفه إعادة اصطفاف ضد طهران

٢- متى ترى إيران الزيارة السعودية فرصة؟

أ- إذا كانت الزيارة تعزز الحوار الإقليمي:

*زيارات السعودية لدول مثل العراق، عمان، قطر، أو حتى الصين وروسيا، تعدّها طهران فرصة لتعزيز مقاربات التهدئة والحوار الجماعي

ب- إذا كانت تصب في مصالح اقتصادية مشتركة:

*الزيارات السعودية التي تنتهي بتفاهمات اقتصادية إقليمية (استثمارات، ممرات نقل، مشاريع الطاقة)، قد تنظر إليها إيران بوصفها نافذة لكسر العزلة الاقتصادية المفروضة عليها

ج- إذا جاءت ضمن استراتيجية الاستقلال الإقليمي عن الغرب:

*أي توجه سعودي نحو «تعدد الشراكات» والابتعاد عن الاعتماد على واشنطن، يقرأ في طهران بوصفه تحولًا استراتيجيًا مفيدًا لإيران.

د- إذا فتحت الزيارة المجال لتقارب ثنائي:

*زيارات سعودية تشمل ملفات مثل اليمن، والحج، أو أمن الملاحة، قد تُعدُّ فرصة لفتح علاقات جديدة وتحقيق اختراقات سياسية

٣- التحليل الإيراني المبني على البراغماتية والحذر

*إيران لا تبني موقفًا مطلقًا من الزيارة، بل تقيم النتائج لا النوايا

*حتى في الحالات التي تقرأ بوصفها تهديدًا، تميل طهران إلى الرد السياسي أو الإعلامي أكثر من التصعيد المباشر

*البراغماتية الإيرانية تسمح لهم بتحويل

بعـض التهديـدات إلى فـرص، خصوصًـا، في ظـل حاجتهـا لتقليـل الضغـط الـدولي عليهـا

٤- أمثلـة على زيـارات سـعودية وردود الفعـل الإيرانيـة

أ-زيارة السعودية إلى الصين (٢٠٢٣م):

*رأت فيهـا إيـران فرصـة، خاصـة أنهـا رعـت الاتفـاق بين الطـرفين لإعـادة العلاقـات

ب-الزيارات المتكررة لواشنطن أو باريس:

*أبـدت طهـران فيهـا تحفظًـا حـذرًا، خاصـة إذا ترافقـت مـع مواقـف سـعودية منتقـدة لإيـران في ملفـي البرنامـج النـووي ودورهـا في المنطقـة

ج- أي تقارب سعودي _ إسرائيلي:

*تعـدّه طهـران تهديـدًا استراتيجيًـا، وتتعامـل معـه ضمـن «معركـة كسر الإرادات « الإقليميـة

٥- الخلاصة والتقييم النهائي

*هـل تـرى إيـران الزيـارة السـعودية تهديـدًا أم فرصـة؟

-الإجابـة ليسـت واحـدة، بـل مزدوجـة تعتمـد على المـكان، والتوقيـت، ومخرجـات الزيـارة

_ إيـران سـتواصل قـراءة التحـركات السـعودية بعيـون الأمـن القومـي أولًا، لكنهـا لـن تغلـق البـاب أمـام اسـتثمارها لصالـح مصالحهـا متـى سـنحت الفرصـة

سادسًا: آفاق التعاون أو التوظيف السياسي:

١- مجـالات التعـاون الممكنـة بين إيـران والسـعودية

أ- الأمن الإقليمي:

* إمكانيـة إنشـاء قنـوات حـوار أمنـي بشـأن الخليـج واليمـن

* التنسـيق لـضمان أمـن مضيـق هرمـز والملاحـة البحرية

ب- الاقتصاد والطاقة:

*فتـح أبـواب التجـارة البينيـة والاسـتثمار المتبـادل

*التعـاون في منظمـة أوبـك+ لتعزيـز اسـتقرار أسـواق النفـط

ج- الملف اليمني:

*تفـاهمات مبدئيـة حـول وقـف دعـم التصعيـد مـن الجانـبين

*دعـم عمليـة سياسـية شـاملة تقودهـا الأمـم المتحـدة بموافقـة إيرانيـة سـعودية مشتركـة

د- القضايا الإسلامية المشتركة:

*تنظيـم ملـف الحـج والعمـرة بشـكل أكثر انسـيابية

*تنسـيق المواقـف في القضايـا الإسلاميـة الـكبرى، مثـل القضيـة الفلسـطينية

هـ- التعاون العلمي والثقافي:

*احـتمالات تبـادل الـخبرات في المجـالات العلميـة، والطبيـة، والتعليميـة

٢- التوظيف السياسي للانفتاح

أ- من الجانب الإيراني:

*تحـسين صـورة إيـران خارجيًـا والتأكيـد على قدرتهـا على الحـوار

*كسر العزلـة الإقليميـة المفروضـة عليهـا مـن بعـض الـدول

*الاسـتفادة مـن العلاقـة مـع السـعودية بوصفها ورقـةً في المفاوضـات النووية

ب- من الجانب السعودي:

*تقديـم السـعودية بوصفهـا قـوة إقليميـة قـادرة على قيـادة التهدئـة

*تقويـة موقعهـا في الملفـات الإقليميـة أمـام الولايـات المتحـدة والغـرب

*تسـويق التهدئـة بوصفهـا عـاملًا مسـاعدًا لرؤيـة ٢٠٢٣م والانفتـاح الاقتصـادي

٣- التحديات التي تواجه التعاون.

*انعـدام الثقـة المتراكـم بسـبب تجـارب سـابقة مـن التوتـر والخـداع

*الاخـتلاف الحـاد في الـرؤى الإقليميـة خاصـة في

ما يتعلق بنفوذ إيران في سوريا ولبنان

*الضغوط الدولية على إيران بسبب الملف النووي قد تعرقل الانفتاح

*احتمال تصاعد التوتر في ملفات مثل اليمن أو البحرين يعيد الأمور إلى نقطة الصفر

٤- السيناريوهات المستقبلية المحتملة

أ_ سيناريو التعاون الخليجي:

*تنمو العلاقات ببطء في ملفات غير حساسة، مثل الاقتصاد والثقافة، وتُؤجَّل الملفات الساخنة

ب- سيناريو التوظيف السياسي المحدود:

*يُستغل الانفتاح في تحسين الصورة الإقليمية لكل طرف، دون تغييرات جوهرية في القضايا الأمنية

ج- سيناريو الانتكاسة:

حدوث تصعيد عسكري أو سياسي مفاجئ يعيد القطيعة، خاصة إذا تغيرت المواقف في اليمن أو العراق أو حدث تقارب سعودي – إسرائيلي علني.

سابعًا- احتمالات الاحتواء مقابل التواطؤ:

١- فرضية الاحتواء – الزيارة لاحتواء إيران لا التحالف معها

أ- إعادة توجيه السلوك الإيراني:

*السعودية قد تسعى لإقناع إيران بضبط تحركاتها الإقليمية (في اليمن، والعراق، ولبنان، وسوريا) مقابل مكاسب سياسية أو اقتصادية

ب- منع التصعيد المباشر:

*احتواء احتمال المواجهة العسكرية أو التهديد للأمن الخليجي من خلال الحوار المباشر بدل المواجهة بالوكالة

ج-احتواء التمدد الصيني والروسي عبر إيران:

*السعودية قد تستخدم علاقتها بطهران لتوازن تقارب إيران مع قوى تعدّها الرياض منافسة استراتيجيًا

د-تعزيز صورة السعودية بوصفها قوة عقلانية مسؤولة:

*هذه الخطوة تعكس تحولًا سعوديًا نحو الريادة الإقليمية عبر الدبلوماسية لا التصعيد

٢- فرضية التواطؤ – هل هناك تنسيق غير معلن؟

أ-تقاسم النفوذ في المنطقة:

*قد يُفسر بعضهم الزيارة بأنها تأتي ضمن تفاهمات غير معلنة حول تقسيم النفوذ في ملفات مثل اليمن وسوريا

ب-تحييد ملفات حساسة:

*إمكانية التواطؤ على تحييد ساحات معينة عن الصراع (مثل العراق أو البحرين) لتحقيق مكاسب لكلا الطرفين

ج-توظيف الزيارة لتحسين مواقف دولية:

*إيران قد توظف الزيارة لتخفيف الضغوط الغربية بزعم أنها تتجه للحوار

*والسعودية قد تستثمرها لإثبات دورها القيادي في تقارب المحاور

د-سكوت متبادل عن التدخلات:

*نوع من «التواطؤ الصامت» إذا قبلت كل دولة بالتحركات الميدانية للأخرى في مناطق نفوذها مقابل عدم التصعيد

٣- قراءة النتائج والمؤشرات الواقعية:

أ- مؤشرات على الاحتواء

*تصريحات رسمية تدعو للتهدئة والتكامل الاقتصادي

*دعوات مشتركة لحل الأزمات بالطرق السياسية (مثل في اليمن).

*فتح سفارات وقنوات أمنية مشتركة.

ب-مؤشرات على التواطؤ

*استمرار النفوذ الإيراني في مناطق الصراع دون اعتراض سعودي

*تجاهل متبادل لبعض السلوكيات الإقليمية.

*تسريبات عن تفاهمات خلف الأبواب المغلقة

٤- المواقف الدولية والإقليمية من الزيارة

*الولايات المتحدة: قد تنظر بحذر إلى هذه الزيارة، خشية تراجع النفوذ الغربي لصالح تقارب الخصوم

*إسرائيل: ترى أي تقارب سعودي – إيراني بأنه خسارة في ملف عزل إيران

*دول الخليج الأخرى: بعضها يشجّع التقارب لخفض التوتر، وبعضها الآخر يخشى خسارة الاصطفاف الخليجي الموحد.

٥- التقدير الاستراتيجي – إلى أين يتجه هذا المسار؟

*الاحتمال الأقرب هو مزيج من الاحتواء الحذر والتفاهم المرحلي، حيث لا توجد ثقة كافية لتنسيق عميق، ولا مصلحة في التصعيد الكامل

*الطرفان يستثمران في هذه العلاقة بوصفها أداة لضبط الإيقاع الإقليمي، لا تحالفًا استراتيجيًا دائمًا

الفصل الرابع: النتائج المحتملة على النظام الإقليمي:

أولًا: السياق الإقليمي للزيارة

تراجع الاستقطاب الحاد بين محوري «الممانعة» و«الاعتدال»

*تصاعد الأزمات المشتركة (أمن الطاقة، والأمن البحري، والتدخلات الدولية).

*الحاجة إلى منظومة إقليمية جديدة أكثر استقرارًا بعد عقد من الفوضى والحروب بالوكالة

*دخول وسطاء دوليين جدد مثل الصين وروسيا إلى معادلة العلاقات الخليجية – الإيرانية

ثانيًا: النتائج السياسية المحتملة على النظام الإقليمي

١-تراجع منطق المحاور الصلبة

*قد تؤدي الزيارة إلى إضعاف الاصطفافات الحادة، وخلق هندسة إقليمية أكثر مرونة

٢-إطلاق دينامية جديدة للحوار الإقليمي

فتح مسارات متعددة بين إيران والسعودية يمكن أن يُلهم حوارًا إقليميًا أوسع يشمل ملفات النزاع كاليمن، وسوريا، والعراق، ولبنان.

٣-إعادة رسم أدوار الدول الوسيطة

مثل: عمان، والعراق، وقطر قد تعزز أدوارها في تسهيل التفاهمات بين الأطراف المتنافسة

٤- تعديل الموقف من الصراعات المزمنة

إمكانية إحداث اختراقات دبلوماسية في الملفات المتجمدة، مثل الأزمة السورية أو انسداد المسار السياسي في لبنان

ثالثًا: النتائج الأمنية والعسكرية المحتملة

١-خفض التوتر في الخليج العربي

*التفاهم السعودي – الإيراني قد يقلل من التهديدات على الملاحة البحرية وأمن الطاقة

٢-إعادة تقييم الحسابات في اليمن

*تقارب الطرفين قد يمهد لتسوية يمنية تحفظ مصالح الجميع، وتخفف من مخاطر التصعيد

٣-ضبط السلوكيات بالوكالة

*الحد من استخدام الجماعات المسلحة بوصفها أدوات نفوذ متبادل، ما يسهم في تهدئة ساحات الصراع

٤- احتمال تأسيس إطار أمني إقليمي

قد تمهد الزيارة لفكرة إنشاء منظومة أمن جماعي خليجية – إيرانية بإشراف إقليمي، بدلًا من الاعتماد على القوى الخارجية

رابعًا: النتائج الاقتصادية والتنموية المحتملة

١- توسيع فرص التكامل الاقتصادي

إذا تبعت الزيارة خطوات عملية، فقد تُفتح

قنوات للاستثمار والتجارة المتبادلة، خصوصًا في الطاقة والتكنولوجيا

٢- استقرار بيئة الأعمال والاستثمار:

التهدئة السياسية تنعكس إيجابًا على مناخ الاستثمار الإقليمي، مما يدعم خطط التنمية الكبرى مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠م.

٣- تشجيع التعاون في مشاريع البنية التحتية الإقليمية

كالربط الكهربائي والمائي، والموانئ، والممرات البرية والبحرية

خامسًا: التحديات التي قد تعيق النتائج الإيجابية

*الشكوك المتبادلة المتراكمة بين الطرفين.

*استمرار الصراعات بالوكالة دون ضوابط واضحة

*الضغوط الدولية، خاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل، التي قد تعارض تقاربًا عميقًا بين الرياض وطهران

*احتمالات تراجع الالتزامات من أي من الطرفين إذا تغيّر ميزان القوى أو الظروف الإقليمية

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية للنظام الإقليمي بعد الزيارة

١-سيناريو التهدئة المستدامة

*تنجح السعودية وإيران في بناء قواعد اشتباك جديدة تقلل من فرص التصعيد وتعزز منطق التعاون

٢-سيناريو التفاهم المحدود

*يستمر الحوار لكن دون نتائج ملموسة، وتبقى العلاقة محكومة بالحذر والتوظيف التكتيكي

٣-سيناريو الانتكاسة

يعود التوتر بسرعة إذا حصلت استفزازات أو صدامات في ملفات حساسة، مما يُعيد المنطقة إلى أجواء الصراع

سابعًا: هل يفتح التحرك السعودي _الإيراني بابًا لإعادة توازن الردع؟

١- مفهوم توازن الردع في السياق الإقليمي

توازن الردع يعني قدرة كل طرف على منع الآخر من التصعيد أو الهجوم بفعل الكلفة العالية للرد

في منطقة الشرق الأوسط، يتخذ الردع أشكالًا متعددة: وعسكرية، وأمنية، وسياسية، واقتصادية

العلاقة بين السعودية وإيران شكّلت على مدى العقود الماضية محورًا رئيسًا في اختلال هذا الردع بفعل الحروب بالوكالة والتدخلات غير المباشرة

٢- التحرك السعودي – الإيراني: من القطيعة إلى التواصل

*شهدت العلاقات حالات تصعيد حاد في اليمن، والبحرين، ولبنان، وسوريا

*عودة العلاقات برعاية صينية شكّلت تحولًا نوعيًا في سياسة التفاعل بين الطرفين

*الزيارات المتبادلة جاءت وسط رغبة مشتركة في تجنب المواجهة المباشرة وتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية

٣- مؤشرات على إعادة تشكيل الردع

أ- تقليص الحروب بالوكالة

*التفاهمات الثنائية قد تؤدي إلى تحجيم دور المليشيات المسلحة في اليمن ولبنان

*تقليل استخدام الأدوات غير النظامية سيُعيد الردع إلى قواعده التقليدية: (دولة في مواجهة دولة)

ب- تعزيز الردع المتبادل القائم على الحوار:

*إنشاء قنوات اتصال أمني مباشر يخفف من احتمال سوء الفهم أو التصعيد غير المحسوب

*الـردع هنـا لا يعتمـد فقـط على القـوة، بـل على القـدرة على ضبـط الإيقـاع مـن خلال الدبلوماسـية

ج- تعدد مراكز التوازن في المنطقة

*يـؤدي هـذا التقـارب إلى إضعـاف الاحتـكار الإسرائـيلي – الأمـريكي للـردع الاستراتيجـي في المنطقـة

*قـد تظهـر تحالفـات مرنـة جديـدة تُعيـد توزيـع الكوابـح والمحفـزات لـلصراع

٤- حدود إعادة التوازن – تحديات مستمرة

أ-الشكوك المتبادلة

*لا تـزال هنـاك مخـاوف سـعودية مـن النوايـا الإيرانيـة الإقليميـة، والعكـس صحيـح

*هـذا التوجـس يُقلـل مـن إمكانيـة بنـاء «ردع مسـتدام» مـا لم تُختـبر الثقـة ميدانيًـا

ب-العوامل الخارجية:

الولايـات المتحـدة وإسرائيـل قـد تعـرقلان تقاربًا عميقًـا بين الريـاض وطهـران، خشـية خسـارة نفـوذ الـردع التقليـدي القائـم على العـداء الإيـراني – الخليجـي

ج-عدم التوازن العسكري

تبقـى إيـران متقدمـة في بعـض القـدرات غير التقليديـة (الصواريـخ، والطائـرات المـسيّرة، والشـبكات الوكيلـة)، مـا يخـل بالـردع التقليـدي في بعـض الجبهـات

٥- تأثير التحرك على توازنات أخرى في المنطقة

أ-إسرائيل وإيران

إذا شـعر الكيـان الإسرائـيلي بـأن السـعودية تبتعـد عـن المواجهـة مـع طهـران، فقـد يُصعـد منفـردًا ضـد إيـران، مما يـغير معادلـة الـردع الإقليميـة

ب- التحالفات الخليجية

دول خليجيـة أخـرى قـد تعيـد تموضعهـا الاستراتيجـي إمـا بـالاقتراب مـن إيـران أو تعزيـز تحالفهـا مـع الغـرب لتـوازن السـعودية

ج- تركيا ومصر

قـد تسـتثمر الـدول الإقليميـة الـكبرى في هـذا التقـارب لتعزيـز دورهـا بوصفهـا وسـيطًا أو لتحقيـق مكاسـب في ملفـات مثـل الطاقـة والنقـل الإقليمـي

٦- السـيناريوهات المسـتقبلية لتـوازن الـردع بعـد التحـرك السـعودي – الإيـراني

أ-سيناريو التوازن المرن

*يتحـول الـردع مـن مواجهـة مبـاشرة إلى حالـة تـوازن ناعـم قائـم على «إدارة النفـوذ» بـدلًا مـن تحجيمـه

ب-سيناريو الردع المتقطع

*تُسـتأنف التهدئـة في لحظـات، وتتعطـل في أخـرى، مـع اسـتمرار الحـذر والتوتـر

٣-سيناريو التصعيد المحسوب

*يفشـل التحـرك السـياسي، ويعـود الـردع إلى منطـق «الـردع بالـردع»، أي العـودة إلى أدوات القـوة والتهديـد

ثامنًا: أثـر ذلـك التحـرك على العلاقـة السـعودية _الأمريكية

١- السـياق التاريخـي للعلاقـة السـعودية – الأمريكيـة

*بـدأت العلاقـة منـذ أربعينـات القـرن الماضي وتطـورت لتشـمل التعـاون في النفـط، والأمـن، والتسـليح، ومكافحـة الإرهـاب

*شـهدت العلاقـة توتـرات متقطعة (أحـداث ١١ سـبتمبر، والحـرب في اليمـن، وجريمـة خاشـقجي، والملـف النـووي الإيـراني).

*رغـم التوتـر، ظلـت العلاقـة قائمـة على أسـاس المنفعـة المتبادلـة

٢- دلالات التحـرك السـعودي – الإيراني بالنسـبة لواشنطن

أ-تقارب تم برعاية صينية

*أثار قلقًا أمريكيًا لكون الصين بدأت تلعب دورًا استراتيجيًا بديلًا عن واشنطن في الوساطة الإقليمية

ب- محاولة سعودية لخلق توازن استراتيجي مستقل

تسعى السعودية إلى تنويع تحالفاتها، ما قد يُفهم بأنه إعادة صياغة للتحالف مع واشنطن وفق شروط جديدة

ج_ إضعاف سياسة «الاحتواء المزدوج»

التي كانت ترتكز على دعم الخليج ضد إيران، إذ قد تتحول السعودية من خصم مباشر لإيران إلى شريك مرحلي في التهدئة

٣- الأثر السياسي والاستراتيجي على العلاقة

أ-تآكل النفوذ الأمريكي في الخليج

*التقارب يعكس تراجع هيمنة واشنطن بوصفها_ «ضامن أوحد» لأمن الخليج

*بروز الصين بوصفه لاعبًا فاعلًا يعزز تعدد الأقطاب في المنطقة

ب- تغير أولويات السياسة السعودية:

السعودية تركز حاليًا على التنمية والاقتصاد (رؤية ٢٠٢٣م) لا المواجهات، ما يقلل من حاجتها للتحالفات العسكرية المكلفة.

ج-إعادة توازن الملفات الإقليمية

تسعى الرياض إلى حل الأزمات عبر الحوار لا المواجهة (كما في اليمن وسوريا)، وهو ما قد يتعارض مع بعض المصالح الأمريكية

٤- الأثر الأمني والعسكري

أ-استقلال نسبي في القرار الأمني

قد تؤدي التفاهمات مع طهران إلى خفض الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

ب- تقييد استراتيجية الضغط القصوى على إيران

التقارب يضعف أي جهود أمريكية مستقبلية لعزل إيران، خصوصًا إذا رفضت الرياض دعم خطوات تصعيدية ضد طهران

ج- مخاوف أمريكية من تحول في التوازنات الإقليمية

واشنطن تخشى أن يؤدي هذا التحرك إلى تقارب أوسع بين الرياض وكل من بكين وموسكو، ما يُهدد مصالحها طويلة المدى

٥- الأثر الاقتصادي والطاقوي:

أ- تباين في أولويات سوق الطاقة

السعودية تتعاون مع الصين وإيران لتثبيت استقرار السوق، بينما أمريكا تفضل خفض الأسعار لحماية المستهلك الأمريكي

ب- تنويع الشراكات الاقتصادية

تحركات الرياض تعكس رغبة في الخروج من الهيمنة الغربية والانفتاح على استثمارات آسيوية وإقليمية

٦- رد الفعل الأمريكي المحتمل

أ- محاولة استيعاب التحرك

قد تتجه واشنطن إلى تعزيز الحوار مع السعودية للحفاظ على التحالف

ب- تشديد الضغط على إيران بدلًا من السعودية

*باستخدام أدوات مثل العقوبات وتفعيل التحالفات الإقليمية (الهند، إسرائيل، أوروبا).

: ج-مراجعة استراتيجية التمركز في الخليج

*مع تقليل الوجود العسكري التدريجي وتحويل التركيز نحو الردع غير المباشر

تاسعًا: سيناريوهات مستقبلية للعلاقة السعودية – الأمريكية بعد التحرك السعودي – الإيراني

السيناريو وصفة أثره على العلاقة

تحالف مرن تستمر العلاقة لكن بشروط أكثر

توازنًا شراكة قائمة على المصالح لا التبعية

تحول استراتيجي تتجه السعودية نحو استقلال استراتيجي أوسع

تراجع النفوذ الأمريكي عودة إلى الاصطفاف القديم

تفشل التهدئة مع إيران، فتعود الرياض إلى واشنطن تعزيز التحالف ضد طهران

عاشرًا: مستقبل العلاقة السعودية _ الإسرائيلية

١- السياق الإقليمي والدولي:

أ-التقارب السعودي-الإيراني:

*جاء بعد قطيعة دامت سبع سنوات، أثر اقتحام السفارة السعودية في طهران عام ٢٠١٦م

*يهدف هذا التقارب إلى تهدئة التوترات الإقليمية خاصة في اليمن وسوريا والعراق، حيث تدعم كل دولة أطرافًا متعارضة.

ب-الجهود الأمريكية للتطبيع السعودي-الإسرائيلي

*تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق اختراق دبلوماسي بين الرياض وتل أبيب، ضمن استراتيجية لعزل إيران وتعزيز التحالفات الإقليمية.

٢- المواقف الرسمية:

أ-المملكة العربية السعودية:

*تؤكد على أن أي تطبيع مع إسرائيل مرهون بإقامة دولة فلسطينية وفق مبادرة السلام العربية. كما تشدد على أهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ب-إيران:

ترفض بشدة أي تقارب بين السعودية وإسرائيل، وتعدّه تهديدًا لمصالحها الإقليمية، مع ذلك قد تكتفي طهران بإدانة معتدلة لتجنب تفويض التقارب مع الرياض.

ج-إسرائيل:

*تشعر بالقلق من التقارب السعودي _الإيراني، وتعدّه فشلًا في استراتيجيتها لعزل طهران. كما تخشى من فقدان فرصة تطبيع العلاقات مع الرياض.

٣- العوامل المؤثرة:

أ-الملف الفلسطيني:

*يظل حجر الزاوية في أي تقارب سعودي _ إسرائيلي، تصر الرياض على ضرورة تحقيق تقدم ملموس في هذا الملف قبل أي تطبيع.

ب-التوازنات الإقليمية:

*يسعى الطرفان السعودي والإيراني إلى تقليل التوترات الإقليمية، مما قد يؤثر على مدى استعداد السعودية للتقارب مع إسرائيل

ج-الضغوط الدولية:

*تلعب الولايات المتحدة دورًا محوريًا في دفع السعودية نحو التطبيع، مقابل تقديم ضمانات أمنية ومساعدات تقنية

٤- السيناريوهات المحتملة:

أ-تجميد مؤقت لمسار التطبيع: قد تؤدي التوترات الإقليمية، خاصة بين إيران وإسرائيل إلى تأجيل أي خطوات تطبيعيه بين السعودية وإسرائيل.

ب-تطبيع مشروط: قد توافق السعودية على تطبيع محدود مع إسرائيل، مقابل تحقيق تقدم في الملف الفلسطيني وضمانات أمنية أمريكية.

ج-تسوية شاملة: في حال نجاح التقارب السعودي _الإيراني واستقرار الأوضاع الإقليمية، قد يتم التوصل إلى اتفاق شامل يشمل تطبيع العلاقات السعودية _الإسرائيلية

الفصل الخامس: النتائج المتوقعة:

١-تخفيض التوترات الأمنية والعسكرية في المنطقة:

مـن أبـرز النتائـج المتوقعـة تعزيـز الاسـتقرار في الخليـج العـربي، عبر تخفيـف النزعـة التصعيديـة بين البلديـن، والتوافـق على آليـات منـع الاشـتباك أو الحـوادث البحريـة أو الجويـة

٢- إطلاق حوارات أمنية مباشرة:

يمكـن أن تمهّـد الزيـارة لتشـكيل لجـان تنسـيقية أمنيـة أو عسـكرية مشتركـة تبحـث ملفـات حساسـة مثـل أمـن الممـرات البحريـة، واليمـن، وسـوريا

٣- تعزيز الثقة الاستراتيجية بين الطرفين:

ترسـل الزيـارة رسـالة إيجابيـة للطـرف الإيـراني حـول جديـة الريـاض في الانفتـاح، مما قـد يسـهم في بنـاء منـاخ ثقـة يُترجـم لاحقًـا إلى تعـاون أمنـي أوسـع

٤-تأثيرات على ملفات إقليمية حساسة:

يُتوقـع أن تنعكـس نتائـج هـذه الزيـارة على ملفـات مثـل الأزمـة اليمنيـة، إذ إن تقاربًـا سـعوديًا-إيرانيًا قـد يسرّع مـن التسـوية السياسـية هنـاك، فـضلًا عـن تهدئـة الوضـع في العـراق ولبنـان

٥-تهيئـة البيئـة الإقليميـة لمشـاريع اقتصاديـة مشتركـة

الأمـن هـو شرط الاسـتثمار، والتفاهـم السـعودي- الإيـراني قـد يفتـح البـاب أمـام مشـاريع إقليميـة تشـمل البنيـة التحتيـة والطاقـة واللوجسـتيات

خاتمة

تمثـل زيـارة وزيـر الدفـاع السـعودي إلى طهران خطـوة مفصليـة في مسـار التحـول الاستراتيجـي الـذي تشـهده السياسـة السـعودية تجـاه إيـران والمنطقـة عمومًـا

فهـي لا تعكـس فقـط رغبـة في تجـاوز مرحلـة التوتـرات الأمنيـة، بـل تـشير إلى تبنـي الريـاض نهجًـا جديـدًا يقـوم على الحـوار والتنسـيق الأمنـي لـضمان اسـتقرار الإقليـم

ومـن خلال هـذه الزيـارة، تسـعى المملكـة إلى إعـادة تشـكيل التوازنـات الإقليميـة مـن موقـع القـوّة الهادئـة، وتأكيـد دورهـا بوصفهـا فـاعلًا عقلانيًـا قـادرًا على فتـح قنـوات التواصـل حتـى مـع الخصـوم التقليـديين، بمـا يخـدم رؤيتهـا الوطنيـة ويعـزز الأمـن الجماعـي في الخليـج والمنطقـة الأوسـع

وفي ظـل هـذه المعطيـات، يمكـن عـدّ هـذه الزيـارة حجـر أسـاس لمرحلـة جديـدة مـن العلاقـات السـعودية-الإيرانية، مبنيـة على الاحترام المتبـادل والمصالـح المشتركـة

المصادر

١-لمرصد: تطور كاشف: أهداف زيارة وزير الخارجية السعودي إلى إيران _المرصد.

٢-https://www.skynewsarabia.com/middleeast. أهداف الزيارة السعودية لطهران ومضمونها

٣-https//www.aljazeera.net.17-4-2025 أهداف زيارة وزير الدفاع السعودي لطهران،

٤-https//www.qudspress.com. التوقيت والدلالة الإقليمية للزيارة السعودية لطهران

٥-https//www.iranintl.com.أبعاد الزيارة السعودية إلى طهران

٦--financial times.saudi Arabias. Defence minister visits iran ahead of US talks.

٧- BBC.NEWS .حرب غزة.ماذا تعني زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى السعودية في هذا؟ التوقيت

٨-التصريحات الرسمية السعودية والإيرانية

٩-وثائق سابقة حول معادلة الردع والتهديدات النووية الإيرانية

- تحليلات مراكز الدراسات مثل: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS-10مركز كارنيغي، ومركز الأهرام

١١-المعهد المصري للدراسات، العلاقات السعودية _الإيرانية الواقع واحتمالات المستقبل.

١٢--Iranintl.Saudi Foreign ministers Visit to Tehran Marred By Diplomatic Incident l iran International.

١٣-The Washington Post At center of diplomatic intrigue, Israeli envoy Pursues Saudi Prize.

تقديم كتاب.. (تاريخ السودان) لنعوم شقير (بيروت 1981)..

من وثائق المهدية إلى سرديات الفتح المصري

إعادة قراءة «تاريخ السودان»: مضمون الكتاب ومنهجية التحقيق والتحرير

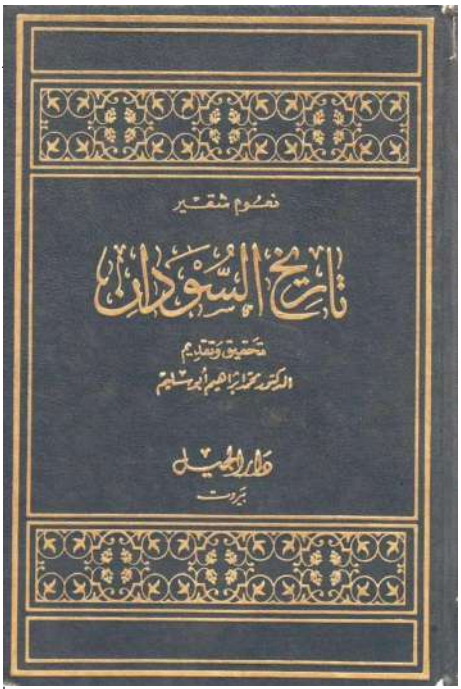

استعرضت مجلة «بريم» الصادرة عن مؤسسة «اليوم الثامن للإعلام والدراسات» في عددها الخامس عشر، كتاب تاريخ السودان للمؤرخ نعوم شقير، بتحقيق وتقديم الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم، والصادر عن دار الجيل - بيروت، في طبعته الجديدة لعام ١٨٩١م

وقد أعيد نشر الكتاب بعد حذف جزأين منه:

الجزء الأول المتعلق بجغرافيا السودان، إذ اعتُبر متضمنًا معلومات عامة كتبت لفائدة السائحين آنذاك، وقد انتفت الحاجة إليها في الحاضر نظرًا لتوافر معارف أوسع وأكثر دقة

وجزء من القسم الثالث الذي تناول بدايات العهد الثنائي، حيث احتوى في معظمه على تعيينات وزيارات وخطب بعض القادة في سنوات الحكم الأولى، وهو ما رأى المحقق أنه لا يحمل قيمة معرفية أو تحليلية حقيقية

ويشير المحقق في المقدمة إلى أن هذه التعديلات تكشف عن كون الكتاب قد نُشر في الأصل على أجزاء، مما استلزم تغييرًا في منهجيته عند إعادة إصداره

جاءت هذه الطبعة في (٨٢٠١) صفحة، وضمّت تسعة أبواب موزعة على تسعة وخمسين فصلًا، تناولت مختلف مراحل التاريخ السوداني، من العصور القديمة حتى نهاية الدولة المهدية واستعادة السيطرة المصرية - البريطانية على السودان

☐ عرض د. سالم الحنشي

رئيس تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الباب الأول

في تاريخ إيثيوبيا منذ عهد الدولة المصرية السادسة سنة ٣٧٠٣ ق.م إلى دخول النصرانية لبلاد النوبة سنة ٥٤٥م».

وقُسِم هذا الباب على أربعة فصول، تناول الفصل الأول تاريخ إثيوبيا قبل انتظام ملكها، منذ الدولة المصرية السادسة حتى الثامنة عشرة (٣٧٠٣-١٦٠٠ ق.م). وفيه امتدت حدودها من أسوان حتى أعماق الحبشة، وعرفت باسم «كوش» في النصوص القديمة، وكان سكانها من السود، واختلفت الآراء حول أصلهم، وعُرِفت القبائل الإثيوبية بتفرقها وحروبها، وكان للمصريين علاقات تجارية وعسكرية معها، حيث قام عدد من ملوك مصر بحملات وغزوات موثقة ضدها

ويتناول الفصل الثاني نشوء مملكة نبتة في إثيوبيا وتطورها تحت تأثير الحضارة المصرية منذ الدولة الثامنة عشرة سنة ١٦٠٠ ق.م إلى نهاية الدولة الخامسة والعشرين من الدول المصرية سنة ٦٦٤ ق.م»، ويصف العلاقات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا، بدءًا من التعاون إلى فترات الغزو والسيطرة المتبادلة، يبرز دور ملوك مصر كتحوتمس الثالث ورمسيس الثاني في غزو النوبة، وبالمقابل صعود مملكة نبتة بقيادة بعنخي الذي غزا مصر ووحّدها تحت حكمه، ويسرد الفصل وقائع حملة بعنخي العسكرية، واستسلام الأمراء المصريين، ودوره في إعادة تنظيم السلطة، مما يشير إلى بداية الدولة المصرية الخامسة والعشرين ذات الأصول النوبية

وجعل الفصل الثالث في تاريخ مملكة مروى، «وهو تاريخ إثيوبيا منذ بدء الدولة المصرية السادسة والعشرين سنة ٦٤٤ ق. م إلى دخول الديانة المسيحية لبلاد النوبة سنة ٥٤٠م» وفيه شهدت مملكة مروى نهضة بعد سقوط نبتة، وامتدت من الشلال الأول إلى أعالي النيل الأزرق. اشتهرت بعلاقاتها المتوترة مع الفراعنة والفرس، وواجهت حملات كمبيز الفاشلة، وفي عهد اليونان، توسعت سلطة البطالسة جنوبًا، وبرز ملوك كأرجمينس الذي حدّ من سلطة الكهنة. أما في عهد الرومان، فقد تصدت كنداكة للرومان لكنها هُزِمت، ثم دخلت النصرانية إلى المنطقة تدريجيًا، واندثرت الوثنية بحلول القرن السادس، واستمرت ممالك مثل أكسوم وسوبه، ودخلت النوبة في المسيحية قبيل الفتح الإسلامي لمصر سنة ٦٤٠م

وأفرد الفصل الرابع لتناول آثار إثيوبيا ولغاتها وديانتها وتمدنها وحكومتها وشرائعها وأخلاق أهلها وعاداتهم

الباب الثاني

في تاريخ النوبة في عهد النصرانية

وقُسِمَ هذا الباب على فصلين، ابتدأهما بتمهيد جغرافي ذكر فيه بأنه في العهد المسيحي، قامت في إثيوبيا النوبية مملكتان قويتان: مملكة المقرة (النوبة السفلى) وعاصمتها دنقلة، ومملكة علوة (النوبة العليا) وعاصمتها سوبة، وكانتا نصرانيتين على المذهب اليعقوبي، وسكن النوبة ضفاف النيل بينما عاش البجة في الصحراء الشرقية وبقوا على الوثنية، تميزت علوة بالثراء وكثرة الجيش، وانتشرت فيها حكايات غريبة عن الزراعة بمساعدة الجن، وكان السكان يعبدون الكواكب أو قوى الطبيعة، رغم اعتراف بعضهم بإله واحد

وخصص الفصل الأول من هذا الباب في تاريخ النوبة السفلى، منذ دخول النصرانية

إليها سنة ٥٤٥م إلى انقراضها منها سنة ١٣١٨م. وأورد فيه بأنه في سنة ٥٤٥ ميلادية، أرسل بطريرك الإسكندرية مبشّرين إلى بلاد النوبة لنشر الديانة المسيحية، وهؤلاء المرسلون نجحوا في إدخال النصرانية إلى هناك، وبدأ الناس يعتنقونها بشكل تدريجي، وتمكّنت المسيحية من الانتشار في النوبة، لاسيما في الجزء المعروف بـ«النوبة السفلى»، وأصبح لها تأثير كبير على حياة الناس، وثقافتهم، وحكمهم، وصار هناك تواصل ديني وثقافي مستمر بين النوبة ومصر، لاسيما مع الكنيسة القبطية في الإسكندرية، وكان تبنّي النوبة للمسيحية حدثًا مهمًا؛ لأنها صارت جزءًا من العالم المسيحي الذي كان له نفوذ كبير آنذاك

وجعل الفصل الثاني في تاريخ النوبة العليا(مملكة علوة أو مملكة العنج) منذ دخول النصرانية إليها في القرن السادس للمسيح إلى انقراضها منها وخراب سوبة سنة ٩١٠هـ/ ١٥٠٥م على يد الفونج، وبيَّن بأن المسيحية امتدت إليها من النوبة السفلى، لكن لم تُسجل عنها تفاصيل كثيرة، وبعد الفتح الإسلامي لمصر، بدأ العرب، خاصة من جهينة وبني العباس، بالهجرة إلى النوبة، وتزايد عددهم بعد فتح النوبة السفلى حتى غلب العنصر العربي على السكان مع بقاء حكم العنج، وفي القرن السادس عشر، تحالف العرب مع الفونج وأسقطوا مملكة العنج وخرّبوا سوبة بالكامل، ثم أسسوا مملكة الفونج في سنار، ومشيخة عربية في قري، وأدَّى هذا الغزو إلى اندثار النوبة العليا ولغتها، واعتناق من تبقى من أهلها الإسلام واستخدامهم اللغة العربية، رغم بقائهم مميزين عن العرب في الملامح والعادات، ولم تبقَ من النصرانية سوى آثار بعض الكنائس والأديرة، وبعض النقوش القبطية واليونانية، مما يدل على وجود المسيحية القوي سابقًا، التي كانت على مذهب اليعاقبة، وكانت لغات الكنائس القبطية واليونانية

الباب الثالث

في تاريخ البجة في صدر الإسلام

يُقسَم هذا الباب إلى فصلين، ويبدأه بتمهيد جغرافي يبين فيه أن البجة قوم يسكنون الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، عرفوا بقوة بأسهم وبدائيتهم، وكانوا يعبدون الأصنام قبل الإسلام، يعيشون حياة بدوية متنقلة ويعتمدون على الرعي وتربية المواشي، ويشتهرون بامتلاكهم لمناجم الذهب والزمرد، ويتميزون بثقافتهم الخاصة، ومن عاداتهم ختان الإناث، ووراثة النسب من جهة الأم، ويعتزون بالضيافة، ويستخدمون الحراب والأسلحة التقليدية في الحرب، وصناعة السلاح تقوم بها النساء

الفصل الأول: في تاريخ البجة

ويظهر تاريخهم بأنهم قوم بدو بلا ملك موحد، تعايشوا مع المسلمين تارة وهاجموهم تارة أخرى، وأول من هادنهم عبيدالله بن الحبحاب، ثم عقد معهم عبدالله بن الجهم صلحًا مفصلًا في عهد المأمون، لكنهم نقضوه مرارًا، وأرسل المتوكل حملة بقيادة القمي فهزمهم، وأمن ملكهم علي بابا مقابل دفع الخراج، وتزايد وجود العرب لاسيما ربيعة في أرض البجة، فاختلطوا بهم وتزاوجوا، مما خفف عدوانهم تدريجيًا وانتشر الإسلام فيهم، فأسلم بعضهم، خاصة الحدارب، بينما بقي آخرون على الوثنية، وتحوّل البجة لاحقًا إلى قبائل متعددة تدين بالإسلام وتتكلم لغتها الأصلية «البيجاوية»

الفصل الثاني: في مدن البجة

ويذكر بأنه اشتهر للبجة في الإسلام مدينتان

على ساحل البحر الأحمر، وهما عيذاب وسواكن، أما عيذاب فهي المكان المعروف الآن برأس رواية، وهي بليدة على شاطئ البحر يعدَّي منها الركب المصري المتوجه إلى الحجاز على طريق قوص في ليلة واحدة في أغلب الأوقات فيصل إلى جدة. أما سواكن فهي جزيرة، بقدر ضيعة صغيرة، أقل من ميل في ميل وبينها وبين البحر الحبشي بحر قصير يُخاض إليها من البر، وهي وما حولها للبجا، وأهلها طائفة من البجا تسمى الخاسة، وهم مسلمون ولهم بها ملك، وله ضرائب على التجار، وبين سواكن وعيذاب نحو سبع مراحل

الباب الرابع

في تاريخ مملكة سنار

منذ خراب سوبة سنة ٩١٠هـ/ ١٥٠٥م

إلى الفتح المصري لسنار سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م

قُسِم هذا الباب إلى أربعة فصول مسبوقة بتمهيد ويتبعها ملحق، على النحو الآتي

تمهيد: ويذكر فيه أن مملكة سنار تأسست سنة ٩١٠هـ/١٥٠٥م بعد خراب مملكة علوة النصرانية، ونشأت نتيجة تحالف بين الفونج والعرب، واختلف المؤرخون في أصل الفونج، وإن كان الأرجح أنهم خليط من عرب وسود، وامتدت المملكة جغرافيًا بين البحر الأحمر والنيل الأبيض، وخضعت العديد من المشيخات والممالك لحكم الفونج إما مباشرة أو بواسطة مشيخة العابدلاب

الفصل الأول: في تاريخ ملوك الفونج في سنار

ويذكر بأن عمارة دنقس أسس مملكة الفونج، وتجنب صدامًا مع السلطان سليم بإثبات إسلام المملكة، وتعاقب على الحكم ٢٧-٢٨ ملكًا، وبلغ جيشهم ٢٥ ألف مقاتل، واشتهرت سنار بالثروة والتجارة الدولية، عُرِفَ ملوكها بالكرم وجمع الزكاة، وكانت أختامهم من أكبر أختام الملوك في السودان

الفصل الثاني: في مشيخة العابدلاب

أسسها عبدالله جماع في قرّي، وتوارثها أبناؤه حتى عزل ناصر ود عجيب عام ١٨٢١م، وكان للعابدلاب منزلة مرموقة عند الفونج، وكانوا يؤيدون تعيين الملوك والمشايخ، وعرفوا بالتوقير والاحترام، ولهم طقوس خاصة في تولية الزعماء تعرف بـ»الككر والطاقية»، ولم يكن الوراثة ثابتة بل بحسب رضى السلطان

الفصل الثالث: في الممالك والمشيخات التي خضعت رأسًا لملوك الفونج

شملت ممالك كـ: خشم البحر، فازوغلي، الحمدة، بني عامر، الحلائقة. تميزت بتنوع إثني وديني وتداخل عربي وإفريقي، تولى بعضها ذرية الفونج وارتبطت بالحبشة تجاريًا، وحافظت على عاداتها المحلية رغم خضوعها لسلطة سنار

الفصل الرابع: في الممالك والمشيخات التي خضعت للفونج بواسطة العابدلاب

شملت الشنابلة، والجموعية، والجعليين، والميرفاب، والرباطاب، والمناصير، والشايقية، وأخرى. وكان لكل مملكة نظامها وزعامتها الخاصة تحت إشراف العابدلاب، وعُرِفَت بعض هذه الممالك بالشجاعة والكرم مثل الشايقية والميرفاب، وخضعت هذه الممالك تدريجيًا للنفوذ المصري العثماني قبيل القرن ١٩.

ملحق: في تاريخ الكشاف الأتراك

ويذكر فيه دخول الأتراك النوبة سنة ١٥٢٠م بقيادة حسن قوسي بطلب من بعض القبائل، وامتداد نفوذهم حتى الشلال الثالث، وتأسيسهم إدارة عسكرية في الدر وعرفوا بالكشاف الغز، واستوطن النوبة قبائل عربية مثل الجوابرة، الكنوز، الأشراف، وحدث تداخل بين العنصر العربي والنوبي

الباب الخامس

في تاريخ مملكة الفور

منـذ أول نشـأتها إلى الفتـح المصري ٨٤٨ - ١٢٩١هـ / ١٤٤٥ - ١٨٧٥م

وجـاء في هـذا البـاب فـصلان يسـبقهما تمهيـد، على النحـو الآتي

تمهيد في أصل سلطنة الفور

ترجـع أصـول سـلطنة الفـور حسـب التقاليـد السـودانية إلى العـرب، ويُقـال إنهـم مـن بنـي العباس، تأسسـت في جبـل مـرة، وتأثـرت بهجـرات العـرب المسـلمين مـن مصر وتونـس والحجـاز، ويُـروى أن تأسـيس السـلطنة تـم بـزواج عـربي مـن ابنـة السـلطان المحلي فولـدت سـليمان المؤسـس، ويُنسَـب كـثير مـن أهـل دارفـور إلى أبي زيـد الـهلالي

الفصل الأول: في تاريخ سلاطين الفور

أسـس السـلطان سـليمان الأول السـلطنة عـام ٨٤٨هـ ووحّـد القبائـل المتفرقـة وأدخـل الإسلام في بعضهـا، وخضـع لـه ٢٧ ملـكًا، سـبعة منهـم مجـوس والباقـون مسـلمون، سـاعدته القبائـل العربيـة كالهبانيـة والرزيقـات، وجعلـت الفـاشر عاصمـة لهـا إلى مـدة انتهائهـا، بعـد أن كانـت في جبـل مـرة عنـد التأسـيس، ونقلهـا تيراب(السـلطان الثـاني والعشرون) إلى بلـدة شـوبة قـرب كبكبيـة، وانتهـت السـلطنة بمقتـل السـلطان إبراهيـم على يـد الـزبير باشـا سـنة ١٢٩١هـ.

الفصـل الثـاني: في حكومـة سـلطنة الفـور وبعـض أخبارهـ

كانـت السـلطنة ملكيـة مطلقـة ذات نظـام إداري هرمـي مـن النـواب والشراتي والدمالـج والمشـايخ، واسـتند الحكـم إلى الشريعـة والعـرف (قانـون دالي)، وكان الدخـل مـن الـزكاة والضرائـب والهدايـا، واهتمـت السـلطنة بالتعليـم والتجـارة، ولهـا جيـش غير نظامـي، وطقـوس فريـدة، وظلـت مسـتقلة حتـى دخـول الحكـم المصري

الباب السادس

في تاريخ الفتح المصري للسودان منذ فتح سنار إلى قيام الثورة المهدية (١٢٣٦ - ١٢٩٨هـ / ١٨٢١ - ١٨٨١م)

وورد في هـذا البـاب أربعـة فصـول على النحـو الآتي

الفصـل الأول: في حملـة إسماعيـل باشـا على سـنار (١٨٢٠-١٨٢٣م)

قـاد إسماعيـل باشـا حملـة بأمـر محمـد علي لفتـح السـودان؛ لأسـباب اقتصاديـة وعلميـة وعسـكرية، فبـدأ بدنقلـة وضـم الشـايقية بعـد معركـة شرسـة، ثـم فتـح بربـر، وشـندي، والمتمـة، والخرطـوم، استسـلمت سـنار بعـد مقتـل وزيرهـا، وواصـل إسماعيـل حملتـه حتـى فـازوغلي دون أن يجـد الذهـب، ثـم عـاد لينظـم الإدارة ويفـرض الضرائـب رغـم مقاومـة السـكان

الفصـل الثـاني: في حملـة الـدفتردار على كردوفان وفتـح الأبيض سـنة ١٨٢١م

أرسـل محمـد علي صهـره الـدفتردار لفتـح كردوفـان، فقاتـل المقـدوم مسـلم في معركـة ضاريـة في بـارة انتهـت بقتلـه وهزيمـة قواتـه، ودخـل الـدفتردار الأبيـض ثـم صـدّ هجومًـا مـن دارفـور بقيـادة أبي اللكيلـك، ولم يسـمح للأوروبـيين بمرافقتـه وسـجل مشـاهداته بشـكل سـطحي في رسـائل للقاهـرة

الفصـل الثالـث: في غـدر الملـك نمـر وقتـل إسماعيـل باشـا سـنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م

غـدر الملـك نمـر بإسماعيـل باشـا وقتلـه حرقًـا مـع جنـوده في شـندي بعـد فـرض جزيـة ثقيلـة عليـه، وانتقـم الـدفتردار بوحشـية، فقتـل وأحـرق مدنًـا وقـرى عديـدة مثـل شـندي والحلفايـة والعيلفـون، وسـبى الأهـالي. وفـرّ نمـر إلى الحبشـة حيـث أُكـرِم مـن الـراس علي ومـات هنـاك، بينـما

واصل الدفتردار التنكيل بالمتمردين حتى عاد إلى مصر

الفصل الرابع: الولاة في السودان

تعاقب على حكم السودان ولاة عيّنهم محمد علي بعد الفتح، وتميزت فترتهم بالقسوة في فرض الضرائب والسيطرة بالقوة، ومن أبرزهم إسماعيل باشا، والدفتردار، وعثمان بك جركس المعروف بوحشيته، وعلي خورشيد الذي جعل الخرطوم عاصمة، إلا أن تجاهلهم لرفاه السكان قد أدّى إلى تزايد الغضب ومهد لاندلاع الثورة المهدية

الباب السابع

في تاريخ الثورة المهدية

وقد قُسِمَ هذا الباب على ثلاثة وعشرين فصلًا، على النحو الآتي

يتناول الفصل الأول أسباب الثورة المهدية ونجاحها، موضحًا أن الظلم الإداري، والضرائب الباهظة، وانهيار السلطة التركية المصرية، وانتشار الفساد، كانت عوامل مباشرة في إشعالها، كما أسهمت الخلفية الدينية والاضطرابات في مصر في تعزيز شرعية دعوة المهدي، ويرجع نجاح الثورة إلى بساطة الدعوة، وقوة شخصية المهدي، والتفاف القبائل حوله، وضعف الحاميات العسكرية حينها

وخصص الفصل الثاني في بدء سيرة محمد أحمد وذكر الأسباب التي حملته على الظهور بدعوى المهدية، ويسلط فيه الضوء على نشأة المهدي، وتكوينه الديني، والأسباب التي دفعته لإعلان المهدية، مما مهد الطريق لثورة كبرى في تاريخ السودان، فيذكر بأنه (محمد أحمد المهدي) ولد في جزيرة ضرار من أعمال دنقلة عام ١٨٤٣م. ونشأ في بيئة دينية، حيث تلقى تعليمه في خلاوي القرآن وتعلم على يد شيوخ صوفيين، أبرزهم الشيخ محمد شريف حفيد الشيخ الطيب صاحب الطريقة السمانية في سنة ١٨٦١م، وتميز بزهده وتقواه، وكان يرفض الممارسات التي تخالف الشريعة، مثل السماح بتقبيل اليد والغناء والرقص في المناسبات، وأمضى سنوات في العبادة والتأمل، ثم انتقل إلى جزيرة أبا في سنة ١٨٧١م، حيث أسس مدرسة دينية، وجذب إليه العديد من الطلاب، وكان يجول البلاد شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا للدعوة، فرأى حال الناس وتمنيهم ظهور المهدي لينقذهم من سوء الحال التي وصلوا إليها، فقام في عام ١٨٨١م بدعوى المهدية ويخبر بأنه يشعر برؤى دينية، وكان يرى النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) في منامه، مما دفعه للاعتقاد بأنه المهدي المنتظر، وأخذ يقرأ عن صفات المهدي وعلاماته وأحواله وأعماله ليتمثلها، وأعلن دعوته في مارس ١٨٨١م سرًا في تلاميذه المقربين، ثم بايعوه على نصرة المهدية، فبدأت دعوته تنتشر بين القبائل، حيث دعاهم للجهاد واتباع سنة النبي، مما شكل بداية الثورة المهدية

وأفرد الفصل الثالث لوقائع المهدي في جزيرة أبا، حيث أعلن دعوته للمهدية سنة ١٨٨١م، فبايعه عدد من تلاميذه ومريديه، ورفض المهدي الانصياع لأوامر الحكومة، بقيادة رؤوف باشا، بالقدوم إلى الخرطوم، وهو ما دفع السلطات إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة محمد بك أبي السعود باشا، فهزمها أنصار المهدي في أول انتصار عسكري لحركته، مما أكسبه مكانة كبيرة بين القبائل ومهّد لتوسّع دعوته

ويتناول الفصل الرابع وقائع المهدي في جبل قدير، حيث لجأ إلى الجبل بعد انتصاره في جزيرة أبا، واتخذه قاعدة لنشر دعوته، وانضمت إليه في هذا الجبل قبائل كثيرة، وازدادت قوته العسكرية والمعنوية، وحاولت

الحكومة القضاء عليه بإرسال حملات متتابعة، بقيادة محمد سعيد باشا، ثم راشد بك، وأبرزها حملة يوسف باشا الشلالي، لكنها هُزمت، مما عزز من مكانة المهدي ورسّخ دعوته، وحط من كرامة الحكومة في أعين أهل السودان، فاتفقت الأحزاب على نصره، وكثرة الوفود إليه للمبايعة

ويتناول الفصل الخامس وقائع الثورة في جزيرة سنار بين عامي ٢ _ ١٨٨٣م، إذ اندلعت انتفاضات واسعة بقيادة أنصار المهدي ضد الحكم التركي المصري، وتمكن المهدويون من السيطرة على أجزاء من الجزيرة، وألحقوا الهزائم بالقوات الحكومية، وهو ما أسهم في توسيع نفوذ المهدي بالوسط السوداني، وأظهر ضعف الإدارة المركزية أمام تنامي الثورة، رغم محاولة عبدالقادر باشا القضاء على أولئك إلا أنه لم يتم الأمر، ورجع إلى مصر واستبدل بغيره

وخصص الفصل السادس لوقائع الثورة في كردوفان خلال عامي ٢ – ١٨٨٣م، ويذكر بأنه اشتد نفوذ المهدي بعد أن جعل من الأبيض مركزًا له، فاستقطب القبائل ودعمها لدعوته، وحاولت الحكومة قمع التمرد بإرسال حملة هكس باشا، لكنها فشلت أمام التنظيم المحكم للمهدويين، وأسهمت هذه الانتصارات في ترسيخ سلطة المهدي على إقليم كردوفان وجعلها نقطة انطلاق نحو بقية السودان

وتناول في الفصل السابع وقائع المهدي في كردفان سنة ٢ – ١٨٨٣م، حيث استقر في الأبيض وجعلها قاعدة لحركته بعد أن بايعه أهلها، وبدأ بتنظيم دولته وإدارة شؤون المناطق التي خضعت له، وأرسل الدعوة إلى بقية الأقاليم، وأسس نظامًا إداريًا ودينيًا مستندًا إلى الشريعة، كما استعد لمواجهة الحملات الحكومية القادمة، مما جعل كردوفان مركزًا سياسيًا وعسكريًا للثورة المهدية

أما الفصل الثامن فتناول فيه حملة هكس باشا على المهدي في كردوفان عام ١٨٨٣، حيث أُرسلت قوة كبيرة بقيادة الجنرال الإنجليزي هكس لإخماد الثورة، ورغم تفوقها في العدد والعتاد، إلا أن الحملة قد وقعت في كمين محكم نصبه المهدي قرب شيكان، فدُمرت بالكامل وقُتل هكس وجنوده، وشكل هذا النصر الحاسم تحولًا كبيرًا لصالح المهدي، وعزز مكانته بوصفه قائدًا لا يُهزَم

ويتناول الفصل التاسع وقائع الثورة المهدية في دارفور سنة ٢ _ ١٨٨٤م، ويذكر بأن الثورة المهدية اندلعت في دارفور بقيادة الشيخ مادبو، وواجهها سلاطين باشا بقوات غير كافية فتوالت الهزائم عليه، مما أدى إلى اضطراره لإعلان إسلامه لاستعادة ولاء قواته، وحاول الصمود عبر التحالفات والمراسلات، لكن بعد هزيمة حملة هكس سقطت دارفور تدريجيًا في يد المهدي، وانتهى الأمر بتسليم سلاطين وكبار القادة المدن واحدة تلو الأخرى بين أواخر ١٨٨٣م وبداية ١٨٨٤م

وتناول الفصل العاشر وقائع الثورة في بحر الغزال سنة ٢ _ ١٨٨٤م، ويذكر بأنه قد وصلت الدعوة المهدية إلى الإقليم بقيادة أمراء مهدويين، تمكنوا من كسب تأييد بعض القبائل، وحققوا انتصارات على الحاميات الحكومية، وساعدت الطبيعة الجغرافية وعزلة المنطقة في ترسيخ النفوذ المهدوي، مما وسّع رقعة الثورة جنوبًا وأضعف سيطرة الحكومة التركية المصرية هناك

وخصص الفصل الحادي عشر لدور عثمان دقنة في الثورة بسواكن سنة ٣ _ ١٨٨٤م، وقد بقي شرق السودان هادئًا حتى سقطت الأبيض بيد الثورة سنة ١٨٨٣م، فقام عثمان

دقنة في سواكن عاملًا من قبل المهدي وقاد قبائل البجا ضد الوجود التركي المصري فيها، وحقق انتصارات بارزة على القوات الحكومية والإنجليزية، وقطع طرق الإمداد بين سواكن والداخل، وأصبح قائدًا بارزًا في الحركة المهدية، وعُرِفَ بشجاعته وحنكته العسكرية في تلك الجبهة الحيوية

ويتناول الفصل الثاني عشر إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم، الذي تم تعيينه حاكمًا عامًا للسودان في يناير ١٨٨٤م، بهدف إخلاء البلاد من القوات المصرية والموظفين، ووصل غوردون إلى الخرطوم في فبراير ١٨٨٤م، وبدأ في تنفيذ خطة لإعادة النظام، فعزل العديد من المسؤولين، وأعلن عن إصلاحات اقتصادية وتقليل الضرائب، ومع تصاعد الثورة بقيادة المهدي، حاول غوردون تحصين الخرطوم وإرسال قواته إلى مناطق مختلفة، وفي مارس، تصاعدت المعارك مع قوات المهدي، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا وتدهور الوضع العسكري في المدينة

يتناول الفصل الثالث عشر وقائع الثورة المهدية في بربر سنة ١٨٨٤م، حيث قاد محمد الخير ثورة بربر بعد إعلان الحكومة نيتها إخلاء السودان، فانضم إلى المهدي وحشد الزعماء المحليين لمناصرته، وحاصر بربر بجيش كبير رغم رفض الحامية التسليم، فاقتحمها بعد قتال عنيف وسقطت المدينة، واستولى الثوار على الخزينة وأسروا حسين باشا وأرسلوه إلى المهدي

ويتناول الفصل الرابع عشر وقائع الثورة المهدية في دنقلة سنة ١٨٨٤م، ويذكر بأن الشيخ الطيب والشيخ الهدي قادا ثورات في دنقلة دعمًا للمهدي، فهُزِم الطيب في واقعة الدبة الأولى، ثم انهزم الهدي في الدبة الثانية بعد خسائر كبيرة. فأرسل المهدي محمود ود الحاج لمساندة الهدي، فاشتبكا مع مصطفى باشا في كورتي وقتلا مع تشتت جيشهما، مما أعاد الأمن للمنطقة حتى خروج الإنجليز عام ١٨٨٥م

يتناول الفصل الخامس عشر تجدد وقائع الثورة المهدية في سنار سنة ٣ _ ١٨٨٤م، ويذكر بأنه قد شهدت سنار ومناطقها في هذين العامين سلسلة من المواجهات بين قوات الحكومة التركية والمهدية، بدأت بواقعة الشريف انجضو وانتهت بتسليم صالح الملك لفداسي، وتصاعدت حركة محمد ود البصير في الحلاويين، وتم حصار فداسي ثم تسليمها لأبي قرجة بأمر المهدي، ودارت معارك أخرى كواقعة أبي الحسنى وواقعة الشيخ غالب، وانتهت بانتصارات مؤقتة للحكومة قبل تفاقم الوضع لصالح المهدية

ويتناول الفصل السادس عشر تطورات حصار الخرطوم في أواخر سنة ١٨٨٤م، إذ قاد أبو قرجة والشيخ العبيد حصارًا عنيفًا على الخرطوم بأمر من المهدي، بينما قاوم غوردون بشكل منظم رغم الأزمات الداخلية، وشهدت المعارك انتصارات مثل بري والجريف، إلا أن وقعة أم ضبان كانت هزيمة قاسية، وأرسل غوردون بعثات لدعم الحاميات واستطلاع أخبار الجيش الإنجليزي، لكنها واجهت مقاومة محلية، في الوقت ذاته، شدد المهدي الحصار وزاد التوتر الشعبي في الخرطوم

ويتناول الفصل السابع عشر تاريخ الحملة الإنكليزية سنة ٤ _ ١٨٨٥م، وكانت الحملة البريطانية بقيادة اللورد ولسلي لإنقاذ الجنرال غوردون المحاصر في الخرطوم، موضحًا الطرق المقترحة، والعقبات اللوجستية، وتفاصيل القتال في الصحراء والنيل، وواجهت الحملة مقاومة

عنيفة من قوات المهدي، ووقعت معارك أبرزها معركة أبي طليح، حيث تكبد الطرفان خسائر كبيرة، وتمكنت القوات البريطانية من التقدم إلى المتمة تمهيدًا للوصول إلى الخرطوم، لكن التأخير كان له عواقب وخيمة

يتناول الفصل الثامن عشر المراحل الأخيرة من حصار الخرطوم سنة ١٨٨٥م، حيث اشتدت معاناة السكان ونفدت المؤن، في ظل بقاء غوردون متمسكًا بالدفاع رغم اليأس من وصول النجدة، وفي ٢٦ يناير ١٨٨٥م، اقتحمت قوات المهدي المدينة بعد حصار دام أكثر من عشرة أشهر، وقُتِلَ غوردون في القصر، فشكل سقوط الخرطوم نهاية الحكم التركي المصري في السودان وبداية الدولة المهدية

ويتناول الفصل التاسع عشر استكمال أحداث الحملة الإنكليزية سنة ١٨٨٥م، حيث واصلت تقدمها نحو السودان رغم سقوط الخرطوم، وبعد علمها بمقتل غوردون، تراجعت دون قتال كبير، مكتفية بإنقاذ ما تبقى من الجنود والمدنيين، وقد كشف هذا الفصل عن تخبط السياسة البريطانية تجاه السودان، والانتهاء بانسحاب كامل، تاركةً البلاد تحت سيطرة المهدي وقواته

ويتناول الفصل العشرون تجدد نشاط عثمان دقنة في سواكن سنة ١٨٨٥م، ويذكر بأنه واصل مقاومته للقوات البريطانية والمصرية بعد سقوط الخرطوم، وقاد هجمات شرسة على مواقع العدو وكبّده خسائر فادحة، مستفيدًا من دعم قبائل البجا ومعرفته بتضاريس المنطقة، ورغم تفوق العدو في العتاد، ظل دقنة شوكة في خاصرة الاحتلال، ممثلًا الجبهة الشرقية للثورة المهدية

ويتناول الفصل الحادي والعشرون امتداد الثورة المهدية إلى بلاد كسلا، ويبين فيه تمكن أنصار المهدي من كسب ولاء قبائل المنطقة، ودخلوهم في مواجهات مع الحاميات المصرية والإيطالية، وقيادة القادة المهدويين حملات ناجحة أضعفت سيطرة الحكومة على الإقليم، وهو ما أدَّى إلى سقوط كسلا بيد المهدية، وأسهم ذلك في توسيع نفوذ الدولة المهدية شرقًا وتعزيز جبهتها ضد التدخلات الأجنبية

ويتناول الفصل الثاني والعشرون، في المهدي بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٥م، ويذكر بأنه بعد سقوط الخرطوم، دخل المهدي المدينة وأسس عاصمته في أم درمان، وأخذ ينظم شؤون الدولة الجديدة، وبايعه الناس إمامًا، وشرع في وضع أسس الحكم دينيًا وإداريًا، وبدأ بإرسال السرايا لتأمين بقية السودان، ومطاردة الإنجليز حتى دنقلة، وشرع في التخطيط لغزو مصر والشام، وكتب منشورات يدعو فيها المسلمين لنصرته، كما سك عملة جديدة وجمع الزكاة، لكنه توفي قبل تحقيق مشروعه التوسعي

ويتناول الفصل الثالث والعشرون في وفاة المهدي وصفاته وتعاليمه، توفي المهدي محمد أحمد في ٢٢ يونيو ١٨٨٥ بعد إصابته بالحمى، وكان قائدًا دينيًا وسياسيًا في السودان، سعى لإحياء الإسلام الأول وإقامة العدل، ففرض مذهبه الخاص وألغى المذاهب الأربعة، واتبع أسلوبًا صارمًا في الحكم والتشريع، وتميز بصفات خلقية وروحية عالية، لكنه اتخذ موقفًا متشددًا من معارضيه. خُلفه الخليفة عبد الله التعايشي، واستمر تأثير دعوته في السودان رغم رفض علماء العالم الإسلامي لها

ويذكر في نهاية هذا الباب من أنكر ادعاء المهدية من أهل السودان وخطأوه في وجهه بقصد إراحة ضمائرهم مع الله فسلموا، ويقول بأنهم ثلاثة أشخاص، وهم: الشريف محمد الأمين بن الشريف يوسف أفندي، والشيخ

محمد الزاكي، والشيخ محمد نور أحمد، وهناك من أباح بسره بخطأها فقتل، ويشير إلى اهتزاز العالم الإسلامي لهذه الدعوى وهجرة الجماعات إليه من الهند ومصر والحجاز وبلاد المغرب، وموقف الحكومة من دعواه المتمثل في إصدار السلطان عبدالحميد منشورًا رسميًا ببطلان دعوى المهدية وتوزيعه على جميع الأقطار الإسلامية، واستفتاء الحكومة لعلماء الأزهر بدعوى المهدية في شهر محرم سنة ١٣٠١هـ فأفتوا بتكذيبه، ويورد في نهاية هذا الباب رسالتين في بطلان دعوى المهدية، الأولى: رسالة مفتي مجلس استئناف السودان شاكر الغزّي، والأخرى من السيد أحمد الأزهري ابن الشيخ إسماعيل الولي الكردوفاني شيخ الإسلام في عموم غرب السودان، جعلها بعنوان (النصيحة العامة لأهل الإسلام عن مخالفة الحكام والخروج عن طاعة الإمام) كتبها في عشر ليال بقيت من شعبان سنة ١٢٩٩هـ ويشير إلى أن تلك الرسائل في بطلان دعوى المهدية كانت بإيعاز من عبدالقادر باشا بعد أن ذهب واليًا على السودان، فضلًا عن رسالة للشيخ الأمين الضرير شيخ الإسلام في عموم شرق السودان سماها(هدي المستهدي إلى بيان المهدي والمتمهدي)، ورائية للأستاذ محمد شريف، أورد بعض أبياتها، ويذكر بأنها قد طبعت تلك الرسائل في مطبعة الحجر بالخرطوم ووزعت في البلاد

الباب الثامن

في خلافة عبدالله التعايشي

وجاء في عشرة فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول: في مبايعة عبدالله التعايشي

بعد وفاة المهدي، تولى عبدالله التعايشي الخلافة في السودان بعد مبايعته من قبل الخليفة شريف وأمراء آخرين، ورغم الحيرة التي انتابت بعضهم، لاسيما من الأشراف، فإن التعايشي نجح في تثبيت سلطته بمساعدة دهائه وقوة جيشه، وحاول الحفاظ على شعائر المهدية وتوسيع سلطته عبر توزيع المناصب على أفراد عائلته، مراقبة المنكرين والمزاحمين له على السلطة والبطش بهم بالقتل أو النفي، وقام بحملات عسكرية مثل فتح كسلا وسنار، ورغم أن وفاة المهدي أحدثت صدمة كبيرة في السودان، مع بعض الانتقادات لأفعاله، لكن السلطة السياسية تحولت تدريجيًا تحت قيادة التعايشي

الفصل الثاني: عود إلى حصار حامية كسلا سنة ١٨٨٥م

اشتد حصار الدراويش على حامية كسلا حتى نفد الطعام، فاضطرت الحامية للتسليم في ٢٩ يوليو بعد وعود بعدم الإيذاء، واستولوا على المدينة وغنائمها، ووقع الأسرى في الاستجواب والتعذيب، ووصل عثمان دقنة وكرّس سلطة الخليفة عبدالله، ثم هزم في معركة كوفيت أمام جيش الرأس الوله، وعاد إلى كسلا وأعدم بعض المسؤولين، ثم هدم معالم الخاتمية وغادر إلى سواكن

الفصل الثالث: عود إلى حصار حامية سنار ٤ _ ١٨٨٥م

حوصرت سنار بدءًا من نوفمبر ١٨٨٤م على يد قوات المهدية بقيادة المرضي وأعقبها حصار أشد من محمد عبدالكريم في أبريل ١٨٨٥م، حيث صمدت الحامية بقيادة النور بك وعثمان بك الدالي وسط معارك دامية ومجاعة قاسية، ورغم تحقيق بعض الانتصارات، انهارت المقاومة بعد موقعة كساب في أغسطس ١٨٨٥م، مما أدى إلى تسليم المدينة، ودخل الدراويش سنار ونهبوها، ثم أحرقها عبدالكريم بأمر

الخليفة عبدالله بعد وصول النجومي، فخربت تمامًا حتى إعادة تعميرها بعد الفتح. فأذاع التعايشي خبر فتح كسلا وسنار وكتب بذلك إلى أمرائه في الجهات

الفصل الرابع: في وقائع الحدود وأم درمان ٥ _ ١٨٨٦م

دارت واقعة جنس في ديسمبر ١٨٨٥ بين جيش المهدي بقيادة عبدالماجد محمد خوجلي وجيش الاحتلال بقيادة الجنرال ستفنسن، وانتهت بانتصار القوات المصرية والإنجليزية واستشهاد عبدالماجد وتراجع الأنصار، واستغل الخليفة التعايشي الهزيمة لتجريد الخليفتين شريف وود حلو من القوات والرايات خشية تمردهما، وعيّن عثمان الدكيم على بربر بدلًا من محمد الخير، كما واصل إرسال النجومي نحو دنقلة لحشد الأنصار ومتابعة الجهاد رغم انسحاب القوات البريطانية لاحقًا إلى حلفا

الفصل الخامس: في كتب التعايشي إلى خارج السودان في الدعوة إلى المهدية سنة ٦ _ ١٨٨٨م

ويذكر جهود الخليفة عبدالله التعايشي في نشر الدعوة المهدية خارج حدود السودان، وقد تمثلت في إرسال الخليفة رسائل إلى حكام وقادة في مناطق مختلفة، مثل السلطان عبد الحميد الثاني في الدولة العثمانية، والخديوي توفيق في مصر، والملكة فيكتوريا في بريطانيا، فضلًا عن دعوته لقبائل نجد والحجاز، ومنليك ملك الحبشة، ومحمد السنوسي في غرب السودان الأقصى، وسلطان واداي ورابح الزبير، ويسعى التعايشي من خلال هذه الرسائل إلى نشر المهدية وتعزيز سلطته الدينية والسياسية، وقد أظهرت هذه الخطوات طموحه في توسيع نطاق الدولة المهدية وتوحيد الأمة الإسلامية تحت رايته

الفصل السادس: في وقائع السودان الغربي سنة ٥ _ ١٨٩١م

يتناول في هذا الفصل وقائع السودان الغربي خلال تلك المدة، مركزًا على الأحداث في جبال النوبة وكردوفان ودارفور، إذ تعرضت جبال النوبة لهجمات من تجار الرقيق، وواجه سكانها هذه الحملات بالمقاومة، وسعت الدولة المهدية في كردوفان إلى فرض سيطرتها على القبائل من خلال إرسال القادة العسكريين، لكن بعض القبائل، لاسيما في جبال الداير، رفضت الخضوع، أما في دارفور فقد ظلت تحت حكم السلطان محمد الفضل الذي قاوم التوسع المهدي، ويظهر في هذا الفصل التحديات التي واجهت المهدية في فرض نفوذها على هذه المناطق الغربية من بلاد السودان

الفصل السابع: في وقائع السودان الشرقي سنة ٥ _ ١٨٩١م

يسلط الضوء فيه على المواجهات بين قوات المهدية والجيش المصري - الإنجليزي، وأورد ذكر عدة مواقع مهمة، منها في سواكن التي كانت قاعدة للعمليات البريطانية، وكسلا التي كانت تحت سيطرة المهدية وشهدت محاولات لاستعادتها، كما تطرّق إلى القلابات التي وقعت فيها معركة حاسمة هُزِم فيها الأمير عثمان دقنة، وأم درمان التي كانت مركزًا لتجميع وإرسال الجيوش. ويبرز الفصل كيف حاولت الدولة المهدية التصدي للهجمات البريطانية في الشرق، رغم تعدد جبهات القتال والتحديات العسكرية

الفصل الثامن: في وقائع خط الاستواء سنة ٧٩ _ ١٨٨٩م

تولى أمين باشا حكم خط الاستواء بعد غوردون، وواجه ثورة المهدية وسط ضعف العساكر وقلة الإمدادات، فحاول التفاوض والمقاومة ثم طلب النجدة من مصر، وقاد

ستانلي حملة لإنقاذه عام ١٨٨٧م، لكنه واجه صعوبات وعصيانًا من العساكر، وغادر أمين مع الحملة إلى زنجبار، ثم انضم للألمان وقُتل في الكونغو، أما خط الاستواء فوقع بين سيطرة الدراويش والبلجيك، ثم سيطر عليه الدراويش، وبعد فتح خط الاستواء أصبح التعايشي سيد السودان المصري كله

الفصل التاسع: في وقائع الحدود ودنقلة وفيها غزوة النجومي لمصر سنة ٦ _ ١٨٨٩م

بعد وفاة الإمام المهدي، أرسل الخليفة عبدالله التعايشي النجومي سنة ١٨٨٩م لفتح مصر، فقاد حملة ضخمة عبر الصحراء، ووصل إلى منطقة معتوقة، وقسم جيشه إلى ثلاثة أقسام، وواصل تقدمه حتى بلغ أرجين، حيث دارت معركة عنيفة مع القوات المصرية انتهت بخسائر فادحة في صفوف جيش النجومي، ورغم ذلك أصر النجومي على التقدم شمالًا، حتى وصل إلى تلال توشكي في ١ أغسطس ١٨٨٩م، وفي ٣ أغسطس، دارت معركة حاسمة بين جيش النجومي والقوات المصرية بقيادة الجنرال جرانفيل، انتهت بهزيمة ساحقة لجيش النجومي ومقتل الأمير عبد الرحمن النجومي، وتُعدُّ هذه المعركة نقطة تحول في تاريخ المهدية، حيث بدأت بعدها مرحلة انحسار الدولة المهدية في السودان.

الفصل العاشر: في وقائع أم درمان وسائر السودان سنة ٨٦ _ ١٨٩٠م

في عام ١٨٨٦، خرب الدراويش الخرطوم وعمروا أم درمان، فأنشأ الخليفة جامعاً كبيراً وقبة للمهدي لتثبيت دعائم سلطته. استخدم العنف والقمع لإخضاع القبائل، وواجه السودان مجاعة كارثية بين ١٨٨٨ و١٨٩٠ بسبب الجفاف والجراد. شهدت الفترة حملات قتل وتعذيب ضد معارضيه، مثل محمد نور وود عدلان، وأجبر البقارة على الهجرة لدعم سلطته المركزية

الباب التاسع

في استرجاع السودان

وقد جاء هذا الباب في ثمانية فصول يمكن عرضها على النحو الآتي

الفصل الأول: في استرجاع طوكر في ١٩ فبراير ١٨٩١م

استغلّت الحكومة المصرية فرصة غياب عثمان دقنة عن طوكر لغزوها واستعادتها بقيادة هولد سمث، بعد معركة شرسة في ١٩ فبراير ١٨٩١م، فانهزم الدراويش وقُتل منهم نحو ٧٠٠، واستعادت مصر السيطرة على طوكر مرة أخرى بعد أن كانت فيها قبل سبع سنوات، وجاءت الغنائم وفيرة، وعمّ السلام المنطقة مجددًا، وتمّ ذلك في أواخر عهد الخديوي توفيق، قبل ولاية عباس حلمي الثاني

الفصل الثاني: في استرجاع كسلا عن يد التليان في ١٧ يوليو ١٨٩٤م

استولى الإيطاليون على مدينة كسلا بعد انتصارهم على جيش المهدي في واقعة أغوردت سنة ١٨٩٤م، وقتلوا قائده أحمد علي، وأثار سقوط كسلا غضب الخليفة، لكنه لم يتمكن من الردّ، رغم محاولاته، بقي الإيطاليون في كسلا حتى سلموها لمصر سنة ١٨٩٧م، وكان هذا سببًا مهمًا لبدء سيطرة مصر على السودان

الفصل الثالث: في وقائع السودان الغربي في ولاية محمود أحمد سنة ١ _١٨٩٦م

تولى محمود أحمد قيادة جيوش الغرب في الفاشر عام ١٨٩١م، وقاد عدة غزوات ضد الميدوب والرزيقات وتمردات محلية، كما واجه ادعاءات الإصلاح من قبل رجل، في جبال النوبة، يقال إنه سمى نفسه مزيل المحن، وسماه بعضهم أبا نعال؛ للبسه لها، قال إن هدفه

رفع الظلم عن الناس، وتعامل بقسوة مع تلك التمردات، وأرسل لاستعادة النظام بعد ظهور دعاة زائفين في تامة، وعاد إلى أم درمان في ١٨٩٦م بأمر الخليفة استعدادًا لمواجهة الجيش المصري

الفصل الرابع: في وقائع أم درمان سنة ١ _ ١٨٩٦م

اندلعت فتنة بين الخليفة عبدالله التعايشي وأشراف المهدي، بسبب الخلاف على السلطة، وشهدت تلك الفترة مؤامرات، واعتقالات، ونفي وقتل للمعارضين، كما زادت حدة القمع والاستبداد، جرى نهايته صلح شكلي وتحالفات سياسية استعداداً للزحف المصري نحو السودان

الفصل الخامس: في استرجاع دنقلة سنة ١٨٩٦م

انفذ الجيش المصري والبريطاني حملة لاسترداد دنقلة عام ١٨٩٦م بقيادة كتشنر باشا، فشن حملة لطرد الدراويش وتأمين الحدود، وبدأت العمليات بتحصين عكاشة ومهاجمة فركة، ثم توالت الانتصارات في سواردة والحفير حتى احتلت دنقلة في سبتمبر من هذا العام، وواجه الجيش تحديات كبرى كالأوبئة والحر الشديد، لكنه نجح في تحقيق أهدافه العسكرية، وانتهت الحملة بتنظيم الإدارة في دنقلة وعودة القوات إلى مصر

الفصل السادس: في استرجاع بربر سنة ٧ _ ١٨٩٨م

واصلت القوات المصرية خلال، هذين العامين، بقيادة السردار كيتشنر استعادة السودان من الخليفة التعايشي، فمدت السكك الحديدية واحتلت مناطق استراتيجية مثل أبي حمد وبربر بعد معارك دامية، وتصدى الأنصار بشراسة، لكن تفوق السلاح والتنظيم المصري _ الإنجليزي حسم المعارك لصالحهما، لاسيما في وقعة عطبرة الحاسمة التي أُسر فيها الأمير محمود، ومهّد هذا الانتصار الطريق لاستعادة أم درمان وإنهاء دولة المهدية

الفصل السابع: في صفات الخليفة عبدالله وأخلاقه وحكومته وجيشه وإجماله

كان الخليفة عبدالله التعايشي ذا دهاء واستبداد، وقاسي الطباع، وغيورًا على سلطته وساعيًا لجعلها وراثية في نسله، وقد حكم السودان حكمًا عسكريًا صارمًا، وهمّش فيه القضاء والعلم وأذل خصومه، واعتمد على جيش ضخم متنوع، وأدار البلاد بقسوة تحت ستار الدين، لكنه ساءت إدارته بسبب الاستبداد وسوء المعاملة، مما أدى إلى نقمة الناس وتمهيد الطريق لسقوط دولته

الفصل الثامن: في استرجاع الخرطوم وسائر السودان

يتناول فيه حملة استرداد السودان من الحكم المهدي بقيادة السردار البريطاني، حيث بدأت باسترجاع طوكر، ثم دنقلة عام ١٨٩٦م، وتوالت الانتصارات البريطانية _ المصرية على قوات المهدية، وشهدت الحملة معارك فاصلة مثل فركة، وأدى ذلك إلى تراجع نفوذ الخليفة عبدالله، وبسقوط أم درمان عام ١٨٩٨م واستعادة الخرطوم، عادت السلطة للحكم الثنائي المصري-البريطاني

هذا وقد ورد في ثنايا الكتاب كثير من الأخبار التي تؤرخ للظواهر الكونية من خسوف وكسوف وظهور نجوم غريبة في النهار أو الليل، وحصول المجاعات في بعض الأماكن في بعض

الأوقات وأسبابها، وما تصل إليه حالة الناس فيها، فضلًا عن تفشي الأوبئة وما تحصده من ضحايا بين أهل السودان ومن يعيش معهم في أراضيهم، وكثير من الأمثال ومناسباتها، وذكر مؤلفات وأصحابها..

ويوجد في نهاية الكتاب الإشارة إلى أن الانتهاء من تأليفه كان يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٠٣م، بعد معايشة أهل السودان نحو ٢٠ سنة، وقضاء مدة سبع سنوات في جمع المواد وتمحيص الحقائق، وسنة ونصف في تبييض الكتاب وطبعه. ويلي تلك الإشارة ملحق بعنوان (تعليقات) فيه (٣٧) تعليقًا، يحدد فيه موقع ما يبينه من خلال ذكر رقم الصفحة والسطر الذي ورد فيه الموضع الذي يريد إيضاحه في التعليق إلا أنه في المتن لم يرد أي إحالة أو رمز يدل على أن في تعليق يتعلق به. و(٤٦) صورة معظمها لشخصيات قيادية ورد ذكرها في الكتاب، وقليل منها صور أختام وخرائط. ويعقبه فهرس يذكر فيه الأسماء _ أشخاص وأماكن ومواقع _ التي وردت في الكتاب مرتبة بالترتيب الألف بائي ويذكر رقم الصفحة التي ورد فيها ذلك الاسم، ويليه فهرس الموضوعات.

والمؤلف: نعوم شقير ولد بشويفات لبنان في أواسط عام ١٨٦٣م، ثم انتقل إلى مصر وعمره دون العشرين، ليعمل كاتبًا في خدمة الحكومة، ثم التحق بالمخابرات الحربية المصرية، وعمل بقسم التاريخ، فأصبح رئيسًا له، وظل في المخابرات حتى وفاته في القاهرة عام ١٩٢٢م، وقد أتاح له عمله في المخابرات فضلًا عن كونه عضوًا في حملة استرجاع السودان إلى حاضرة الجيش المصري_الإنكليزي، وقد استلم كل ما وجدوه لدى عبدالله التعايشي(خليفة المهدي) في أم درمان من وثائق ومراسلات وهي كثيرة كما يخبر في هذا الكتاب ويورد كثيرًا منها بالنص، وجمع أخبار من الوافدين إلى مصر من السودانيين، ومن الضباط والعساكر والموظفين والتجار والأعيان، ممن اشتركوا في حوادث السودان أو كانوا على علم بها، وقابل كثيرًا من أمراء المهدية وأعيانها وجمع منهم بيانات مستفيضة، فضلًا عن جمعه لبيانات كثيرة عن ممالك السودان من رواة الأخبار وحفظة التاريخ، كل ذلك أتاح له أن يذكر كثيرًا من الأحداث والتفاصيل في مسار تاريخ السودان في تلك المدة التي استهدفها بالتأليف، ووجوده ضمن تلك الحملة جعله يميل إليها ويصفها وبسط سيطرتها السابقة على السودان بالفتح، ويراها الخير لأرض السودان وأهله، ويصف الثورة المهدية بما يدلُّ على بشاعتهم وتعامل أصحابها الهمجي مع الأرض والإنسان

وهذه الطبعة لهذا الكتاب محققة من قبل د. محمد إبراهيم أبو سليم، وقد وضع مقدمة موجزة للكتاب أورد فيها سيرة موجزة للمؤلف(نعوم شقير)، وبيَّن أسباب تيسر تأليفه لهذا الكتاب، وأشار إلى ما تم حذفه في هذه الطبعة المحققة وسبب ذلك الحذف، كما سبق، والمنهجية التي سار عليها تأليف الكتاب.

شخصية العدد

إدنا آدن إسماعيل

(وُلدت في 8 سبتمبر 1937) هي شخصية بارزة في مجال العمل الإنساني والسياسة. في زمن كانت فيه النساء نادرات في الفضاء العام، خرجت إدنا آدن إسماعيل من قلب هرجيسا لتصنع مجدًا شخصيًا ووطنيًا، وتُخلد اسمها كأول قابلة مؤهلة في جمهورية صوماليلاند، وكصوت نسائي حقيقي في السياسة والتنمية وحقوق الإنسان

الحياة الاجتماعية

كانت متزوجة من محمد حاجي إبراهيم عقال الذي كان رئيسا للحكومة في الصومال البريطاني (أرض الصومال) قبل خمسة أيام من استقلال صوماليلاند وبعد ذلك رئيس وزراء صوماليلاند (1967-1969) ورئيس صوماليلاند (1993-2002)

الحياة المهنية

- تلقت تعليمها في بريطانيا، وعادت لتخوض مسيرة مهنية حافلة داخل منظمة الصحة العالمية
- شغلت منصب وزير الخارجية السابق لجمهورية صوماليلاند، في الفترة من 2003 حتى عام 2006.
- كانت قد شغلت سابقًا منصب وزير الرعاية الأسرية والتنمية الاجتماعية في حكومة جمهورية صوماليلاند
- شغلت منصب المتحدث الرسمي عن ملف الاعتراف عالميا.

الإنجازات

- أسست مستشفى أدنا للأمومة على أرض كانت مكبًا للنفايات، لتصبح رمزًا للخدمات الصحية المتميزة
- أسست جامعة أدنا آدن، لتصبح رمزًا للتعليم الصحي الحديث، ومركزًا لتخريج آلاف الممرضات والمختصين
- ناشطة ورائدة في النضال من أجل إلغاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- رئيسة منظمة ضحايا التعذيب.

الجوائز والتكريم

- حصلت على جائزة تمبلتون لعام 2023.
- انتخبت رئيسة لمنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (UNPO).

في مجلة بريم، نكرّم امرأة جسّدت عبارة: "الطب رسالة، والسياسة التزام، والرحمة عقيدة".